المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي: بين الاستمرار والتراجع

دراسة حالة مالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد:

- مبرك باية

إشراف:

- الدكتور خواص مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذة فليسي نرجس	م.و.ع.ع.س	رئيسة
الأستاذ مصطفى خواص	م.و.ع.ع.س	مشرفا ومقررا
الأستاذة فراني حياة	م.و.ع.ع.س	عضوا مناقشا

جوان 2022/ ذو القعدة 1443

" حتى الإبل على غلظ أكبادها تحن إلى بلادها أفريقيا ولاغيرها "

إدريس آيات

إهداء :

إلى أمي وأبي ....

وعهدي لهما بالتفوق ....

شكروعرفان:

إن هذا الجهد العلمي الخجول ، ومايؤمل أن يكون من إيجابيات طيه ، ليس ثمرة عمل فردي خالص، فحقيقة الأمر تؤكد أن أشخاصا كثر تركوا بصمتهم بطريقة ما في هذا العمل ،وليس في وسعي إلا أن أقدم خالص شكري وعرفاني لهم نظير حسن صنيعهم. أولهم الأستاذ خواص مصطفى الذي كان له دور كبير في إنجاز العمل وتوجيهي نحو التماس الحقائق وفقا للملكة النقدية التي يمتلكها ، كذلك الأستاذ إدريس آيات .... الأستاذ محمد زكريا ،كل الشكر والتقدير والامتنان لكم .

أود شكر الأستاذ حسام حمزة على مرافقتنا في إعداد هذا العمل المتواضع من خلال مقياس طرق إعداد المذكرة، كل الشكر على ما قدمه لنا طيلة السداسي من تعليمات منهجية صحيحية.

شكرا لكل من علمني حرفا ..شكرا لكل من قال لي ذات يوم : "ستكونين يوما في المكان الذي تستحقينه." لقد زادتني هذه المقولة همة ونشاطا...

شكرا لصديقاتي اللواتي جمعتني بيهم الجامعة، أقول لكن اشتد بنياني بكن و بتشجيعكمن بداية من نوال، نجوى،نورهان، ميمي، رقي ، سعاد، وردة .

وفي الأخير ،كل الشكر والتقدير إلى سندي و رفيق دربي طيلة سنوات الماستر يوسف لونيسي.

الملخص :

تنبع الأهمية الجيوسياسية للساحل من خلال موقعه الاستراتيجي وما يملكه من ثروات وموارد طبيعية، انطلاقا من هذا الموقع تنطلق دراستنا في البحث عن منطلقات وبواعث الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الأفريقي بالإضافة إلى تقصي آليات وأهداف تغلغله.

وبحكم المتغيرات العديدة التي طرأت على البيئة الساحلية وعلى إثر بروز فواعل جديدة محلية ودولية، التي كان لها قسط كبير في انكماش فرنسا عن دورها التقليدي بعدما تحول مجالها الحيوي إلى مسرح تتكالب عليه القوى خاصة بعد استفحال الدور الروسي والصيني، دون إغفال الوجود التركي.

الكلمات المفتاحية: الساحل الأفريقي، النفوذ الفرنسي، التراجع الفرنسي، القوى الأجنبية، النخب المناهضة.

Abstract :

The geopolitical importance of the sahel region raises from it's strategic location and what it stores in richnesses and Natural resources ; starting from This, This study Will shed light on the reasons of frances attentive focus on the sahel region, as well as investigating the ways and goals of it's frequent permeations.

And judging by the different variables that occured to the sahelian environment ; and due to the emergence of new actors domestic and foreign, that played a big role in the retreat of France from it's classical role, specially after the transformation of it's crucial area into a fought upon playground particularly after the russian and chinese expansion, without forgetting the turkish presence.

keywords ; the african sahel,the french influence, the frensh retreat ,the foreign power, the oppostion elites.

قائمة المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	
مقدمة	01
الفصل الأول: الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي : تاريخ العلاقة و أسباب التواجد	09
المبحث الأول: الوجود الفرنسي في الساحل / تاريخ و حاضر تحت قبضة المستعمر	09
المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الإفريقية -دول الساحل الإفريقي- أثناء الإستعمار و بعد الإستعمار	09
المطلب الثاني : المصالح الفرنسية الساحل الإفريقي	14
المبحث الثاني: الساحل الإفريقي: قراءة في الواقع الداخلي كمنطلق لإهتمام فرنسا بالمنطقة	18
المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية و جيو أمنية للساحل الإفريقي	18
المطلب الثاني: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي :الصور و الوسائل	32
الفصل الثاني: تقهقر النفوذ الفرنسي في الساحل	45
المبحث الأول: مظاهر تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل	46
المطلب الأول: الإحتاجاجات الشعبية (في التشاد ، مالي ، بوركينافاسو)	46
المطلب الثاني: قرارات المسؤولين الرسميين و تصريحاتهم	48
المبحث الثاني : التنافس الأجنبي و دوره في تآكل النفوذ الفرنسي في الساحل	50
المطلب الأول: القوى الثلاثية و دورها في انتكاس المستعمر الفرنسي	50
المطلب الثاني: قوة و محدودية النفوذ الروسي بالساحل الإفريقي في ظل الأزمة الأوكرانية – الروسية	55
الفصل الثالث: التراجع الفرنسي في مالي: بين الواقع و المأمول !	61
المبحث الأول: الانسحاب الفرنسي من مالي و ظروف تدهور العلاقات	62
المطلب الأول: العلاقات الفرنسية المالية 2012-2022	62
المطلب الثاني: خلفيات قرار الانسحاب العسكري فرنسي من مالي	65
المبحث الثاني: تحولات ميزان القوى في مالي تنامي النفوذ الخارجي	70
المطلب الأول: الثلاثية التنافسية (الروسية ، تركيا ، الصين) و دورها في إضعاف الطرف الفرنسي	70

المطلب الثاني: أفاق العلاقات ةالفرنسية المالية	75
الخاتمة	77
قائمة المراجع	79

مقدمة

يمثل الساحل الأفريقي أحد الأقاليم المهمة في القارة السمراء، يفصل بين شمال أفريقيا وجنوبها تتجاوز مساحته 09كلم، وله من الأهمية الاستراتيجية الكثير بحكم موقعه من اليابسة وإطلالته على البحار والمحيطات، وما يحتويه من تنوع ووفرة في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المهمة والعناصر المعدنية الثمينة، كل ذلك يضاف إلى ما يمثله الفضاء من أهمية استراتيجية في المدركات الخارجية للقوى الكبرى والعظمى في المراحل التاريخية السابقة التي استعمرت معظم دول الإقليم لعقود عدة قبل أن تحصل هذه الدول على استقلالها بعد سنوات من الانتفاضات والثورات التي راح ضحيتها الملايين من أبناء الشعوب الأفريقية المستعمرة.

ومن بين أبشع الاستعمارات الغربية المستعمر الفرنسي، الذي كانت له حصة الأسد من دول الساحل بعد تقسيم الكعكة الأفريقية ، كما حافظ على قسطه حتى بعد الاستقلال (الوهمي)، حيث سطّر خططا بعيدة المدى مكّنته من البقاء ولا نقصد بالبقاء المصطلح التقليدي الذي يعتمد على العدة والعتاد العسكري، بل أحكمت فرنسا قبضتها عن طريق توقيع اتفاقيات في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والثقافية والعسكرية،كما عملت من خلال العقود على تمهيد الطريق للعودة والدخول للمنطقة بمقاربات أمنية عالمية جديدة، مهّدت لها أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها محطة بارزة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة عنوانها "الإرهاب "، تم خلق هذه المحطة من قبل الغرب الإمبريالي حتى يبسُط نفوذه تحت ذريعة مكافحة الحركات الإرهابية والتمردات المسلحة. وكما هو معروف أن إقليم الساحل الأفريقي من أكثر الأقاليم نشاطا لهذه الجماعات التي عجزت أمامها الجيوش الأفريقية المحلية، تطلب الأمر انتهاج سياسة التكتلات والتجمعات الإقليمية لتظافر الجهود وإحلال السلام في المنطقة مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وG5 ، لكن لم يكن لها دور فعال وبارز في المنطقة وذلك راجع لعدم وجود سياسة العمل المشترك واحترام المصالح والأهداف المرسومة.

كان هذا الفشل عاملا مساعدا لوجود المستعمر الفرنسي مرة ثانية في الساحل، بالإضافة إلى وجود قوى أخرى على غرار الصين (من الباب الاقتصادي) وتركيا (من الباب الثقافي) وروسيا (من الباب الأمني العسكري) لكن ليس بالوزن الفرنسي الثقيل في المنطقة الذي شمل الأبواب الثلاثة.

إن تنامي الدور الثلاثي الجديد في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين أصبح يزاحم وبشكل مؤثر الدور التقليدي الفرنسي في ملعبه الحيوي، وهو ما كان له انعكاسات على المصالح الفرنسية جعلها تواجه تحديات أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

من بين أهم التحديات هو تراجعه في جمهورية مالي والذي لازالت طروحاته غير واضحة المعالم، فالوجود الفرنسي الذي دام ما يقارب عشر سنوات لم يحقق الهدف المفروض تحقيقه، بقدر ما عمَّق من حدة الأزمات الأمنية والسياسة،أثارت تعقد الأوضاع غضب الحكومة المالية وشعبها بخصوص الأداء الفرنسي الخجول ما أدى بحكومة باماكو إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية.

المشكلة البحثية:

يحتدم النقاش والجدل بين فاعلي المجتمع الأكاديمي ومختصي الشؤون الأفريقية حول العلاقات المتوترة والتصعيد المتواصل الذي تشهده دول الساحل وحكومة باريس، وعليه نطرح التساؤل التالي: **هل يعرف النفوذ الفرنسي استمرارا وتصاعدا في منطقة الساحل ومالي على الخصوص ،أم دخل مرحلة التراجع والاندحار؟**

هذا هو الإشكال المحوري الذي تنطلق منه دراستنا إذ نبحث عن الإجابة عنه من خلال دراسة كل مؤشرات استمرار النفوذ ومؤشرات التراجع، ويحيلنا السعي إلى الإجابة عن هذا السؤال إلى الإجابة عن أسئلة أخرى هي:

1.ما هي مؤشرات استمرار النفوذ الفرنسي في الساحل؟

2.ما هي مؤشرات تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل؟

3.من تسبب في تراجع النفوذ الفرنسي إن صح ذلك النخب المحلية أم التنافس الدولي على المنطقة؟

4. ماهي تكلفة إخراج فرنسا من المنطقة .وهل هي ممكنة بواسطة القوى المحلية فقط؟

5.هل فعلا ترغب القوى المحلية التحرر من أي تبعية أجنبية فرنسية أوغيرها؟

6.هل وصلت العلاقات المالية الفرنسية إلى النهاية؟

2/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى لمجموعة من الباحثين، المسؤول عن المراجعة وتحرير مثنى فائق مرعي ،المعنونةب " **خارطة التنافس الدولي في أفريقيا متطلبات المصالح واختلاف الأهداف"**، (المركز العراقي -الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2021):

يعتبر من أفضل المراجع في موضوع التدافع الأجنبي (الأمريكي ، الصيني، الفرنسي ،الروسي ،الإسرائيلي، التركي) على أفريقيا، حيث قدّم دراسة شاملة الأركان عن مكانة أفريقيا في منظومة المصالح الأجنبية، ما يهمنا وبتحديد في فصلنا الأول هو الجزء الذي خُصّص من هذا الكتاب لمكانة أفريقيا-الساحل الأفريقي وخصائصها التي جعلتها محط جذب واستقطاب - في السياسة الخارجية الفرنسية، قدّم نظرة شاملة

ومحيطة بكل التفاصيل عن وسائل تنفيذ السياسة الفرنسية اتجاه دول الساحل، كما تطرق إلى الأهداف والمصالح التي تجنيها فرنسا من علاقتها بدول الأفريقية وتواجدها على أراضيهم (السياسية، الاقتصادية، العسكرية الأمنية والثقافية) هذه العناصر قدمها العديد من الكُتاب لكن ليس باستفاضة وتحليل جيد لكل التفاصيل مثلما تناولها هذا الكتاب، تختلف دراستنا عنه فيما يلي: صحيح أنه ذكر التكالب الأجنبي والمنافسة الشرسة ما بين القوى الكبرى والصاعدة على المنطقة وسياستها المنتهجة في تعظيم مكاسبها مقابل إضعاف منافسيها لكن الفجوة الزمنية و تصاعد وتيرة توتر العلاقات صنعت الفارق في دراستنا، بروز مستجدات جديدة على ساحة الساحل أدّت بالدور الفرنسي إلى التراجع النسبي بالرغم من وجوده التاريخي الثقيل ،مقابل ذلك تقدّم الدور الروسي والتركي والصيني في المنطقة،

وهذا ما لم يذكر في الكتاب بالرغم من أن الطبعة كانت سنة 2021 (ملامح التراجع كانت قد ظهرت) ،كما شارك في تأليف هذا أكثر من ثمانية مؤلف، بالإضافة إلى الشخص الذي ساهم في المراجعة والتحرير ،كيف غفلوا عن آخر التطورات؟

2- الدراسة الثانية للباحث: **محمد سالم ولد محمد،والموسومة ب" بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب: أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في افريقيا؟"**، مركز الجزيرة للدراسات (14نوفمبر 2021): تناولت الدراسة الشاطئ السياسي والثقافي المتوتر الذي ترسو عليه الآن العلاقات الفرنسية الأفريقية التي تعود جذوره لحقبة زمنية بعيدة جدا في الماضي،مستعرضة أهم الآليات المستعملة لربط على هذه المستعمرات على جميع الأصعدة،السياسية، الثقافية، والاقتصادية. كما تطرقت للمدى الذي يلوح فيه أفق هذه العلاقة الضاربة في عمق التاريخ والمتآكلة الآن في فضاء المستقبل خاصة بعد ظهور لاعبين جدد لا يتقاسمون نفس المصالح مع فرنسا، بل يعتبرونها عائق أمام تمددهم في إفريقيا. بالتالي هذه الدراسة تصب في عمق موضوعنا القائم على دراسة النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل بين التقدم والتراج.

كما التمسنا انطباعا مشترك بيننا وبين كاتب هذه الورقة البحثية في تقديمه سيناريوهات الأول متفائل بمستقبل المنطقة خاصة بعد ظهور موجات احتجاجية في أغلب دول الساحل الأفريقي مطالبة برحيل فرنسا، دلالة على استيقاظ الوعي الأفريقي، والثاني متشائم بشأن تحرر القارة من أغلال المستعمر الغربي،خاصة بعودتنا إلى التاريخ وفهم عمق العلاقة التي تربط فرنسا بأفريقيا التي لا يمكن تفكيكها بهذه السهولة.

3-الدراسة الثالثة لإسماعيل حمودي،تحت عنوان" **الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات في ميزان القوى أم حسابات جديدة؟"**، مركز الجزيرة للدراسات، (07 مارس 2022): ساهت هذه الورقة التحليلية في البحث عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء تراجع فرنسا في مالي مقابل نقل قواتها إلى الدول المجاورة

الأكثر حيوية مثل النيجر وخليج غينيا،أين تتمركز مصالحها المستقبلية بقوة ، مع إعطاء صبغة جديدة لوجودها تحمل اسم الشراكة التعاونية كبديل عن الآلية العسكرية التي أثبتت فشلها.

كما ناقشت هذه الورقة التحليلية أهم تحولات التي حدثت بمالي مؤخرا والمتمثلة في التقارب الروسي – المالي، الذي حطت طائرته محملة ببدائل جديدة رحبت بها القوى الحالية الحاكمة واعتبرتها المرافق القوي في رسم خارطة الطريق لمرحلتها الانتقالية، والشريك الأساسي للقضاء على الحركات الإرهابية. ناقشت أيضا تحولات القوى الداخلية (بروز نخب مناهضة للغرب)كشفت الأهداف الخفية للتواجد الفرنسي في مالي منذ 2012 المتمثلة في الاستنزاف بدلا من توفير الحماية والاستقرار، كما ناقشت المحطة المناسبة التي اختارها ماكرون كسبب لتخلي عن مهمته في مالي.

التحليل الواقعي الذي جاءت به هذه الورقة يتناسب مع طرحنا تماما خاصة في دراسة الحالة التي ستنطرق إليها في الفصل الثالث، قدمت الكثير من المعلومات التي جعلت من ظروف الانسحاب وأسبابها واضحة جدا. التقصير الذي يعاب على هذه الورقة هو إهمالها للدور التركي والصيني الذي يعد عقبة أمام فرنسا.

3 /فرضيات البحث:

الفرضية الأول:كلما كانت الأنظمة المحلية سلطوية وغير ديمقراطية ولاتملك مشاريع تحررية زادت تبعيتها للخارج ،السبب وبصفة خاصة فرنسا بحكم النفوذ والروابط التي تملكها في المنطقة .

الفرضية الثانية : كلما تزايد نفوذ النخب المناوئة لفرنسا داخل المجتمعات ودوائر الحكم الأفريقية، كلما كان ذلك على حساب النخب الموالية لها، بالنتيجة يتم تقويض النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي.

الفرضية الثالثة: صعود قوى جديدة على الساحة الدولية والتناقضات التي بينها ، وتوجه بعض القادة الأفارقة نحوها زاد من إمكانية التحرر من القبضة الفرنسية في الساحل ومالي بصفة خاصة .

4/أهمية الموضوع:

العلمية :أما عن دراستنا، وعلى خلاف ما سبق فإن أهميتها وخصوصيتها تكمن في تناول شق جديد في موضوع التواجد الفرنسي في الساحل، تَمثل هذا الشق في تقلص نفوذه وللمرة الأولى في تاريخ إفريقيا منذ الاستعمار، كان هذا التراجع لصالح قوى صاعدة تسعى إلى إعادة هيكلة بنية النظام الدولي وتوسيع مجالاتها الحيوية ،بالتالي ربما ستشهد منطقة الساحل دينامية جديدة تشبه مسرح أوروبا أثناء الحرب الباردة، وربما أن دول الساحل ستجيد حساباتها وتحقق مكاسب جمة من بينها دفع فرنسا إلى الخارج .بالتالي تكمن قيمة موضوعنا في البحث عن مآل العلاقة الفرنسية الأفريقية إلى أين تتجه .كما تولي دراستنا أهمية لإبراز دور الذي لعبته النخب الحاكمة وخاصة النخب المالية في الخروج من العباءة الاستعمارية.

العملية: يتركز الجهدان العلمي والبحثي للمجتمع الأكاديمي والجامعي وكذا مراكز الدراسات وعلب التفكير لا سيما في الدول المتقدمة على مواضيع تخدم مشاريع دولهم ومجتمعاتهم، بفعل ما تسديه من نقد وتفكير عميق وخارج المربع المعتاد، فتروج لثقافاتها وأفكارها حتى ترسم لوحة فنية عن بلادها، بيد أن الحاصل في الأوساط الأكاديمية الأفريقية والعربية هو غير ذلك ، إذا نجد الكثير من الكتابات من تمجد الغرب وتزيد في رصيده من الاستعلاء ، وتضيف له زيادة أكثر مما قدمها له خبرائه ،في حين تحطم وتعرقل وتمقت هويتها وفكرها ،كما أنها تقاطع كل فكر يناهض تيارها، وهذا هو الفكر السائد في مجتمعاتنا. مهمة العديد من النخب الأفريقية (ورثة فوكارت) رفع شأن فرنسا أينما حضروا، لازالوا يمجدون من عذب أجدادهم وقتل واغتصب أرضهم وشرد ويتّمت أولادهم على حساب أوطانهم، فأي نوع يمكننا تصنيف هؤلاء؟ عملاء، خونة، جبناء لا يكفي ..

إيقاظ الوعي الأفريقي وكشف النفاق الغربي كان الحافز الأول لنا لاختيار هذا الموضوع، بعث فينا الرغبة في التعمق أكثر، و كشف معايير الغرب المصلحية، حتى نساهم في تغيير النمط السائد في مجتمعاتنا،ناشدين تشكيل جيل جديد مناهض لكل ما هو غربي يضع فرنسا في وزنها الحقيقي.

5/الإطار النظري:

إن مسعى دراستنا يتعلق بالبحث عن تفسيرات للعلاقة التي تربط فرنسا بدول الساحل، سنعمل على إسقاط الأفكار التي جاءت بها نظرية التبعية على النفوذ الفرنسي في الساحل والتعرف على ما إن كان هناك استمرار أو تراجع يهدف إلى تفكيك خيوط العلاقة المتشابكة .

الاقتراح الذي يأتي في أصل طروحات التبعية هو إبراز تأثير سيطرة نظام" الرأسمالية الدولية" على اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي أدى بقائها في حالة من التخلف الاقتصادي. مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال. كل تيارات نظرية التبعية مساعدة على تفسير العلاقة الثنائية الفرنسية الأفريقية، لكننا سنعتمد على تيار المركز والمحيط الذي يمثله سمير أمين وسعد زهران، يحددون العلاقة بين دول المركز ودول المحيط بأنها علاقة استغلالية بالأساس، حيث تستطيع دول المركز الرأسمالي فرض علاقات تبادل غير متكافئة وغير متوازنة مع دول المحيط، وفي إطار هذه العلاقة تعمل السوق العالمية على إنهاك الأخيرة. فالقيم والأسعار كلها أدوات تمثل مكسبا للمركز وخسائر للمحيط، لأن هذا الأخير لا يمتلك سوى المواد الخام، التي يصدرها وبأسعار منخفضة إلى المركز الذي يمتلك تكنولوجيا، ثم يعيد استيرادها منه مصنعة ونصف مصنعة بأثمان باهضة.

تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد أجبره على التخفي وراء أساليب وآليات جديدة لتحول دون خروج الدول التابعة من تخلفها. ومن بين هذه الأساليب التبادل اللامتكافئ،المؤسسات النقدية العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، تصدير رؤوس الأموال و المعونة.

المشكلة التي تحدث في إفريقيا،هي أن نخب المحيط(الجنوب) تابعة لنخب المركز(الشمال)،وهذه العلاقة مستمرة مدام ليس هناك ديمقراطية حقيقية يتم عبرها إزاحة نخب المحيط، و لذلك نجد أن نخب المركز لاتهتم كثيرا بالشعوب، بل جل اهتمامها ينصب على النخب الحاكمة و تفضل عادة النخب العسكرية على المدنية ، لأن لها قدرة على السيطرة والتحكم أكبر.

عليه سنعمل على تفسير العلاقة من منطلق أن فرنسا هي دولة المركز والساحل هو دول المحيط، وفي ذات السياق نحلل كيف فرنسا المركزية تسعى جاهدة لإبقاء الساحل بطوله وعرضه في مركز ضعف وتخلف لتحقق ما يجب تحقيقه

8/الإطار المنهجي للبحث:

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربة منهجية مركبة :

1/أداة تحليل المحتوى/ أداة تحليل الخطاب: إننا في موضوعنا هذا بصدد التعامل مع نمط العلاقة التاريخية التي تربط فرنسا بمستعمراتها وإن كانت علاقاتها لازالت مستمرة أم أنها تراجعت قليلا مع التغييرات التي حدثت، ولندرة الكتابات في هذا الموضوع ليس هناك مصدر آخر موضوعية من الخطابات وتصريحات رسمية لمسؤولين رسمين في جهاز الدولة خاصة بعد تصريحات المكثفة فيما يخص تبادل التهم.علاوة على أن موضوع التراجع لايمكن أن يقرره أي شخص بالإستثناء المسؤولون الرسميون ومن هم في دوائر الحساسة . ولأن الحاجة العلمية تلزمنا بالتعامل مع الوعاء المذكور، فليس هناك أفضل من منهج تحليل المضمون لتحقيق هذه الحاجة.

2/**منهج دراسة حالة:** تطلب منا الفصل الثالث الاعتماد على المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة معينة والتعمق في دراستها بتحديد فترة زمنية، وهو ما ينطبق على دراسة حالتنا حيث اتخذناها كحالة لتقيم النفوذ الفرنسي في الساحل على الأساس أن التدخل العسكري والقوات الفرنسية كانت على أراضيها منذ 2012 إلى غاية 2020 التاريخ الذي بدأت فيها العلاقات المالية الفرنسية تتشنج.

9/حدود الدراسة :

-**الحدود المكانية :** الفضاء الجيوسياسي الذي سنكرس جهدنا البحثي عليه هو إقليم الساحل الأفريقي وفق الخارطة التي ترسمها فرنسا له، ولأن الإحالة إلى الساحل وفقا للتصورات الفرنسية يعني إحالة التفكير إلى

الدول الآتية : السنغال، جيبوتي، موريتانيا، النيجر، مالي، التشاد والسودان. وبالتالي الفضاء الذي تتقاسمه هذه الدول هو الإطار المكاني لموضوعنا.

-الحدود الزمنية :

تنتمي دراستنا زمانيا إلى الفترة الممتدة بين سنتي 1960و 2022 هذا فيما يخص فصلنا الأول، أما الفصل الثاني والثالث بإمكاننا القول إن حدوده تنطلق من 2012إلى 2022 أولا، لأن التواجد الفرنسي في مالي جاء استجابة لحل أزمتها التي قسمت البلاد إلى شمال وجنوب، وثانيا بوادر التراجع الفرنسي لم تظهر إلا في السنتين الأخيرتين.

التزامنا بالمجال الزمني سيكون جامد وحصري عكس المجال المكاني، ذلك أن إرغامات التواصل الجيوسياسي والرهانات الجديدة تدفعنا إلى تجاوزه أحيان كثيرة، رغبة في الربط فمثلا يتعذر علينا الحديث عن التراجع الفرنسي الذي دفعه التواجد الروسي دون أن نعرج عن التقدم الذي حققته أفريقيا الوسطى.

بنية الخطة: يتوخى البناء المنهجي لهذه المذكرة بناء الخطة الآتية:

قمنا في **الفصل الأول** باستعراض تفصيلي لخصائص الساحل الأفريقي، شمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الطبيعية، البشرية، والأمنية، التي جعلت منه فريسة ومغناطيس جاذب للتواجد الفرنسي،ولقد تم تركيز على أهم الوسائل التي استعملتها فرنسا لتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية.

في **الفصل الثاني**، انتقلنا إلى استعراض التيار المعاكس للطرح الأول وهو تراجع النفوذ الفرنسي، رصدنا ملامح التقلص بالاستناد على العديد من المظاهر بما فيها تحليل مضامين الخطابات لرؤساء ووزراء أفارقة وفرنسيين، اتخذناها مسارا لتقديم تحليل إمبريقي قائم على تفكيك شبكة التبعية للخارج ثم تطرقنا إلى دور القوى الخارجية ودورها في تطويق النفوذ الفرنسي في مجالاته الحيوية.

أما **الفصل الثالث** من مذكرتنا فيجيب عن سؤال: هل وصلت العلاقات المالية الفرنسية إلى النهاية؟ أم أنها مرجلة ظرفية وسيحدث انفراج دولي؟ من هنا، نسعى -عبر مضمون هذا الفصل-إلى تبين فكرة أن الطرف الفرنسي انسحب من مالي تحت وطأة ظروف شديدة لكنه سيعيد انتشاره في الدول المجاورة ويبقى ضمن اللعبة التنافسية للقوى الكبرى في المنطقة.

الفصل الأول:

النفوذ الفرنسي في الساحل: تاريخ العلاقة وأسباب التواجد

المبحث الأول: الوجود الفرنسي في الساحل: تاريخ وحاضر تحت قبضة المستعمر

يحاول هذا المبحث تقديم صورة ضافية-قدر المستطاع -عن العلاقة الوطيدة التي تربط فرنسا بدول الساحل الأفريقي منذ عهد الاستعمار إلى غاية بعد الاستقلال، تضم بين ثناياها جميع دول الساحل التي خضعت للاستعمار الفرنسي، شاملة لكل تفصيل الاحتلال من: متى احتلت هذه الدول؟ كم استمر الاحتلال؟ وماهية السياسية الاستعمارية المطبقة على هذه الدول؟ ننتقل فيما بعد إلى علاقة التبعية والاستغلال التي ربطت الدول الأفريقية بفرنسا بعد الاستقلال حتى يستمر وجودها بمختلف الأشكال بدايةً من كيف استقلت الدول المستعمرة (الاستقلال الشكلي) وصولًا إلى النخب الموالية التي حكمت دول الساحل وحاولت تقديم خدمات جمّة لصالح الحكومة الفرنسية.

غرضنا من هذا المبحث ليس السرد والوصف فقط بقدر ما هو الكشف عن المصالح والغايات التي جنتها فرنسا ولا زالت تجنيها من هذا الإقليم الثري باطنيًا والفقير ظاهريًا.

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الأفريقية -دول الساحل الأفريقي-أثناء الاستعماروبعد الاستقلال:

إبراز تاريخ الاستعمار الفرنسي في الساحل:

تُعد أفريقيا بالعموم والساحل الأفريقي بالخصوص من أكثر الفضاءات الحيوية التي جذبت اهتمام الدول الأوروبية بداية من القرن 15م، أين بدأت الكشوفات الجغرافية -التي هي جوهر الاحتكاك الأفريقي الأوروبي-بشقّ طرق جديدة للتبشير بالمسيحية والتوغل لنهب ثروات هذا الإقليم بما فيها تجارة العبيد.

يعتبر مؤتمر برلين المحطة الحاسمة في تاريخ العلاقات الأوروبية الأفريقية، حيث اشتدّت حدّة المنافسة ما بين الدول الأوروبية في التكالب على أراضي الأفريقية، فدعا المستشار الألماني بسمارك عام 1884 إلى عقد مؤتمر دولي لتخفيف من حدة التصادم والذي انتهى بوضع مجموعة من القواعد المؤسسة لتقسيم المستعمرات على هذه الدول، كما نظّم قوى التدافع على ثرواتها دون مراعاةٍ للأوضاع الجغرافية الديموغرافية، الاجتماعية ،والاقتصادية لشعوب أفريقيا، بل تمّ التخطيط له بما يخدم الجشع الأوروبي.

من مخرجات هذا المؤتمر حصول فرنسا على حصة الأسد، وإذا ما ألقينا نظرة على الخريطة الاستعمارية الأوروبية في الفترة ما بين:1815 إلى 1935 يبدو جليًا أن القسط الأكبر من الأراضي الأفريقية وقع في يد

فرنسا، وعلى هذا الأساس تصنف من أكبر الدول والامبراطوريات تأثيرًا وحضورًا على الساحة الصحراوية وفي غرب أفريقيا.[1]

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على ميراث العلاقات الفرنسية الإفريقية بالتعريج على أهم دول الساحل التي أخضعتها فرنسا لحكمها وانعكاسات ذلك على الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه البلدان.

1/ التشاد: تاريخيًا يعود التواجد الفرنسي في التشاد إلى أواخر القرن 19، وقبل ذلك كان لفرنسا وجود في الجزائر،السنغال،مصر، وحتى في مناطق أفريقيا الاستوائية منذ بداية القرن 18، واستكمالًا لتعزيز وجودها عملت على ربط المناطق التي كانت تحت سيطرتها في الشمال ،الغرب ،وحتى في العمق الأفريقي، عبر التشاد وجنوب ليبيا. ففي عام 1898 حرّكت مستكشفيها وجهّزت جيوشها للقيام بحملات عسكرية مثل حملة فولييت شانون voulet vhanoine التي انطلقت من السنغال،وحملة فورو لامي التي انطلقت من الجزائر، وحملة إميل جانتيل القادمة من الكونغو، بعد معارك عنيفة بين الجيوش الفرنسية والتشادية تُوجت الحملات العسكرية الفرنسية بالنجاح وبسطت نفوذها على بحيرة التشاد الكبرى التي ألحقت بمستعمرة أو بانجي شاري أو ما يعرف بأفريقيا الوسطى حاليا.[2]

دو افع دخول المستعمر الفرنسي للتشاد:

دو افع اقتصادية: لقد شهدت أوروبا في القرن التاسع قفزة نوعية في التطور الاقتصادي لم يسبق لها مثيل، كانت نتيجةً للثورة الصناعية التي اهتمت بالقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي، حيث نمت فيها الاحتكارات الرأسمالية نموًا مُطردًا في كل من فرنسا، ألمانيا، وإنجلترا، احتدم التنافس ما بين هذه الدول وغيرها من الدول الأوروبية للحصول على أكبر قدر من المواد الخام بهدف تحريك صناعاتها والبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها بالإضافة إلى توفير أيادي عاملة بأثمان رخيصة.

[1] تينهينان باي وفاطمة شاعو، أثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، مذكرة ماستر منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 36.

[2] أحمد محمد عمر ساعد، " الكابوس الفرنسي في التشاد"، في: https://bit.ly/39tNl0x، تايخ الإطلاع : (12/ 04 / 2022). تاريخ النشر: 29أفريل 2021.

هذا ما فعلته فرنسا حينما وجهت ذراعها الاستعمارية نحو التشاد حيث فرضت على الفلاحين توسيع دائرة زراعة القطن التي كانت فرنسا بحاجة إليها واحتكرتها على نفسها وفقط. بما أنها هي من فرضت عليهم زراعتها، بمعنى آخر لا يحق للتشاد تنويع مستورديها،علاوةً على هذا منعت الفلاحين من زراعة منتوجات التي لا تساهم في إثراء الاقتصاد الفرنسي دون مراعاة ضروريات المواطن التشادي الذي يعتمد على ما تنتجه أرضه وفقط في سد حاجياته.[1]

دو افع دينية وثقافية: بعد أن تمكنت الحملات الفرنسية من القضاء على الحركات المقاومة الرافضة للتغلغل الفرنسي، بدأت فرنسا عملياتها الممنهجة لطمس الهوية الإسلامية التشادية خاصة بعد شعورها بقوة العقيدة الإسلامية في نفوس الشعب التشادي، جاهدت لنشر الديانة المسيحية من خلال اصطحابها للجمعيات الكنيسية والسماح لها ببناء كنائس ومدراس في جميع أنحاء البلاد، وحتى تتم مهمتها على أكمل وجه وفرت لها الدعم المادي والمعنوي، كما حمتهم من كل المخاطر التي تقف عائقًا أمامهم بُغية التضييق على المسلمين وإدخال أكبر عدد منهم إلى ديانتها.

عملت أيضا على إقصاء اللغة العربية واستبدالها باللغة الفرنسية، قصرت كل الوظائف الإدارية والمركزية على من تشرّب الثقافة الفرنسية وتحدّث بها، وحتى يقابل هذا التوجه بالفعالية في أدائه فقد أُسس التعليم ونظامه ومناهجه على النسق الفرنسي. [2] وتُعد مجزرة الكبكب التي وقعت بتاريخ17 نوفمبر1917 في مدينة أبشة شرقي التشاد، التي استهدفت مدينة العلم والعلماء، والتي راح ضحيتها أزيد من 400 عالم شاهدًا من الشواهد التاريخية على السياسات العقم الفكري التي مارستها فرنسا في حقّ الشعب التشادي بهدف إفقاره فكريًا،علميًا، وثقافيًا، غير مكتفية بالإفقار الاقتصادي والتشتيت الاجتماعي الذي سببته.[3]

دو افع استر اتيجية لفرنسا:

1/ <u>ظروف فرنسا الداخلية:</u> بعد خروج فرنسا منهزمة من حربها مع ألمانيا عام 1884 عايشت داخليا أوضاعا صعبة جدا، أرادت أن تتدارك سقوطها خارج حدودها بالبحث عن مستعمرات جديدة تنهب ثرواتها وخيراتها وتمكنها من إعادة بناء نفسها ولو على حساب غيرها فوجهت مخططاتها الاستعمارية نحو التشاد.

---

[1] يوسف موسى عيسى إدريس، "جمهورية التشاد (الماضي والحاضر والمستقبل)"، مجلة قراءات أفريقية، ع1 (أكتوبر 2004)، ص ص. 192 ،211.

2 عيسى إدريس ، ص. 201.

3 عمر ساعد، مرجع سابق.

2/ جيبولتيكية التشاد: في إطار التنافس الإمبريالي ما بين الدول الاستعمارية رأت فرنسا أن التشاد بجغرافيتها ومواردها تُحقق لها منافع كبيرة ،من حيث الموقع الاستراتيجي حيث تقع في قلب القارة، وتحتل الترتيب الخامس إفريقيا والحادي والعشرين عالميا من حيث المساحة الجغرافية الشاسعة ،غنية بالموارد الطبيعية كالنفط،الغاز،الذهب، والحديد وغير ذلك، فضلًا عن الأراضي الزراعية والصحراوية الواسعة والثروة الحيوانية التي تمتلكها البلاد.

جغرافية التشاد ومواردها دفعت فرنسا لاحتلال المنطقة من جميع النواحي خاصةً من الناحية العسكرية، وجود أراضي صحراوية شاسعة اعتبرتها فرنسا ثكنة عسكرية لتدريب جنودها وتجريب أسلحتها، وحتى يومنا هذا لازالت هناك قواعد عسكرية رابضة بالتشاد بحجة تدريب الجيوش التشادية والعمل في إطار تعاوني لتصدي للحركات الإرهابية، لكن وجود فرنسا في حقيقة الأمر ما هو إلا تدريبٌ لقواتها على كل سلاح جديد تحصل عليه، واختبارُ مدى فاعليته في أماكن لا تخشى الضرر عليها.[1]

علاقة فرنسا بالتشاد بعد الاستقلال: بعد كفاح طويل من قبل التشاديين أظهرت فرنسا رغبتها في إعطاء الشعب التشادي استقلاله ،ولاشك أنها قبل اتخاذ قرارٍ كهذا كانت قد انتهت من دراسة جميع خبايا البلاد واطّلعت على الدسائس التركيبية للمجتمع التشادي، تعرفت على مواطن قوته وضعفه ،اختارت الفئة التي تعتمد عليها اختيارًا دقيقًا، خصّصت لها تنشئةً خاصة، شبّعتها بالثقافة الفرنسية لتظهر فيما بعد بالزي الوطني، هذه السياسة التي رسمتها فرنسا مكّنت فئةً دون أخرى من تسلم مقاليد الحكم، وكانت الفئة المختارة هي الخادم الذي يهيئ الظروف منابةً عن فرنسا و يمدد العمل بأحكام السيطرة الفرنسية على البلاد -تنفذ ما يملى عليها سواءً في السياسات الداخلية أو الخارجية- فنجد أن فرنسا كانت لها أيادي في جميع الانقلابات العسكرية التي حدثت، كما كان لها دورٌ في تغيير المواد الدستورية وهو ما صرّح به الرئيس إدريس ديبي عام 2017 حتى تتماشى هذه التعديلات مع خيوط اللعبة التي تريديها فرنسا.[2]

كما أحكمت فرنسا قبضتها الشبه الكاملة على الاقتصاد التشادي عشية توقيع اتفاقية الاستقلال، من خلال إجبارها مثل 13 بلد أفريقي آخر-على العمل بالعملة الاستعمارية(Franc CFA) والأسوء من هذا هو إجبارها على إيداع 100 %من نقدها الأجنبي الدولار واليورو إلى الخزينة الفرنسية ليتم تخفيضه بعد ذلك

[1] إدريس، جمهورية التشاد ...،مرجع سابق، ص. 202.

[2] نفس المرجع، ص. 206.

إلى 65% ثم إلى 50 %. ولاتزال التشاد مُحتَّمة على دفع هذه النسبة حتى يومنا هذا وفق شروط كبّلتها عن النهوض باقتصادها.[1]

موريتانيا: تكالبت العديد من القوى الأوروبية على موريتانيا، ابتداءً من البرتغال وانتهاءً بفرنسا، استطاعت أن تضمها لمستعمراتها بعد سلسلة من الحروب بينها وبين القوى الأوروبية على منطقة غرب أفريقيا، كان السبب الأساسي في تنافس الدول الأوروبية على إخضاع موريتانيا هو موقعها الجغرافي المتميز حيث كانت تربط شمال القارة الأفريقية بغربها، كما تُعدّ نافذة الساحل في إطلالته على المحيط الأطلسي فضلًا عن أنها تُعتبر طريقًا تجاريًا حيويًا يربط أفريقيا بأوروبا.

اتَّبعت فرنسا في بداية استعمارها للإمارات الموريتانية سياسة دبلوماسية سلمية، بعد عام1934 ونتيجة للمقاومة الوطنية الرافضة للاستعمار انتهجت سياسةً مغايرة قائمةً على الخضوع الكلي، عن طريق التوغل العسكري المكثف العتاد،مقابل نقص التسليح وضعف المقاومة الوطنية التي أعاقتها العوامل الطبيعية.

بعد أن تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة الكاملة على كل الإمارات، عمدت إلى فرض قوانين تقيد الموريتانيين وتحرمهم من حرياتهم التي كانوا يتمتعوا بها، حرمت الأهالي من تولي مناصب عليا أو شغل وظائف هامة وحصرتها على الفرنسين فقط. أما على الصعيد الاقتصادي فشجعت نهب الثروات كالملح والصمغ ،بالإضافة إلى فرض الضرائب استرجاعا للإتاوات التي كانت تدفعها للأمراء الموريتانيين في البداية. كانت نتائج هذه السياسة الاستغلالية تعرض الشعب الموريتاني إلى الجوع والحرمان.

أما على المستوى الثقافي، منعت اتصال الموريتانيين مع غيرهم من دول المغرب العربي وحظرت تداول الصحف العربية، حاربت اللغة العربية ،واستبدلتها بالفرنسية،تمكنت من السيطرةعلى عقول الموريتانيين عن طريق المدارس كما طبقت سياسة فرق تسد، فرقت بها بين البيض والزنوج بخلق العديد من الصراعات بين أبناء البلد الواحد.[2]

الساحل العاج : الساحل العاج :تقع الساحل العاج في الغرب الإفريقي ، كانت عبارة عن دويلات أسستها مجموعاتأفريقية مختلفة ، تميزت بتعدد القبلي والعرقي، ضمت مجموعة الفولاني، والماندينغ ، ألاكان،تأثرت هي كذلك بقرارات مؤتمر برلين الذي نص على تقسيم وسلب خيرات الساحل ، ساهمت فكرة

[1] أحمد محمد ساعد، مرجع سابق.

[2] علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الاستعمار الفرنسي في موريتانيا"، المجلة التاريخية الجزائرية، م. 4، ع.2 (ديسمبر 2020)، ص ص. 172-185.

غياب الكيان الوطني والانصهار في بوتقة واحدة بالإضافة إلى مكانتها الاستراتيجية وخيراتها الطبيعية في تسهيل مهمة الاستعمار الفرنسي .

بدأت الخطوة الأولى للمستعمر الفرنسي بشراء مناطق من أراضي واقعة تحت حكم الساحل العاج ، مثل منطقة جرائد بسام التي اشترتها فرنسا وو وضعتها تحت حمايتها ، ثم فيما بعد انتهجت استراتيجية أخرى متمثلة في توقيع اتفاقيات بين المستعمر الفرنسي ورؤساء قبائل وغاداغو لربط العلاقة جيدا، إلى غاية 1893 تحولت الساحل العاج إلى مستعمرة فرنسية ، ناضل الشعب العاجي و نظمت مقاومات أهمها مقاومة ساموري توري، تم تنظيم حركات احتجاجية ، اضربات ،كما كان للثورة الجزائرية تأثير كبير في استقلال الساحل العاج نتيجة للضغط الشعبي الجزائري على الجيوش الفرنسية.

حصلت على الاستقلال الذاتي في 07 أغسطس 1960بقيادة هوفييت بوانييه الذي نصب نفسه رئيس للبلاد،عرفت البلاد نوع من النمو والازدهار ،استمر في الحكم حتى وفاته سنة 1993،بدأت الانقسامات والانقلابات العسكرية تظهر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية التي ساهمت في زعزعة النظام الاجتماعي وتفكيكه من الداخل وهو ماخلق أزمة الإندماج الوطني .أزمة التي تجد فيها فرنسا منفذا لتدخل من جديد.[1]

المطلب الثاني :المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي:

1/المصالح الاقتصادية والاستراتيجية: تعتبر أفريقيا صمام أمان لفرنسا، فهي بمثابة السوق المستهلك الذي يجنبها الكساد ويعينها على تصريف منتوجاتها المصنعة، كما تُعد مصدر المواد الأساسية التي تحتاجها فرنسا لتحريك صناعاتها الوطنية كباعث للتفوق الاقتصادي بين الأقران الأوروبية.

تمتلك موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، كما تغطي النيجر أكثر من ثلث احتياجات فرنسا لليورانيوم المستخدم في الطاقة النووية والتي تساهم بدورها في 75%من الطاقة الكهربائية الفرنسية ،بحضور الشركة الفرنسية AREVA التي تصنف في المرتبة الأولى من حيث الشركات المستثمرة في حقول اليورانيوم النيجرية، وقد صرّح نائب في البرلمان البلجيكي "أن الهدف من الحرب الفرنسية على مالي هو السيطرة على اليورانيوم ونحن لسنا مغفلين "وأكَّد أن فرنسا تسعى لمجابهة القوة

1 بوخشبة فوزية، الاستعمار الفرنسي في ساحل العاج 1893-1960،(كلية العلوم الإنسانية والاحتماعية والإسلامية،قسم العلوم الإنسانية، الجامعة الأفريقية دارية أدرار ،2018،2017، ص 100.

الصينية وللثأر من التدخل الأمريكي في المنطقة التي تعتبرها فرنسا ملكا لها".[1] كما تشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تبوأتا المرتبة الثالثة في امتلاك اليورانيوم فضلًا عن امتلاكهما لاحتياطات كبيرة من النفط.[2] أما في مالي، فقد تفردت الشركات الفرنسية باستخراج آلاف الأطنان من فوسفات الألومنيا، الكالسيوم، الزركونيوم، والحجر الجيري لصناعة الإسمنت،كشف كذلك مكتب البحوث الفرنسية عن رواسب حديد ضخمة في منطقة كيدوغو، والبوكسيت في باماكو، والليثيوم في منطقة بوغوني،[3] والذي يُعد ضروريا لصناعة بطاريات الابتكارات التكنولوجية الحديثة ومن دونه تصبح عملية التحول إلى الطاقات النظيفة مستحيلة، خاصة بعد عزم فرنسا على منع بيع سيارات تعمل بمحركات احتراق داخلي استجابة لتقارير البنك الدولي التي حثّت على ضرورة مضاعفة استخراج الليثيوم وتوظيفه بهدف التقليل من الانبعاثات الغازية بحلول 2050.

في المجال الطاقوي: لقد أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا أوروبا وفرنسا على تنويع إمداداتها من الطاقة، وجهت بوصلتها نحوالساحل،الذي أصبح منطقة عبور استراتيجية لمشروع غازوديك العابر للصحراء وهو اتفاق ثلاثي وقّعت عليه كل من الجزائر، النيجر، نيجيريا ويتمثل في أنبوب غاز يمتد على مسافة 4128كلم،بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من نيجيريا ،فالنيجر ثم يصل إلى حاسي رمل بالجزائر ،يتوجه مباشرة نحو أوروبا للتزود بالغاز الطبيعي.[4]وبالرغم مما يعترضه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها ،فإن التزود بالطاقة بات انشغالا مقلقا للحكومة الفرنسية وخاصة أن هذه الثروة لا تخضع لسلطة مركزية لها كامل القوة في إدارة مواردها.

وهذا ماتوضحه الخريطة أدناه:

---

[1] -حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا العودة لأفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: https://annabaa.org/arabic/strategicissues/4357، (2022/05/10). تاريخ النشر : 29 تسشرين 2015.

[2] مثنى فائق مرعى وآخرون، خارطة التنافس الدولي في إفريقيا: متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، (العراق: المركز العراقي- الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2021)، ص. 115.

[3] إدريس آيات، "المعادن الإفريقية في التنافس الدولي.. الرهانات والمآلات"،(2022/05/10). تاريخ النشر: 26 أكتوبر 2021, في: https://bit.ly/39p4Vbz،

[4] فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 114.

شكل رقم 01: خريطة توضح مسار عبور مشروع غازوديك

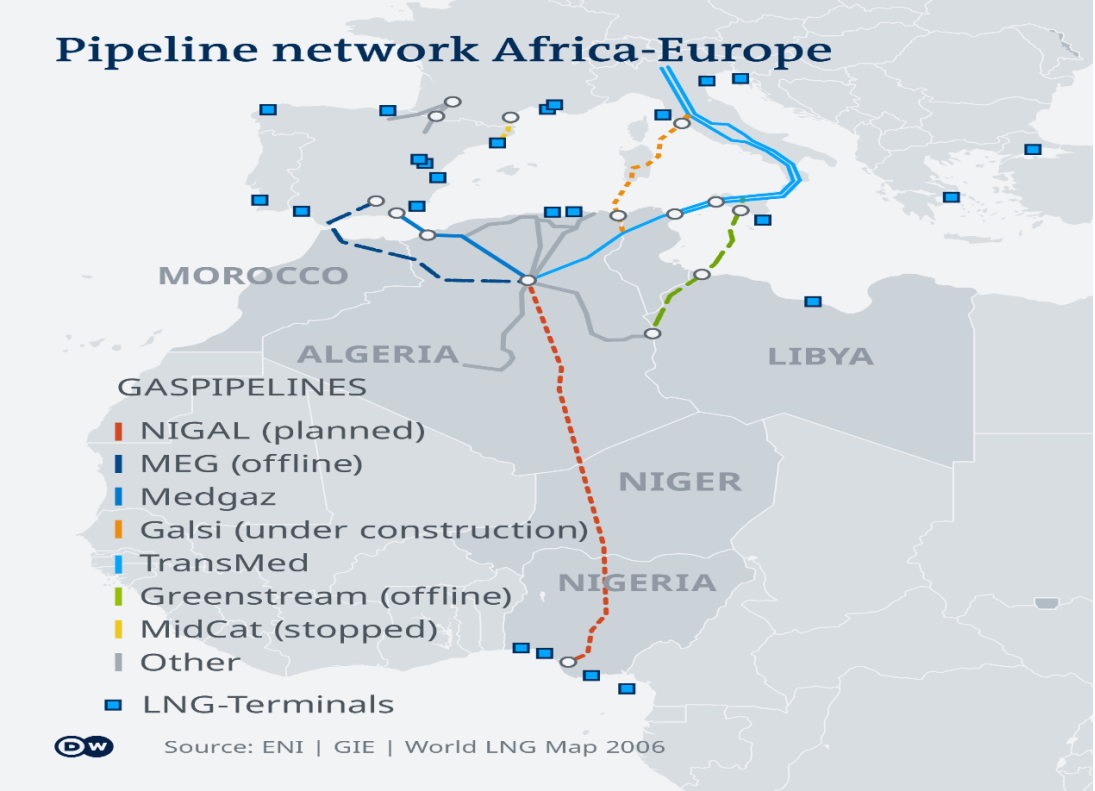

المصدر: https://bit.ly/3QmCBam[1]

إلى جانب الثروات الاقتصادية سابقة الذكر، يتمتع الساحل الأفريقي بموقع استراتيجي جد هام بالنسبة لفرنسا، إذ تسمح القواعد العسكرية دائمة الوجود في كل من جيبوتي السنغال بمراقبة المستجدات على الأطلسي، ووسط الصحراء بمراقبة مستجدات القرن الأفريقي وعبر خليج عدن مراقبة خليج غينيا من خلال الوجود العمودي الممتد من السنغال، الساحل العاج والغابون على الساحل الأطلسي.

2/المصالح السياسية والدبلوماسية: تتجسد المصلحة السياسية الفرنسية في الساحل في الحفاظ على استقرار الأنظمة الموالية لها ولو كانت أوتوقراطية الحكم على وجود أنظمة ديمقراطية غير خادمة لمصالحها. وفي ظل تصاعد التنافس بين القوى الدولية ،وظهور لاعبين جدد ،واتساع هامش المناورة من قبل

[1] Africa ,Europe looks to Africa to fill natural gas gap, made of minds ,checked ;17juin 2022. Published:04l03L2022

الحكومات الأفريقية، تحاول فرنسا العمل على دمج التقارب السياسي المرن مع ضغوطات قاسية، بهدف تلبية مطالبها جنبا مع جنب استجابةً للشعب الفرنسي الرافض للديكتاتوريات في أفريقيا، ففي الوقت الذي تطالب فيه الشركات الفرنسية بامتيازات في مناطق التعدين واستخراج المواد الطاقوية تقوم منظمات حقوق الإنسان بالضغط على الحكومات الأفريقية بخصوص مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبهذه الطريقة تمرر سياساتها وتطور استثماراتها، لتظهر إلى العلن المعايير الغربية المزدوجة التي تتضاءل وتزداد حسب المنافع المرجو تحقيقها من ورائها.[1]

وهذا هو السبب الذي جعل القيادات الأفريقية تتخذ روسيا كبديل كفء في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية ،خاصة مع الفشل الفرنسي في تحقيق إنجازات حقيقية في هذا الصدد منذ انخراط باريس في الساحل، كما أن كلتا الحكومتين الروسية والإفريقية يتقاسمان نفس التوجه المناهض للحكومات الغربية والمناوئ لإملاءاتها، ويمكن التدليل على التوجه الأفريقي نحو روسيا بالتعاون المالي-الروسي بعدما كان الرئيس المخلوع بوبكر كيتا حليفا لفرنسا جاءت الحكومة الانتقالية بقيادة أسيمي غويتا وأعلنت رغبتها في التعاقد مع مجموعة فاغنر الروسية.

أما **المصلحة الدبلوماسية** التي تجنيها فرنسا من علاقاتها بدول المنظمة الفرنكوفونية هو المساندة الدبلوماسية الواسعة في الأمم المتحدة كما تتيح لها العلاقات المتعددة بدول أفريقيا قوة وصلابة على الساحة الدولية ومن ثم تعزيز مكانتها في مجلس الأمن كدولة دائمة العضوية.[2]

[1] أيات، المعادن الإفريقية في التنافس الدولي ...مرجع سبق ذكره.

[2] فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 116.

المبحث الثاني: الساحل الأفريقي: قراءة في الو اقع الداخلي كمنطلق لاهتمامات فرنسا بالمنطقة

المطلب الأول: مقاربة جيو سياسية للساحل

الساحل،هو ذلك الإقليم الأفريقي الأكثر اقترانا بمشاكل الجفاف، التصحر، والجريمة المنظمة ،وعلى الرغم من تعدد المعايير والمقاربات المعتمدة في تحديد مجال دول الساحل،[1] يُعرف على أنه ذلك الحزام الذي يمتد على طول أراضي الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، على مسافة 3862 كلم أي من السنغال إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان، يتراوح عرضه بين 500 و700 كلم، وبحكم هذا الموقع فإنه من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين متر مكعب.[2]

جيولوجيًا، معروف أن الساحل منطقة تقاطع بين صفيحتين تكتونيتين، الأولى لإفريقيا والثانية لأوروبا، يتصل من ناحية الجنوب الغربي بدول أفريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا سيراليون، ليبريا، كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقي،تحدّه جمهورية إفريقيا الوسطى وإقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية كينيا وتانزانيا)،أما من ناحية الشرق فيتصل بدول القرن الأفريقي (إريتيريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا)، وبحكم هذا الموقع فإنه يصنف من أكثر المناطق عرضة للتهديدات الأمنية كنتيجة حتمية للانفلات الأمني الذي تشهده دول الجوار.[3]

طبيعيا وجغر افيا: يتّسم الساحل الأفريقي بالتشابه الجغرافي على طول شريطه،و ما الحدود إلا فواصل سياسية حصيلة ممارسات كولونيالية، يكمن التقارب الجغرافي في تضاريسه التي هي عبارة عن هضاب وجبال صخرية بركانية ومسطحات الحصى والحجارة بالإضافة إلى الكهوف والأخاديد، تتميز هذه الجبال

[1] عشور قشي، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ص. 22.

[2] حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات المنية في إقليم الساحل الأفريقي(1991-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017) ص 99، 100.

[3] حمزة، نفس المرجع السابق، ص. 99، 100.

بوعورتها واستعصاء تضاريسها،بالتالي تُسهل التنقل للجماعات الصغيرة ذات التعداد القليل في حين يصعب مراقبتها من قبل الجيوش النظامية.[1]

أما العناصر الطبيعية التي تُوحد دول الساحل تتجسد في ثلاث: الجفاف، التصحر وارتفاع درجة الحرارة،[2] أفرزت هذه الظواهر الطبيعية مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة،وفقرا مدقعا لجزء كبير من سكان الساحل ما جعله منكشفا أمام القوى الدولية المتنافسة على ثرواته.[3]

اجتماعيا وبشريا: ديمغرافيًا، وعلى الرغم من المساحات الشاسعة التي تشغلها دول الساحل الأفريقي (حوالي 9 كلم) [4]إلا أنه يعاني من ضعف في الكثافة السكانية ،ومما لا شك فيه أن هذا الوضع الغير متوازن له تداعياته سلبية، فالتعارض بين المساحة والسكان من شأنه أن يَخلق فجوة في التماسك الاجتماعي،ويُحدث خللا في الاندماج السياسي، كما أنه يكون المحفز على نشوب النزاعات الانفصالية.[5]

سكان الساحل هم عرب وبربر وزنوج، ينتمون إلى قبائل معروفة تاريخيا بعداوتها لبعضها البعض، وهم رعاة ومزارعين أو بدو ورحل تدفعهم الظروف لطبيعية القاسية إلى التنقل من مكا ن إلى آخر،بعيدا عن مراكز الحضارات الكبرى. وعدا الأراضي الصحراوية والتصحر الذي يجمعهم، فإن ما يفرقهم أكبر بكثير لدرجة أصبحت السمة المميزة لسكانه هي تلك الانقسامات المتعددة الأسباب[6]، ولا يكاد يذكر اسم الساحل في الكتابات إلا ولازمته صفة بالغة السلبية ،إذ أصبح يوصف بمصطلح "قوس الأزمات"[7] أو "المنطقة الرمادية " نسبة إلى مشاكل الأقليات العرقية والإثنية التي أصبحت تنخر هذا الفضاء وتهدد بقائه.

باتت هذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة عائقا يَحُد من الطموحات التنموية للمنطقة عوضا أن يكون مكسب يعزز من تشكيلتها، خاصة أمام غياب ثقافة سياسية موحدة تصهر هذه العرقيات في بوتقةالمواطنة. هيمنة إثنية واحدة على الحكم عزز شعور عدم الانتماء لدى باقي الإثنيات الأخرى ،أصبحت تنظر للدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات، في مالي مثلا يُنظر للدولة على أنها

[1] حمزة مرجع سبق ذكره، ص. 100.

[2] قشي، مرجع سابق، ص. 72.

[3] حمزة، مرجع سابق، ص. 102.

[4] قشي، مرجع سابق، ص. 106.

[5] مرجع سبق ذكره، ص. 73.

[6] حمزة، مرجع سابق، ص. 106.

[7] باي وشاعو، مرجع سابق، ص. 66.

مختزلة في قبيلة الماندينغ المسيطرة على البنية الفوقية منذ الاستقلال[1]، وفي موريتانيا شكل المور البيض أو كما يسمون البيضان الطبقة الأرستقراطية التقليدية في مقابل الحراطين وهم السكان السود الذين كانوا خدامين لهذه الأخيرة.[2] بالتالي ضعف التجانس الاجتماعي بين سكان هذا الإقليم أوجد مبررا لسلسلة من النزاعات الغير متناهية،كما أعطى الفرصة لدول المتربول حتى تستغل هذا الوضع كثغرة تضاف إلى باقي الثغرات التي تشرع للوجود الأجنبي.

إقتصاديا: يصدق كثيرا مفهوم نقمة الموارد الذي جاء به ساكس وارنر عام 1995 [3]على اقتصادات الساحل الأفريقي، فبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية إلا أنه هناك علاقة سلبية بينها وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي، عائداتها لم تترجم إلى تدني الفقر، أو إلى نمو اقتصادي طويل المدى، أو تحسن المستوى المعيشي لغالبية سكان هذا الإقليم، وأغلب دوله بما فيها مالي، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا والسنغال يصنفون ضمن50 دولة في العالم الأكثر فقرا[4]، وتعد التشاد العنوان البارز للوضع المأساوي السائد في حزام الساحل، حيث يعيش أغلب التشاديون تحت خط الفقر، ووفقا لتقرير جول كيبرز تبلغ احتمالية وفاة الطفل في التشاد خلال السنوات الخمس الأولى من عمره 55 ضعفا مقارنة بنظيره في فلندا الذي تتوفر له كل الظروف المناسبة للعيش الكريم.

ما زاد من هشاشة الوضع الاقتصادي المتآكل المشاكل البيئية المستمرة على مدار الفصول وتغير المناخي الذي يسود الساحل الأفريقي، وكما هو معروف أن أغلب سكان الساحل تعتمد مداخيلهم على منتوجات الأراضي الزراعية، والرعي أو تربية المواش، كلها ذات طبيعة حساسة تتأثر اتجاه الصدامات البيئية.

علاوة على المشاكل سابقة الذكر، يصنف الساحل من أكثر الدول التي تعاني من مديونية ثقيلة جدا، فقد قُدّر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو حوالي 1751 مليون دولار، ومالي بحوالي 1863مليون دولار، أما التشاد والسودان فقد بلغت ديونهم مجموع .36494 في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دول أفريقيا لم يتجاوز 4 %ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل حتى عام 2030، وتخفيفًا من هذه الأعباء تَقدم قادة مجموعة الساحل الخمس بطلب للمنظومة الدولية لإلغاء الديون المستحقة على بلدانهم والتي بلغت

[1] حمزة، مرجع سابق، ص. 107.

[2] نفس المرجع، ص. 108

[3] د. محمد كريم خيذر، محاضرات خاصة بالتحليل الجيوسياسي الطاقوي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، بن عكنون، (16 ماي 2021).

[4] حمزة، مرجع سابق، ص. 113.

مليار دولار عام 2020 خاصة مع الأضرار الوخيمة التي ألحقتها جائحة كورنا بالنشاط الاقتصادي وهذا ما جاء في طلبهم:

"إن الطلب الكبير الذي تواجهه دول المجموعة على النفقات الاجتماعية نتيجة وباء كورونا، يقول الرؤساء، يفرض تنفيذ سياسات مالية وموازنة موسعة، مما يتعارض كلياً مع مستوى المديونية وملامحها،ففي غياب إعادة هيكلة عميقة لهذا الدين لن يكون أمام البلدان خيار غير انتهاج سياسة تقشفية، وهذا لا يتلاءم ببساطة مع الجهود الجارية لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة."

سياسيا: تعد الانقلابات العسكرية المتتالية، والفساد السياسي المتجذر، وأزمات البناء الدولاتي سمات خاصة بالأنظمة السياسية الإفريقية بالعموم ودول الساحل الأفريقي بالخصوص. يعود الفشل السياسي الذي يشهده هذا الإقليم ’إلى جملة من الأسباب والأزمات شديدة التعقيد أعاقت الدول عن تحقيق التنمية والاستقرار سنحاول رصد البعض منها:

1/ أزمة الانقلابات العسكرية:

شهدت دول الساحل الأفريقي أكثر من 200 انقلاب عسكري منذ استقلالها[1]، غير أن الفترة الأخيرة زادت وطّأت الاضطرابات السياسية وانتشرت عدواها بين دول الساحل بهدف الإطاحة بالحكومة الحالية واستبدالها بمجالس عسكرية، مست كل من مالي، بوركينافاسو، غينيا، التشاد والسودان، وفي الوقت الذي نجحت فيه محاولات، أخفقت أخرى.

في بوركينافاسو دعمت فرنسا انقلاب جنديها السابق، النقيب سانجو لاميزانا على الرئيس المنتخب مويس بامجو، ونفس الأمر مع انقلاب النقيب ماثيو كيركو الذي كان ضابط سابق في الكتيبة الفرنسية الأفريقية وأطاح بالرئيس هوبرت ماجا. نفس السيناريو تكرر في موريتانيا، كانت فرنسا الراعي والمسؤول عن سلسلة من انقلابات منها انقلاب: 2008/2005/1984/1978.[2]

[1] إيهاب نافع، "الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا بين تنامي ظاهرة الإرهاب وصراع النفوذ بين أوروبا وروسيا"، في: https://trendsresearch.org/ar/insight/military-coups-west-africa-russia-europe/، تاريخ الإطلاع: (2022/05/04).تاريخ النشر :

[2] محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا؟"، تاريخ النشر :14 نوفمبر 2021. ، تاريخ الإطلاع: (2022/05/03). في: https://bit.ly/3tzrvFi،

أما في غينيا كوناكري كان الانقلاب يتّسم بتخطيطٍ فرنسي الملامح، نفذه ضابط سابق في الجيش الفرنسي،لإزاحة الرئيس ألفا كاندي الذي شكّل خطرا على المصالح الفرنسية بتقاربه السياسي والاقتصادي والأمني مع تركيا والصين.[1]

يأتي عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده الساحل مؤخرا في أوج الأزمة الاقتصادية والصحية والأمنية التي تضطرب في المنطقة. وفي ظل وجود قوتين أجنبيتين في مقدمتها - فرنسا وروسيا -متصارعتين على النفوذ، الأولى تسعى للحفاظ على دورها التقليدي ، والثانية تبحث عن موطئ قدم لها تنافس فيه الأول وذلك عن طريق دعم الأحزاب ومعارضيها رغبة في ضمان مصالحهم بعد وصول أنصارهم إلى سدة الحكم فبينما تدعم روسيا عمر البشير في السودان، تدعم فرنسا حكومة رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك كما صرحت هذه الأخيرة -الحكومة الانتقالية -عن نيتها في مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع روسيا فيما يخص بناء قواعد عسكرية في المنطقة، والأمر نفسه مع دولة مالي فبينما يتعاقد رئيس السلطة الانتقالية وقائد الانقلاب الأخير «أسيمي غويتا» مع قوات فاغنر الروسية، كان الرئيس المخلوع أبو بكر كيتا حليفًا لفرنسا. ونفس الحال مع رئيس النيجر محمد بازوم ورئيس الساحل العاج عبد الرحمن حسن وتارا الذين قدّموا أنفسهم كحماة مخلصين للمصالح الفرنسية في بلدان الساحل. ومن المنطلق نفسه، أيّدت فرنسا إجراءات المجلس العسكري الانتقالي التشادي والتي شملت إلغاء الدستور وحل الحكومة والبرلمان حتى يتسنى لها وضع من يناسبها خلف الرئيس الراحل إدريس ديبي[2]. في حين فرضت عقوبات ثقيلة الحمل عن طريق أذرعها الخفية -منظمة الإيكواس-على مالي وعلّقت تعاونها معها من خلال سحب قواتها بحجة أنها غير قادرة على التعاون مع حكومة لا تحترم القوانين، فهل القانون يُطَّبق على دولة ويَغفل على أخرى؟

في بوركينافاسو دعمت فرنسا انقلاب جنديها السابق النقيب سانجو لاميزانا على الرئيس المنتخب مويس بامجو، ونفس الأمر مع انقلاب النقيب ماثيو كيركو الذي كان ضابطا سابقا في الكتيبة الفرنسية الأفريقية وأطاح بالرئيس هوبرت ماجا، نفس السيناريو تكرّر في موريتانيا، كانت فرنسا الراعي والمسؤول عن سلسلة من انقلابات منها انقلاب: 2008/2005/1984/1978.

والظاهر أن الانقلابات ستستمر مستقبلا في شكل حرب باردة أو حرب بالوكالة بين القوى الدولية المتنافسة وذلك لتوفر كل العوامل المشجعة على ذلك بما فيها الأزمة البنيوية المتعلقة ببناء الدولة بعد الاستقلال. بالإضافة إلى البيئة السياسية الأفريقية التي تعد الأرض الخصبة لهكذا تمردات والفقيرة

[1] ولد محمد ،مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الله رزق،" من يخلف إدريس ديبي على حماية المصالح الفرنسية في الساحل الأفريقي؟"، تاريخ النشر : 2021/04/23.

لمؤسسات وإدارات بأنظمة قوية وحتى المنظمات الإقليمية التي كان من المفترض أن يُعول عليها ليس لقراراتها نجاعة كافية لتحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة.

الجدول رقم 01: يوضح تسلسل الانقلابات في دول غرب إفريقيا[1]:

الدولة	تاريخ الانقلاب	قائد الانقلاب
مالي	22 مارس 2012	الكابتن مادو هايا سانوغو
بوركينافاسو	17 سبتمبر 2015	الجنرال غيلبرت ديندير ي
مالي	18 أغسطس 2020	العقيد ساديو كامارا
التشاد	20 أفريل 2021	محمد مهدي علي رئيس جبهة التغيير والوفاق التشادية لكنه لم يتولى السلطة.
مالي	24 ماي 2021	الكولونيل أسيمي غويتا
بوركينافاسو	23 جانفي 2022	المقدم بول هنري سانوغو داميبا

المصدر:https://trendsresearch.org/ar/insight/military-coups-west-africa-russia-europe/

تعليقًا عن الجدول، يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات؛ أولها أن هذه الانقلابات حدثت في فضاء يتميز بخصائص مشتركة أهمها: أن الدول التي مسها وباء الانقلاب كلها ذات أنظمة سياسية واقتصادية وأمنية هشة تنتمي للفضاء الفرنكفوني، تتميز بسوء الإدارة وتعمق الفساد،كما أنها وبعد الإطلاع على مسارات الموجات الانقلابية المذكورة والغير مذكورة تبين أن البعض منها تم برعاية فرنسية، [2] وهو إشارة إلى استمرار الدور الفرنسي في المنطقة والانقلابات ماهي إلا محاولات لحماية المجال الحيوي الاستراتيجي لفرنسا ووضع حد للدور الروسي، باستثناء مالي وأفريقيا الوسطى التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأعلنت تعاونها مع روسيا. ثانيًا أن فضاء الساحل الافريقي بات الساحة المفضلة للجماعات الإرهابية حتى تُكثف من نشاطاتها

[1] إيهاب نافع، مرجع سابق، (2022/05/05).

[2] صحيفة الاستقلال، "مقارنة بباقي دول الساحل الأفريقي.. لماذا تحظى التشاد باهتمام فرنسي كبير؟"، في: https://bit.ly/3QiQeYe، تاريخ النشر : 2021/05/05 ، تاريخ الإطلاع:(2022/05/04)..

وتُوسع من أماكن تواجدها، خاصة في المثلث الحدودي ما بين مالي بوركينافاسو والنيجر في ظل الأوضاع السياسية الغير مستقرة. ثالثا أن ما ميَّز هذه الانقلابات أن البعض منها (مالي وبوركينافاسو) كان مدعوما شعبيا خاصة مع الاحتجاجات الشعبية الأخيرة الرافضة للوجود الغربي على أراضيها.

2/ أزمة الهوية والاندماج الوطني: تعود جذور هذه الأزمة إلى ضعف التجانس السوسيو-سياسي بين المجتمع والدولة ،نتج هذا الضعف عن التقسيمات الحدودية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية التي لم تراعي خصوصيات المجتمعات المحلية.

كما انعكست التركيبة الاجتماعية التي يزخر بها هذا الإقليم -العرقيات والأقليات- بالسلب على استقرار الأنظمة السياسية، حيث ساهمت الهويات المتعددة في خلق الجهوية العرقية وتفَوق الولاء ما فوق القومي،خصوصا مع وجود بعض القبائل المستوطنة للمنطقة والتي لها امتدادات عابرة للحدود كأقلية الطوارق المتوزعة على خمسة دول: (مالي، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، الجزائر)، هذه الأخيرة اتفقت على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963،هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة وطنية موحدة تكن الولاء الكامل لحكوماتها الوطنية، ما أثّر على تماسك الدول ككيان موحد ومن ثم ضمان استمرارية بقائها على قيد الخارطة الجغرافية، بالتالي أصبح التنوع العرقي عدوًا داخليًا يضعضع كيان الدولة ويوظَف ضدها من قبل القوى الخارجية،ومن قبل الجماعات المتطرفة.

3/ أزمة المشاركة السياسية: جنبا إلى أزمة الهوية والاندماج تعيش الأنظمة السياسية في دول الساحل أزمة العزوف عن الحياة السياسية وذلك ناتج عن تضافر عدة أسباب:

/اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية لدول هذا الإقليم ليس من الناحية العددية فقط، بل من حيث فاعلية أدوارها من أحزاب سياسية ،مجتمع مدني، نقابات، و مؤسسات حقوق الإنسان .

2/ تفتت وبعثرة الجهود الحقيقة بسبب الصراعات السياسية والفكرية الطاحنة ما بين النخب الحاكمة، المحتكرة للمراكز القيادة والرافضة للتداول على السلطة.

3/ توصف طبيعة المشاركة السياسية في دول الساحل الأفريقي بالطبيعة العسكرية، وبأنها مشاركة تعبوية لحزب واحد مسيطر، وعادةً ما يكون الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الدولة المدعم من قبل العسكر، ولهذا يربط صموئيل هنتغتون بين المؤسسة السياسية التي تنظم المشاركة السياسية والتي تَحول دون انعدام الاستقرار السياسي.

4/ ارتفاع نسبة الجهل والأمية عند الشعوب الأفريقية وبالتالي هم يجهلون قدرات أصواتهم على التغيير.

5/ انعدام التنشئة السياسية في المجتمعات ،الإفريقية وإن وجدت فهي تنشئة سلبية تدفع المواطنين إلى اللامبالاة السياسية ومن ثم إضعاف الحس الوطني.

6/ تذمر المواطن الأفريقي من النخب الديكتاتورية الحاكمة التي تعمل لصالح القوى الخارجية،بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية ذات القنوات المنغلقة والتي لا تستجيب لمطالب الشعب. فضلا عن التوزيع الغير عادل للموارد وتهميش أقاليم مقابل الاهتمام بأخرى.[1]

4/أزمة الشرعية والمشروعية: من أهم مقومات الدولة واستمراريتها شرعية النظام السياسي[2]، يتم اكتساب هذه الشرعية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وبمشاركة جميع أطياف المجتمع، سواء من الطبقة الحاكمة بشقيها المعارض والمحافظ، والطبقة العامة من الشعب ،وذلك حتى يستمر دوران عجلة التداول على السلطة في إطار العملية التنافسية السياسية.

يقال أن أكثر الديمقراطيات استقرارا هي التي نضجت كحل عقلاني بعد نزاعات طويلة المدى،[3] ولا شك أن هذه الفرضية تصلح كثيرا على دول الساحل الأفريقي التي عانت من ويلات الصراع بين النخب الحاكمة وادَّعت أنها تبنت أسمى نموذج لحلها والذي تمثل في "النموذج الديمقراطي الصوري ". غير أن ممارستها أثبتت أن هذه الديمقراطية افتراضية. لا ولم تعكس الأطر النظرية المنصوص عليها في المواثيق والدساتير،استمرت في استخدام الآليات الغير ديمقراطية في الوصول إلى السلطة ،متكئة على التغطية التي يوفرها لها الدعم الخارجي من التحريض على الانقلابات العسكرية أو تزوير الانتخابات وتوجيه الأنظمة، حتى في تجارب التحول أو التحديث الديمقراطي ،لدرجة أنها احتفظت بحق التراجع على الإصلاحات ،وبإلغاء دساتير وتجميد بعض المواد في أي وقت تحتاج لذلك. [4]

والظاهر أن دول التسلطية في أفريقيا ورثت هيمنة الاعتبارات السياسية ولم تستطع التخلي عنها لصالح الديمقراطية النزيهة .حسب Bratton و Van de valle الفرصة الوحيدة المتبقية هي الانتقال من الأسفل كآخر عتبة متبقية في سلم الانتقال الديمقراطي، ومعنى ذلك الاعتماد على التعبئة الجماهيرية لإجبار

---

[1] تينهينان باي وفاطمة شاعو، مرجع السابق، ص. 64.

[2] باي وشاعو، نفس المرجع سبق ذكره، ص. 64.

[3] سعيد ملاح، "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع5 (05 جوان 2013)،ص ص. 237-256.

[4] ملاح،نفس المرجع سبق ذكره، ص. 239.

النخب على التفاوض لأن الأنظمة الأفريقية أثبتت وبجدارة تكيفها مع مسارات التحديث بالاستجابة للشروط التي أملتها عليها الطبيعة الدولية المعقدة بعد الحرب الباردة في الحفاظ على مصالحها.[1]

5/أزمة الفشل الاقتصادي والتوزيع الغير عادل: دائما ما يكون انعدام الأمن داخل حدود دولة معينة نتيجةً حتمية ومباشرة لانعدام معدلات التنمية الاقتصادية، ولتأثر الحقوق الاقتصادية وزيادة المظالم الاجتماعية. إلى جانب الأزمات السابقة الذكر، تبرز أزمة أخرى في الساحل وهي أزمة التوزيع في الموارد القيم، الفرص والخدمات، فبينما تحتكر القلة كل الموارد المتاحة، تقع الفئة الأكثر غلبة ضحية الحرمان والفقر،وهذا الاحتكار من شأنه خلق تفاوت طبقي بين فئات المجتمع الواحد.[2]غذى شعور اللاانتماء عند المواطن الأفريقي القاطن في المناطق المهمشة والذي ذهب إلى حد اعتبار القلة الحاكمة كولونيالية ثانية بحكم ممارساتها ضده، ظهرت نتائج الشرخ المجتمعي جليةً في كل من مالي والنيجر في شكل جماعات تمارس العصيان والتمرد. المحصلة النهائية لهذا الصراع هي سير الجماعات المهمشة إلى افتكاك الموارد بالقوة والعنف، وفي هكذا ظروف بطبيعة الحال ينعدم الأمن ويتزعزع الاستقرار. إضافة إلى الثروات الأفريقية المستغلة من قبل شركات الاستثمار الأجنبية والمستفيدة من كل ما تحصل عليه من أرباح عالية بمعادلة رابح خاسر، يمكن إيعاز هذه الأزمة إلى سبب آخر متمثل في ظاهرة الفساد السياسي والذي قوامه استغلال السلطة في نهب الأموال العامة وتوظيفها لتحقيق المصالح الشخصية[3].

[1] ملاح ، مرجع سبق ذكره،ص 252،253.

[2] عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، مجلة قراءات أفريقية، ع28 (أفريل-يونيو 2016)، ص ص. 22-31.

[3] بومدين ، نفس المرجع سبق ذكره.

الجدول رقم02: مدركات الفساد في الساحل الأفريقي حسب مؤشر2021

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	180/124	100/31
مالي	180/136	100/29
بوركينافاسو	180/78	100/42
التشاد	180/164	100/20
السودان	180/164	100/20
السنغال	180/73	100/43
الكوت ديفوار	180/105	100/36

المصدر: مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2021 (بتصرف)CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX

https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/tcd

وفي هذا السياق، تظهر نتائج مؤشر مدركات الفساد النتائج المرتفعة في بلدان الساحل الأفريقي، وحسب المؤشر سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 33 من 100 يترجَم هذا المعدل إلى أن درجات الفساد جد عالية مقارنة بأوروبا التي سجلت 66 من 100. وأشار إلى أن الدول التي تتمتع بحريات مدنية وسياسية محمية بشكل جيد تسيطر على الفساد بشكل أفضل عموما[1]. وهذا الأمر الذي يتنافى مع الحريات والحقوق المغتالة من قبل الأنظمة الاستبدادية والجماعات الجهادية المسلحة في الساحل الأفريقي.

[1] Corruption percptions index2021, global highlight P. 06

مقاربة جيو-أمنية لمنطقة الساحل الأفريقي:

إذا كانت الوضعية الجيو-سياسية للساحل الأفريقي قد شكلت عامل جذب واهتمام للقوى المتنافسة على هذه المنطقة فإن الطبيعة جيو -أمنية الرخوة أعطتها مسوغ قوي لاستمرار وجودها وتكثيف عملياتها.[1]

أمنيًا، تعرف منطقة الساحل حالات لتردي الأمن منذ سنين عديدة إلى غاية يومنا هذا، نتيجة لتظافر عدة عوامل مثيرة للأزمات كنا قد ذكرناها في المقاربة الجيوسياسية، كلها تحولت إلى سلسلة من التحديات العويصة أدت إلى وضع جد أمني معقد،[2] تطلب تواجد قوات أجنبية في المنطقة لاسترجاع الأمن والاستقرار المفقود، غير أن ذلك لم يتحقق بل زاد الوضع تأزما أكثر فأكثر.

1/التهديدات الإرهابية العابرة للحدود: لقد خلق الفراغ الحكومي الذي تعانيه الأقاليم المهمشة في الساحل الأفريقي، والقائم على النزاعات بين الأقليات العرقية والحكومة المركزية الفرصة المناسبة للجماعات الإرهابية حتى تعزز من وجودها، وتوسع من تغلغلها شرقا وغربا، متجاوزةً مراكز تواجدها الأولى نحو المناطق الساحلية المجاورة مثل شمال الساحل العاج والبنين وتوجو[3].

يشهد الساحل انتشارا واسعا لكل من تنظيم القاعدة، وجماعة نصرة الإسلام وتنظيم داعش، وجماعة بوكو حرام التي تعد الشقيقة لجماعة القاعدة في المغرب وغيرها من الخلايا الأخرى النائمة. زاد نشاط هذه الجماعات بعد تطور الأزمة المالية وسقوط الجزء الشمالي منها تحت سيطرة المجموعات المسلحة المختلفة مثل: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد(MNLA)[4]. ركزت هذه الجماعات نشاطها في منطقتين أصبحتا بؤرتين ساخنتين للتطرف العنيف والاعتداءات المستمرة. تتركز البؤرة الأولى في منطقة الساحل الغربي، تشمل مالي وجوارها المباشر أي بوركينافاسو وحسب تقرير ACLED حلّت هذه الأخيرة محل مالي وأصبحت بؤرة الصراع الإقليمي والمركز الرئيسي للعنف السياسي في عام 2021.[5] أما البؤرة الثانية فتتمركز في بحيرة التشاد وتشمل نيجيريا، النيجر، التشاد والكاميرون، خاصة نيجيريا التي تعرف بانتشار إرهاب جماعة بوكو حرام.[6]

---

[1] عشور قشي، مرجع سابق، ص 75.

2 قشي،نفس المرجع، ص 75.

3 الخضر عبد الباقي محمد، "منطقة الساحل الأفريقي والساحل الأفريقي: نحو منظور أمني مستدام"، في:-https://al ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon، تاريخ النشر :2022/02/22،تاريخ الإطلاع (2022/05/09).

4 اسيا لعمراني، منطقة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأوروبية: دراسة تحليلية جيوسياسية، جامعة الجزائر ،2021/07/18

5 Héni Nsaibia, « Persistent, expanding, and escalating instability », in https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sahel, (10/05/2022).

[6] الخضر عبد الباقي، مرجع سابق.

قاد التحالف المشكل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ما يفوق الألف هجوم منذ 2017 إلى غاية 2021. كما تنشط العديد من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في النيجر. شهدت هي الأخرى في عام 2021 أكبر عدد من القتلى المدنيين بلغوا أكثر من 560 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها، وهو ما يمثل حوالي 80 بالمئة من جميع الوفيات المدنية كما أشار تقرير ACLED في يونيو إلى أن الفظائع الجماعية[1]وتسليح المجتمعات النيجيرية بإمكانه أن يتصاعد إلى حرب طائفي.

2/ الجريمة المنظمة والمركبة: تتعدد الجرائم والتحديات التي يواجهها الساحل والصحراء الأفريقية نتيجة لتعدد نشاطاتها، تقودها حركات التمرد، المليشيات العرقية والعصابات الإجرامية، التجار العاملون في التهريب والجماعات الإرهابية المتطرفة. يمتد نشاطها عبر عدة دول بهدف الحصول على الربح السريع عبر الممارسات الغير شرعية، مستعملة لتحقيق ذلك العنف والقوة والابتزاز. تشمل أعمالها الاتجار بالمخدرات وتهريب السلع مثل الوقود والسجائر، والاتجار بالبشر، وتجارة السلاح[2]، في العادة لا تكون توجهاتهم موحدة وذلك راجع للطبيعة السياسية والعضوية المتقلبة،وفي بعض الأحيان تشتد التحالفات بينهم وتتفكك حسب طبيعة المصالح، فالطوارق مثلًا ممزقون بسبب التنافس العشائري على السلطة والنفوذ، ومع ذلك هناك نقطة مشتركة بين هذه المجموعات المتباينة يتقاطعون فيها وهي كراهية سلطة الدولة الوطنية والعمل ضدها.[3]

تنشط الجماعات المتطرفة ضمن شبكات إجرامية واسعة، تجني عائدات وأرباح وفيرة خاصة أن التجارة في الساحل كانت هي شريان الحياة الاقتصادي، تتقاطع طرقها مع طرق المدن الرئيسية كغاو وتمبكتو وغات وأغاديز التي تربط دول غرب أفريقيا مع المغرب العربي والشرق الأوسط. وحسب تقرير الشرطة الدولية هناك ما يقارب 50 طن من الكوكايين بقيمة 1,8 دولار تنتقل سنويا عبر غرب أفريقيا قادمة من أمريكا الجنوبية إلى خليج غينيا باتجاه السنغال وموريتانيا، تصعد نحو الجزائر والمغرب فأوروبا. نفس الشيء

[1] أدى نشاط هذه الجماعات إلى تشكيل مليشيات للدفاع عن الذات في منطقتي تيلابيري وتاهوا ومنذ ذلك الحين قتل العشرات من المسلحين والمليشيات في هجمات متبادلة في هذه المنطقة

[2] اسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 421.

[3] الخضر عبد الباقي محمد، "منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام" ، نفس المر جع السابق في: https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel-africa-22-2/.

بالنسبة للسجائر التي تصنع في آسيا وتنتقل من الشرق الإفريقي إلى ليبيا والجزائر وأوروبا بقيم تقدر مليار دولار سنويا.[1]

أما بالنسبة إلى تجارة السلاح فقد أصبحت منطقة الساحل الأفريقي سوقا مفتوحة للسلاح القادم من ليبيا الذي لا يزال فيها ما يقارب 90 ألف مسلح من 2012 .كما تنتشر بها حوالي عشرون مليون قطعة سلاح[2] من أصل 100 مليون سلاح خفيف الذي تحتويه القارة الأفريقية[3]، وفي ظل الحدود المخترقة استفادت العديد من الجماعات المسلحة من تبادل وشراء الأسلحة مثل المتمردون الطوارق في مالي والقاعدة في بلاد المغرب. كما أن عدد الأسلحة التي يملكها المجرمون والإرهابيون يفوق بكثير ما تملكه الأجهزة الأمنية المحلية.[4] وهذا ما يفسر لماذا عناصر إرهابية كبوكو حرام هي أغنى تسليحا من الحكومة النيجيرية التي تعد من أغنى دول الأفريقية.

وحتى تكتمل الصورة، لا يمكن استبعاد الدور الغربي من اللعبة السياسية في دعمه للإرهاب،والتمردات والحروب الأهلية، حتى يتسنى له عقلنة النهب الذي يحصل عليه باستغلال انعدام الأمن والبحث عن كل الأساليب والوسائل التي من شأنها أن تبقي الأوضاع على حالها، وفي سبيل تحقيق هذا تعمل الحكومات الغربية على التعاون مع شبكات من التنظيمات الإرهابية، فبدأت مع أغنى دولة في أفريقيا وهي نيجيريا المالكة لأكبر احتياطي من النفط في القارة، حيث يقول غوردان داف :" **الحركة الإرهابية بوكو حرام حقيقة، لكن في تشكيلها الحالي هي وكيل للقوى الخارجية لبلقنة نيجيريا... نيجيريا ساحة لعب رائعة،هي الجهة الجنوبية للقارة، وهي أكبر بكثير من مجرد إيرادات النفط المسروقة، والألعاب الغامضة حول خطوط أنابيب الغاز، فنيجيريا هي أفريقيا، الدولة الأكثرسكانا، والأكبرثروة في النفط والغاز والأعلى في الإمكانيات الاقتصادية، وأكبر سوق يحقق الأهداف".**[5]فالجنوح إلى وضع قواعد عسكرية في المنطقة لمكافحة الإرهاب والتطرف، ما هو إلا غطاء تستر من ورائه الحكومات الغربية على

---

[1] **عبد الباقي محمد**، مرجع سبق ذكره.

[2] أسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 421.

[3] الخضر عبد الباقي محمد، "منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام" ، نفس المرجع السابق في: https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel-africa-22-2/،

[4] خوسيه لويس مانسيا، "الاتجار بالأسلحة في أفريقيا: ظاهرة مستحيل إيقافها"، في: https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon، تاريخ النشر : 2022/01/20، تاريخ الإطلاع :(11/ 05/2022).

[5] People and politidcs by mohammed haruna playingt politics dangerous politics with boko haram

لصوصها حتى تؤدي مهاها تبعا للقاعدة الأساسية في الجيبوليتيك: من يوظفك يكافئك، ومن يستلم المكافئة لابد أن ينجز المهمة.

شكل ر01: يوضح عدم الاستقرار المتصاعد في منطقة الساحل الأفريقي:

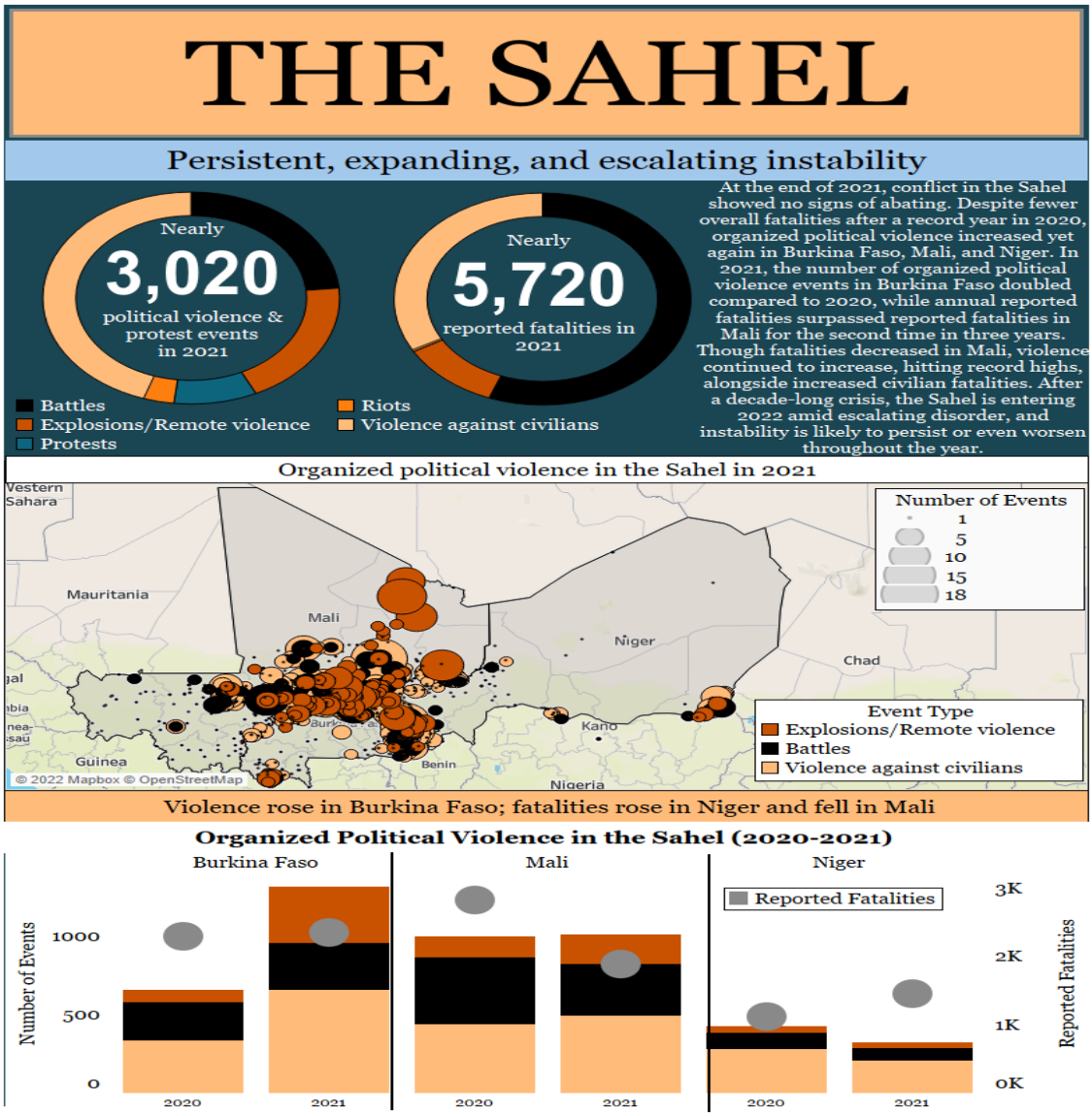

المصدر: https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sahel/l

المطلب الثاني: التواجد الفرنسي في الساحل الأفريقي: الصور والوسائل:

تسعى فرنسا منذ بدايات الأولى لوجودها في الساحل الأفريقي لتثبيت نفوذها باستعمال وسائل متعددة .،لم تقتصر على مجال معين فقط بل شملت كافة المجالات، شكلت مخططات جاك فوكار، الملقب بمهندس الاستعمار الفرنسي القاعدة الأساسية للوسائل الواجب استعمالها وللأشكال المفترض تجسيدها،سنحاول في هذا المطلب رصد تلك الأشكال والوسائل المعتمدة:

أولا: الوسائل السياسية لتنفيذ السياسة الفرنسية:

1. **دعم التحول الديمقراطي في أفريقيا:** ادعت فرنسا أنها دعمت وتدعم عمليات التحول الديمقراطي في دول الساحل الأفريقي مقابل رفض لكل الآليات الديكتاتورية المعهودة من انقلابات عسكرية، وتزوير الانتخابات، وفي هذا الجانب عبَّر الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي أمام المؤتمر السادس عشر للسفراء الفرنسين بقوله: " ينبغي للقارة الأفريقية أن تكون قوية وأن تتوحد بشكل يسمح لها بالمحافظة على الأمن والحيلولة دون خرق لمبادئ الديمقراطية، وأن فرنسا ستعمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل الدفاع عن الديمقراطية ،وحقوق الإنسان ورفض كل الانقلابات.[1] كما عبَّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد التعاون الروسي -المالي، عن الحرص الفرنسي على دولة القانون والعمل وفقه ،بالإضافة إلى رفض الاستيلاء على السلطة بالقوة ". هذا ما تدّعيه الحكومة الفرنسية إعلاميا ولكن نلاحظ أنه في الوقت الذي تشجع فيه فرنسا المقاربة التوافقية في التداول على السلطة، ترفض وتعارض من لا يستجيب لمطالبها ولا يطبق إملاءاتها، فعلى سبيل المثال قامت فرنسا بسحب قواعدها العسكرية من مالي بحجة وصول قيادة حاكمة لا تُكن الولاء للحزب الفرنسي الحاكم، كما اتهمتها أنها متعاونة مع مرتزقة فاغنر التي لا يَحُدها أي قانون.

ولتحقيق التحول الديمقراطي ربطت فرنسا نجاح هذه العملية بتقديم مساعدات مالية للدول التي تحرز تقدما في ذاك المسار، كما أعلنت عن تعليق مساعداتها العسكرية للدول التي تشهد انقلابات ولم تطبق مبادئ الديمقراطية من احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والأديان والحكم الراشد.[2] وهنا يظهر التناقض الذي تقع فيه السياسة الخارجية الفرنسية وخاصة مؤخرًا بعد دعمها للابن الرئيس الراحل إدريس ديبي حتى يخلف أبيه في لعب دور الشرطي الإقليمي والراعي لحماية المصالح الفرنسية في الساحل الأفريقي، هذا

[1] مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 118.

[2] نفس المرجع، ص. 119.

يبرز بأن فرنسا لا تأبه بالحريات ولا بمبادئ الديمقراطية خارج حدودها قدر اهتمامها بتأمين مصالحها، لذلك لم تجد حرجا في دعم إلغاء المواد الدستورية[1] وحل الحكومة البرلمانية والاتجاه نحو توريث الحكم.

1-الزيارات الدبلوماسية ومؤتمرات القمة الفرنسية مع الدول الأفريقية:

سعت فرنسا إلى تليين علاقاتها الدبلوماسية مع أفريقيا من خلال زيارات المستمرة للقادة الفرنسيين إلى دول الساحل الأفريقي. لم تقتصر هذه القمم على الرؤساء والوزراء فقط[2] بل حتى الشباب[3]. كان الهدف منها بالإضافة إلى استمرار وجودها كجزء من نفوذها السياسي، تسعى كذلك لتوسيع العمل الدولي الثنائي لمناقشة ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة[4].

يتم عقد المؤتمرات والقمم وتبادل الزيارات سنويا، فمثلا تم عقد قمة عام 1995 ،وكان الغرض منها نشر النموذج الغربي، تناولت أسس إرساء الديمقراطية ،من انتخابات حرة ونزيهة، دعم الحريات والحقوق الأساسية، فصل السلطات، ترسيخ الحكم الراشد والحوكمة، الانفتاح على التعددية الحزبية. تلتها قمة 2011 لمعالجة الأزمة الليبية، ثم قمة 2013 التي تمّت بطلب من مالي لتدخل القوات الفرنسية في حل الأزمة بين شمال وجنوب مالي.[5]

وبعد مؤتمر القمة لعام 2013 بعامين تم عقد قمة أخرى، ناقشت الأخيرة التهديدات الممتدة ما وراء الحدود،بحثت في إيجاد كيفية لحل الأزمة البنيوية للدولة الأفريقية العاجزة عن بناء نفسها وتحقيق تنميتها. ثم تلتها بعد ذلك قمتا 2017،2018 برئاسة الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون لمناقشة المشاكل الأمنية كالإرهاب ،الهجرة الغير شرعية، وغيرها من التهديدات التي تعاني منها دول الساحل والغرب الأفريقي. أما مؤتمر القمة لعام 2020 الذي استضاف رؤساء الدول الأفريقية الأربعة وخمسين كان فحواه يدور حول المدن والأقاليم المستدامة القائمة على شراكات الاقتصادية، صحية، تعليمية والثقافية ،بغاية تعزيز الشراكة الفرنسية الأفريقية.[6]

---

[1] التي تنص على شغل رئيس البرلمان منصب رئيس الجمهورية في حال شغوره لتسعين يوما، بعدها تجرى الانتخابات يتم فيها تعيين رئيس جديد.

[2] مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 119.

[3] خير الدين الجابري، "هل يبحث ماكرون عن جيل جديد من المؤيدين لفرنسا بأفريقيا؟ ما وراء القمة التي أقصي منها زعماء القارة السمراء"، عربي بوست ، تاريخ النشر : 2021/10/08،تاريخ الاطلاع : (2022/05/25). في :https://bit.ly/3QAb999

[4] مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 119.

[5] مرعي، نفس المرجع، ص 120.

[6] مرعي،نفس المرجع، ص 120.

أما عن القمة الأخيرة التي تم عقدها كانت في 8 أكتوبر 2021 في مدينة مونبليه، أخذت صيغة جديدة فريدة من نوعها. ولأول مرة في تاريخ القمم الفرنسية الأفريقية يتم استبعاد الرؤساء الأفارقة في حين يتم استضافة ووفود شبابية تضم رجال أعمال، فنانين، رياضين شباب، جمعيات من المجتمع المدني الفرنسي والأفريقي رغبة في إعطاء أولوية للشباب الصاعد والطامح للتغيير.[1]

جاءت قمة2021 في ظروف متوترة تعيشها العلاقات الفرنسية الأفريقية، والظاهر أن ماكرون أدرك بأن مكانة حكومته تراجعت كثيرا لدى الأفارقة، كما أيقن صحوة الشعوب الأفريقية، وهو الآن يبحث عن جيل جديد مؤيد لسياساته، يعمل على محو ذاكرته وتغيير الصورة النمطية عن فرنسا الاستعمارية، واستبدالها بفرنسا الشريكة الأساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية،الرياضية، التعليم العالي، البحث العلمي،والديمقراطية، إضافة إلى الميادين الثقافية.

2-مشروعات التنمية السياسية: كانت فرنسا ولازالت من بين أكثر الدول التي تهتم بدول الساحل الأفريقي،وتدَّعي أنها قلقة بشأن مشروعات التنمية السياسية التي تغيب في هذا الإقليم، وفي هذا الجانب تقف جنبا إلى جنب مع مشروع إعلان برشلونة لعام 1994 الذي ينص على تفعيل الشراكة الأورومتوسطية بهدف الحفاظ على استقرار حوض البحر الأبيض ،لكونه ممرا مائيا مهما لتجارتها ضمن الجوار الأمني المستقر. كما أطلق جهاز المصالح الأوروبية في 11 سبتمبر 2011 مشروع اسمه "الاستراتيجية من أجل الساحل"، ترتكز على معادلة ثنائية تتكون من متلازمة الأمن والتنمية في المنطقة، تتضمن بنود الاستراتيجية تقوية الهياكل المؤسساتية، وفتح الحوار الوطني ما بين الجماعات الإثنية والعرقية والحكومة المركزية كمحاولة لإيجاد أرضية توافقية تجمع الخصمين ،وتقضي على النزاعات الداخلية ومن ثم تطبيق الإصلاح واستباب الأمن والتأكيد على الحكم الراشد، بالإضافة إلى تعزيز التعاون ما بين الوحدات الإقليمية لمكافحة التهديدات الإرهابية والمناخية، وفي الأخير سيادة دولة القانون والديمقراطية.[2]

3- **فرض عقوبات دولية :** لم تقتصر فرنسا على استعمال الوسائل السلمية الناعمة فقط، بل لجأت إلى فرض عقوبات دولية على الدول التي تشكل تهديدا على مصالحها ،بما فيها الغير مطيعة لسياساتها ففي هذا الجانب أصدرت قرار 1576 في نوفمبر 2004 ينص على فرض عقوبات عسكرية على حكومة الساحل العاج لمدة عام وشهر، غلّقت معها الحدود، منعت السفر، وجمّدت الأرصدة في البنوك تأديبًا للذين ينتهكون

[1] خير الدين الجابري، "هل يبحث ماكرون عن جيل جديد من المؤيدين لفرنسا بأفريقيا؟ ما وراء القمة التي أقصي منها زعماء القارة السمراء"، نفس المرجع السابق.

[2] مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 119.

حقوق الإنسان، كما أيّدت القرار الدولي الذي أطاح بنظام الجماهيرية لمعمر القذافي في عام 2011 بحجة استعمال العنف والقمع مع المتظاهرين.[1]غير أن السبب الحقيقي من وراء ذلك هو التغطية على الديون التي أخذها ساركوزي، علاوةً على منع القائد القذافي من بناء عملة أفريقية موحدة.

وفي نفس السياق، لجأت فرنسا إلى محاصرة دولة مالي على المستوى الإقليمي والدولي ، فرضت عليها عقوبات جد قاسية عن طريق مفوضيها في القارة كالمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الإيكواس" التي أصدرت قوانين خاصة بتعليق كل التعاملات مع مالي ،بالإضافة إلى غلق الحدود بينها وبين دول الأعضاء، ويضاف عليه سحب سفراء دول الأعضاء من مالي وتعليق المساعدات المالية، هذا لا علاقة له بحكومة غير شرعية ولا بحكومة متجاوزة للقانون، بل أن مالي كسرت القيود وخرجت من الهيمنة الإمبريالية وفرنسا لا تقبل بالمبادرات الساعية للتحرر.

ثانيا: الوسائل الاقتصادية لتنفيذ السياسة الفرنسية اتجاه الساحل:

لقد دفعت الحاجة الماسة للمواد الغذائية والمعدنية والبحث عن أسواق واسعة لتسويق المنتوجات بفرنسا إلى اتباع عدة إجراءات لتحقيق مآربها الاقتصادية، والمتمثلة فيما يأتي:

1-المساعدات الاقتصادية: من بين الدول الأوروبية تُعد فرنسا المانح الأول للمساعدات المادية والفنية واللوجستية لدول القارة الأفريقية ،وإن كانت غير مقتصرة على دول الساحل الأفريقي فقط، تقدر حجم المساعدات ما بين 3 و5 مليارات يورو، تشمل هذه المساعدات ما يلي: معونات مالية، مساعدات العينية كالأدوية والأغذية، مساعدات الدمج الخاصة ببناء مشاريع تنموية وإصلاح البنى التحتية كإنشاء جسور،إقامة سدود، استصلاح الأراضي، وتقديم فرصة للطلاب في إطار المنح التعليمية، ودورات التكوينية [2]في مختلف القطاعات. ومن أجل التفوق على السياسة الصينية التنموية في أفريقيا التي تعتمد على إعطاء القروض، تتبنى فرنسا نهج جديد للمساعدات التنموية يعتمد على تقديم المنح حتى تساهم في التخفيف من كثافة الديون الأفريقية المتراكمة. وقد وصل حجم المعاونات التي قدمتها فرنسا سنة 2019 إلى 10.9 مليار يورو،و12.8 مليار يورو خلال 2020[3]. وفي السياق المساعدات انتهجت فرنسا استراتيجية

[1] نفس المرجع، ص 122.

[2] نفس المرجع، ص. 123.

[3] عمر التيس، " فرنسا تتبنى منهجا جديدا في تقديم المساعدات التنموية لدول أفريقيا"، فرانس 24،تاريخ النشر : 2021/03/03 ،تاريخ الإطلاع: (2022/05/27). في: https://bit.ly/3aLYBLt

الشيطنة Demonization والاستمالة كوسائل لاحتواء النفوذ الروسي المتصاعد من جهة، ولتقليص الشعور المعادي المتنامي في أوساط الجيل الأفريقي الصاعد من جهة أخرى.

كانت جائحة كورونا الفرصة المواتية ، حاولت من خلال نبوءة كاذبة التعاطف مع افريقيا بتصريح زعم فيه أن القارة ستكون موبوءة بنسبة أعلى من أوروبا وآسيا ، وأن فرنسا ستقف معها وتساندها ، لم تتحقق النبوءة بحسب ، بل أن فرنسا فشلت حتى في صناعة لقاح فرنسي.

2- الاستثمارات: من أهم الوسائل الناعمة التي استعملتها فرنسا لدعم علاقاتها الاقتصادية مع دول الساحل والغرب الأفريقي هي الاستثمارات، في هذا الإطار ومن أصدق لحظات الساسة الفرنسيين توضيح الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند في قمة فرنسا أفريقيا عام 2012 بقوله " ينبغي على الشركات الفرنسية ألا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل." تستحوذ الشركات الفرنسية على ما يقارب 68 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية في القارة ككل، وحوالي 500 مئة شركة في الساحل الأفريقي[1]، تنوعت هذه الاستثمارات لتشمل مجالات متعددة منها:

1-**الشركة الوطنية للمناجم** والتي انبثقت عن المكتب الفرنسي لأبحاث البترول، بدأت تنقيباتها مع عام 1952، بحثا عن الكنز المجهول الذي وظفه الجيولوجي الفرنسي مارسيل روبرلت في تقريراته. تفردت باستخراج آلاف الأطنان، خاصة بعد ما أشار أرشيف لوموند لعام 1960 عن نتائج واعدة لما تحتويه هذه القارة، انطلاقا من جمهورية مالي الثرية بفوسفات الألومينا والكالسيوم وخام الزركونيوم والحجر الجيري لصناعة الإسمنت، ثم كثّفت البحوث لتكتشف رواسب حديد في كيدوغو، والبوكسيت في باماكو،والليثيوم في منطقة بوغوني، وتكوينات الفوسفات في وادي تيلمسي، ويضاف إلى هذا الهيدروكربونات في الأحواض الرسوبية الثلاثة. كما نقلت فرنسا مراكز أبحاثها إلى الدول المجاورة مثل السودان،حيث أبلغ مركز البحث عن اكتشافات للمنغنيز ،النحاس ،الكروم،الحديد ،الباريوم ،القصدير،الزنك، والذهب. كما أعلن تقرير 1952عن مؤشرات عديدة لعثور هذا المكتب على معادن ثمينة أخرى.[2] وربما هذه الكنوز المحروسة هي ما تفسر القلق الفرنسي بشأن التقارب الروسي- المالي.

2-شركة توتال، أريفا، إلف: تُعد هاتان الشركتان الأذرع الخفية لفرنسا لنهب المصادر الطاقوية،باستخدام الاتفاقيات المجحفة والتي تحقق المصالح الفرنسية على سيادة وأمن البلدان الأفريقية. حيث أصبحتا

[1] باي وشاعو، مرجع سابق، ص. 95.

[2] آيات، مرجع سابق.

وغيرها بحجم دولة قائمة بذاتها، تملك قواتها الخاصة، كما تعمل تحت رعاية القواعد العسكرية المنصوبة في الدول الأفريقية، ولها مطارات وشبكات اتصال خاصة بها. تتحكم في واقع و مستقبل الأنظمة السياسية،بمعنى أنها تطيل عمر الأنظمة الخادمة لمصالحها وتقف في وجه الديمقراطية والتداول على السلطة، ويظهر هذا القول فيما عبَّر عنه وزير الطاقة الفرنسي السابق **بيبر فوما** " تستغرق الدورة بين اكتشاف النفط في منطقة ما وبداية إنتاجه نحو ثمان سنوات، والسماح بحدوث تغيرات في السلطة كل عام يضر بمصالح الطاقة الخاصة بنا، لذا فإننا دومًا نبحث عن الاستقرار."[1] يُعد النفط قضية محورية بالنسبة لفرنسا، وأي توقف في الإمدادات سيهدد أمنها القومي، علاوةً على هذا يثير التواجد الأمريكي،الصيني، التركي، الروسي قلق فرنسا على مصادرها الأساسية ،التي بدونها لا يمكن أن تحرك سياساتها الداخلية. ومؤخرًا سعت فرنسا للبحث عن مناطق جديدة تغطي عبرها احتياجاتها بعد الصراع الروسي-الأوكراني.

يقدر حجم ما تجنيه شركة توتال الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم ما يقارب 15 مليار دولار، 6%من مجموع استثماراتها بالنيجر فقط، ناهيك عما تجنيه من نشاطاتها بكل من شمال موريتانيا، مالي، ليبيا وجنوب الجزائر. كما تعتبر أريفا الرائد الأول في مجال الطاقة النووية، وتستفيد هذه الشركة من ثلث اليورانيوم من النيجر في تمويل الكهرباء لفرنسا، حيث تعتمد فرنسا على ما يقارب 70% من الطاقة الكهربائية بالاستخدام النووي.

3-السياسة المالية والمزايا التفضيلية الاقتصادية: تمكنت فرنسا من بسط نفوذها على السياسة المالية على 16 دولة في غرب ووسط أفريقيا[2]، وذلك عن طريق ربط العملة الفرنسية بالفرنك الأفريقي CFA، جسدتها في منطقتا الفرنك الأفريقي وهي المنطقة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تأسستا سنة 1948. الهدف البارز للعيان من هذه التبعية هو تسريع وتيرة الحركة التجارية بين أفريقيا ودول العالم، أما الهدف الخفي والأساسي هو إحكام القبضة على الاقتصادات والأموال الأفريقية، حيث تفرض البنوك المركزية التي تحتفظ بالودائع نسب وفوائد عالية على الأفارقة وذلك بإيداع حوالي 50 بالمئة من احتياطاتها من العملات الأجنبية لدى هذه البنوك، بالإضافة إلى التحكم في الحد الأقصى من السحوبات المسموح بها والتي لا تتجاوز نسبة 15 بالمئة.[3] وفي الوقت الذي تنمي فرنسا

[1] محمد سالم ولد محمد، مرجع سابق، ص06.

[2] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 124.

[3] سالم ولد محمد، مرجع سابق، ص. 05.

أرباحها السنوية المقدرة ب 500 مليار سنويا كفائدة من الودائع الأفريقية في البنوك، يدفع الأفارقة أثمان جد باهضة كتسديد تكلفة احتجاز تلك الأموال ،زيادة عن الأرباح التي تجنيها على حسابهم، والقيود التي تفرضها عليهم والتي تحِد من أريحية التصرف في أصول سياساتهم النقدية وفق ما يريدون ومع من يريدون.[1]

4-المزايا التفضيلية الاقتصادية: تتمتع التجارة الفرنسية منذ عام 1963 في أفريقيا بمزايا تفضيلية،تتمثل في الإعفاء من الضرائب والرسوم في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى الاتفاق الأوروبي الأفريقي لعام 2002 الذي مهّد الطريق للتجارة الحرة بين القارتين، بالإضافة إلى الشعارات الرنانة التي تختبئ فرنسا من ورائها كالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة وإدماج الأسواق الأفريقية بالأسواق العالمية، يتم هذا في إطار مشروعات التنمية الاقتصادية التي طرحتها فرنسا وجسدتها فيما بعد من خلال الاتفاقيات تقوم على:

- مكافحة كل أنواع الفساد السياسي والاجتماعي.
- العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وإقامة منطقة تجارة حرة أوروأفريقية.
- خفض الديون المتراكمة على الدول الأفريقية.
- التشجيع على نقل العلوم التقنية والتكنولوجية[2].

ثالثا: الوسائل العسكرية في تنفيذ السياسة الخراجية الفرنسية: في ظل تصاعد التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، تسعى فرنسا لتعزيز نفوذها في مستعمراتها السابقة التي تعرف بمنظومة الدول الفرنكوفونية، ووجدت الذريعة في الوضع الأمني المتدهور وما يشهده الإقليم من تهديدات وتحديات خاصة مع الرهانات التي أفرزها الربيع العربي، فضلًا عن فشل الجيش الأفريقي ومحدودية إمكانياته في السيطرة على أراضيه، أصبح أكثر من نصفها تحت سيطرة الحركات الإرهابية والجماعات الجهادية، تطلب الوضع دعما عسكريا تعمل فيه القوات الأوروبية إلى جانب القوات الفرنسية لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.[3]

تُرجم هذا الوضع الأمني المتدهور إلى مقاربة أمنية ،تمثلت في تنصيب قواعد عسكرية دائمة في المنطقة،تسعى لحراسة كنوزها المحروسة كما تم ذكرها آنفًا. وأهم هذه القواعد المنتشرة على طول منطقة

[1] سالم ولد محمد، مرجع سابق، ص. 05.

[2] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 125.

[3] باي وشاعو، مرجع سابق، ص. 97.

الساحل قاعدة سرفال بمالي، وأبريفيه في التشاد، وسابر في بوركينافاسو.[1] بالإضافة إلى القواعد دائمة في جيبوتي والسنغال الذي يعطي فرنسا فرصة مراقبة الأوضاع في القرن الأفريقي وعبر خليج عدن، بالإضافة إلى مراقبة خليج غينيا. ومؤخرًا فرنسا تستعد لنقل قواتها لهاته الدول (الساحل العاج، توغو، بنين وغانا)[2] بحجة أنها منطقة مرشحة لتمركز الإرهاب الكثيف فيها مستقبلًا، وذلك بهدف مراقبة المستجدات في الساحل الأطلسي. كما ارتفعت ميزانية العمليات العسكرية الفرنسية على الصعيدين الخارجي والداخلي في عام 2020، بأكثر من 60 مليون يورو مقارنة بعام 2019، وتعزى هذه الزيادة إلى الجموع التي أضيفت إلى عملية برخان قدرت 600 جندي إضافي حيث وصل عدد القوات إلى 5100 جندي.[3]

شكل رقم 03: جدول يوضح عدد قوات التدخل السريع الفرنسية في أفريقيا عام 2013.

التسلسل	الدول	عدد القوات العسكرية
1	جيبوتي	2900
2	مالي	4500
3	بوركينافاسو	80
4	التشاد	950
5	السنغال	1150
6	النيجر	240
7	الغابون	900
8	الساحل العاج	450
9	جمهورية أفريقيا الوسطى	1200

المصدر: مثنى فائق مرعي وآخرون، مصدر سابق ذكر

[1] نفس المرجع، ص. 98.

[2] العربي الجديد، "فرنسا تنسحب من مالي: نهاية مهمة فاشلة لبرخان"، تاريخ النشر : 18 فيفيري 2022، تاريخ الاطلاع :(2022/06/01).

[3] سهام خولي، "عملية برخان نهاية فشل عسكري كلف فرنسا خسائر ضخمة"، دولي أفريقي ،تاريخ النشر:2021/06/11، تاريخ الإطلاع: (2022/06/01).

اعتمدت فرنسا أيضا على قوات التدخل السريع التي أنشئت وفقا لخطة عسكرية معتمدة في عام 1993 والتي بإمكانها التدخل في أسرع وقت ومتى ما احتيج لها. بالإضافة إلى تواجد قوات حفظ السلام، كانت هذه القوات تتقاطع مهمتها مع مهمة فرنسا في السعي إلى تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين، والمساعدة على نزع سلاح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم.[1]

من أهم الآليات التي استخدمتها فرنسا لمكافحة الإرهاب، برنامج **Recamp** الذي أطلقته عام 1994، يعمل على بناء قدرات المؤسسات الأمنية الأفريقية الهادفة لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة ،من خلال تدريب الجنود الأفارقة على حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناجمة عن الحروب الأهلية. سُخرت له حوالي مئة وثمانون مليون فرنسي بحجم 20 %من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي[2]. كما قامت فرنسا على دعم برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل بخطة بعيدة المدى قدرت ميزانيتها ب 6.7مليون يورو خلال فترة 2012 /2013. ساهم هذا البرنامج بالإضافة إلى المدرسة العسكرية في مالي على تدريب مئات الجنود الأفارقة من أجل تشكيل وحدة التدخل السريع التابعة للمنظمات الإقليمية الأفريقية. كما طرح إمكانية تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل يتوفر بوجودها قوات التدخل والقمع، كما يتم من خلالها تداول المعلومات والخبرات بين الشركاء. وعُقدت قمة باريس للأمن في نيجيريا عام 2014 بحضور القادة الأفارقة، من مخرجاتها إنشاء غرفة عمليات مشتركة لتبادل المعلومات وتحقيق الرقابة المشددة على الحدود بالإضافة إلى التركيز على الوجود العسكري في غرب أفريقيا لمواجهة التهديدات المتصاعدة من قبل جماعة بوكو حرام ،عُزّز هذا العمل الدولي الثنائي بمباركة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند في دعمه لنيجيريا في حربها ضد هذه الجماعات الإرهابية.[3]

كما أضافت فرنسا مبادرة أخرى تتمثل في إنشاء برنامج أو قاعدة تهتم بتبادل المعلومات، يجمع هذا البرنامج شرطة خمس دول غرب أفريقيا وهي البنين، غانا، مالي وموريتانيا، النيجر. بالإضافة إلى التمويل الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة قدرت تكلفتها ب 19,7 مليون يورو. كما تبنت مقاربة أمنية هدفها الأول مكافحة التنظيمات الإرهابية المنتشرة على طول الساحل الأفريقي.

---

[1] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 133.

[2] باي وشاعو، مرجع سابق، ص. 99.

[3] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 130.

الاتفاقات العسكرية: وقعت فرنسا مع مستعمراتها الأفريقية بعد 1960 العديد من الاتفاقات العسكرية،لم تقتصر تدخلاتها على مستعمراتها فقط بل توسعت إلى وسط وجنوب أفريقيا. تشمل هذه الاتفاقيات تقديم مساعدات فنية ولوجستية، شملت برامج تدريبية للجيوش والشرطة الأفريقية، أنظمة لتبادل المعلومات. ففي عام 2013 وقّعت فرنسا مع مالي اتفاقية تحدد مجالات التعاون لتبادل المعلومات والمشاورات بخصوص القضايا الأمنية والتي تجسّدت لاحقا في بعثات قوات "برخان"، "سرفال" و "تاكوبا." وأهم ما يميز هذه الاتفاقيات هو السرية التي طلبتها الحكومة الفرنسية من الحكومات ، أو نزاعات داخلية أو صراعات من أجل التداول على السلطة والهدف من كل هذا هو رعاية مصالحها.[1]

من أبرز التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا: في عام 1997 تشاركت فرنسا مع المنظمات الإقليمية مناورات عسكرية مع السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا -الإيكواس-ومع الغابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالإضافة إلى مساندتها الرئيس التشادي عام 2009 بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية ضده.[2]

أما في عام 2013 وبعد تولي الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند السلطة، قرر إعادة نشر القوات الفرنسية لاحتواء العصابات والحركات المتمردة، لا سيما بعد انهيار الدولة الليبية وزحف الحركات الجهادية والجماعات الإرهابية إلى الدول المجاورة ،كجمهورية مالي التي أصبحت بؤرة ساخنة بالنزاعات، استغلت فرنسا هذا النزاع كوسيلة للتدخل العسكري من أجل استعادة وحدة الأراضي الترابية المالية كما حاولت أن تعطي شرعية على تدخلها من خلال ما يلي:

- الحكومة المالية هي من طلبت التدخل الفرنسي.
- بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2075 المؤرخ في 25 ديسمبر 2012 قرار التدخل الفرنسي في مالي كان بتعاون مع المجتمع الدولي.
- التدخل العسكري في مالي مشترك بالتعاون مع القوات العسكرية للمجموعة الاقتصادية غرب أفريقيا.[3]

[1] المرجع نفسه، ص. 133.

[2] فائق مرعي وآخرون، المرجع نفسه، ص. 134.

[3] مرعي ، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

رابعا: الوسائل الثقافية لتنفيذ السياسة الفرنسية في الساحل الأفريقي: تُعد فرنسا من أذكى المستعمرات الأوروبية في القارة الأفريقية، لم تنشغل بنهب الموارد والخيرات فحسب ،بل سعت إلى إحراز أهداف أخرى بعيدة المدى تضمن لها ديمومة سيطرتها. وحتى تتمكن من التغلغل الفكري، القيمي واللغوي أنجزت جراحة ثقافية للمجتمعات الأفريقية، إذ استولت على اللسان والعقل والوجدان الثقافي للمواطن الأفريقي باستثمار في التشتت والانقسامات القبلية، والاجتماعية، وفي التعدد الثقافي واللساني الذي تتميز به هذه القبائل[1]. واستطاعت بهذا الخيار أن تنجز الكثير، وصل رقم المتحدثين بلغة المستعمر ما يقارب 60 مليون أفريقي.[2]

1. استطاعت نشر اللغة الفرنسية وجعلها اللغة الرسمية أو كلغة ثانية للعديد من الدول ،لتحقيق هذا عملت على منع التعليم باللغة العربية وفتح مدراس ومعاهد وجامعات ومراكز بحث تتحدث باللغة الفرنسية ،وحتى التعاملات الإدارية فرنستها حتى تطمس الهوية العربية.[3]
2. المنظمة الفرنكوفونية: تحولت من عقيدة سياسية إلى هم عالمي يدعم اللغة الفرنسية وثقافتها عبر العالم. تم إنشاء هذه المنظمة في 1970، تتكون من 28 دولة وهي: بنين، بوروندي، جزر القمر الكونغو،كوديفوار، جيبوتي، الغابون، بوركينافاسو، مالي، التشاد، موريتانيا، التوغو، السنغال أفريقيا الوسطى، توسعت فيما بعد لتشمل دولًا أخرى، [4]وأصبحت وكالة تعزز الروابط الثقافية-الفنية، الدبلوماسية والاقتصادية ما بين فرنسا وأفريقيا.

أهم ما حققته العقيدة الفرنكوفونية:

- توجيه الوجدان والوعي الأفريقي نحو الثقافة الفرنسي، شمل هذا التوجيه التعليم، الفكر الإعلام، الإدارة.
- جذب النخب الافريقية بفتح منح تعليمية وجامعية. نحو المراكز الثقافية الفرنسية.

[1] عبد الإله لقزيز-**الفرنكوفونية أيدولوجيا -سياسات -تحد ثقافي – لغوي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 19،20.

[2] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. 132.

[3] المرجع نفسه، ص. 132.

[4] فائق مرعي وآخرون، مرجع سابق، ص. .132

- استطاعت أن تربط بين الفرنسية واللائكية من خلال صناعة نخب افريقية عدوة لأوطانها وشعوبها ودينها وان كان ذلك بطريقة غير مباشرة وبغطاء تبشيري.[1]

3-اتفاقيات التعاون الثقافي: يجمع ما بين فرنسا وأفريقيا حوالي 800 اتفاقية تشمل الميادين الثقافية العلمية، التقنية، الفنية. تعمل فرنسا جاهدة لتحقيق مشروع عالمي يشمل فرنسا وأفريقيا، هذا الأخير مختلف جملةً وتفصيلا عن النموذج الأمريكي وهو ما عبّر عنه الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولند في قوله: " نريد حول حوض البحر الأبيض المتوسط أن نبني حضارة عصرية لا تمر بالنموذج الأمريكي، يكون فيها الإنسان أو الفرد هو غاية وليست وسيلة ولهذا يجب أن تنفتح ثقافتنا على بعضها البعض على نطاق واسع".[2]

[1] المرجع نفسه، ص. 07.

[2] المرجع نفسه، ص 08.

الفصل الثاني:

تقهقر النفوذ الفرنسي في الساحل

بعد مئة وعشرون عامًا من الاستعمار والاستغلال، تواجه فرنسا تراجعًا كبيرًا في مجالها الحيوي، نتج هذا التراجع عن تضافر عدة أسباب محلية وخارجية، كانت البداية في الساحل الأفريقي مع مالي التي قطعت عقد علاقاتها مع فرنسا، تلتها مظاهرات شعبية في بوركينافاسو وتشاد نددت بالخروج الفرنسي من الأراضي الأفريقية، وربما عدوى الحراك ستنتشر نحو دول غرب أفريقيا.

فهل ستشهد دول الساحل خريفا أفريقيا يطالب برحيل الوجود الفرنسي الذي دام طويلا؟

المبحث الأول: مظاهر تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية

في التشاد: شهدت التشاد في 16 ماي 2022 احتجاجات شعبية، بدعوة من جمعيات مدنية وحركات طلابية وأحزاب سياسية معارضة، أُطلق عليها اسم **واكت تاما** والتي تعني بالعربية المحلية في التشاد "انتهى الوقت". نادت بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي على أراضيها، بالإضافة إلى إنهاء تدخل باريس في شؤونها الداخلية. انطلقت الموجات الاحتجاجية بعد أن أعلن الجيش ومن وراءه فرنسا محمد إدريس إتنو ابن الرئيس الراحل إدريس ديبي إتنو رئيسا انتقاليا، قوبل هذا التعيين بالرفض من قبل الأحزاب السياسية المعارضة، هتف الشعب التشادي المتظاهر ب: "تشاد حرة، وفرنسا برة " كما أحرقوا العلم الفرنسي ورفعوا العلم الروسي والتشادي بديلًا عنه.

أما عن الدوافع الأساسية التي حرّكت الاحتجاجات تمثلت في:

- اقتناع الأحزاب المعارضة بأن المجلس العسكري الذي تقف فرنسا من خلفه غير جاد في فتح ملف الحوار والمصالحة الوطنية.[1]
- إدراك الشعب التشادي أن الحكم العسكري الاستبدادي سيستمر وستُهندس فرنسا له الشرعية اللازمة مثلما وفرتها للنظام الحاكم من قبل (أنقذت إدريس ديبي من السقوط في 2006، 2008 و2019) إما عن طريق افتعال أزمة وإبراز محمد كاكا كلاعب ومنقذ من الأزمة، وإما أن فرنسا تنتهج سياستها اللعينة كالعادة و تعمل على المماطلة وتضييع الوقت ليتسنى لها تشكيل حكومة توهم الشعب التشادي بأنها منتخبة لكنها على ذوقها.
- استياء الشعب التشادي من السياسات الفرنسية المصلحية المنافقة، ومن مناقضات الفرنسية، فبينما تغضّ الطرف عن التجاوز الدستوري للمجلس الانتقالي التشادي -حكومة عسكرية جاءت عن طريق انقلاب مؤسساتي-وتسمح له بإطالة المرحلة الانتقالية، تفرض عقوبات على المجلس الانتقالي المالي -حكومة عسكرية جاءت عن طريق انقلاب عسكري -وتسرعه على إجراء انتخابات.

[1] محمد صالح عمر، "احتجاجات تشاد. هل تواجه فرنسا مرحلة جديدة في أفريقيا؟"، أفروبوليسي، تاريخ النشر : 2022/05/20،تاريخ الاطلاع : (2022/06/08). في : في: https://2u.pw/okpfZ،

- أنباء عن إنشاء خمس قواعد عسكرية جديدة علاوةً عن القواعد العسكرية الثلاثة الرابضة على الأراضي التشادية (قاعدة عسكرية في العاصمة نجامينا، ثانية في أبشي وثالثة في فايا لارجو) فُسرت من قبل الشعب التشادي على أنها دعم إضافي للمجلس العسكري.

أما عن المطالب التي نادت بها:

- خروج فرنسا من التشاد وهذا المطلب بحد ذاته إن تحقق سيقضي على العديد من المشاكل. اتباعا لقاعدة ألبرت أينشتاين" لا يمكننا حل مشكلة ما، باستخدام نفس العقلية التي أنشأتها".
- رفع المجلس العسكري يده عن السلطة وتسليمها إلى حكومة مدنية منتخبة. [1]

في مالي: كان الشعب المالي سباقًا عن الشعب التشادي في خطواته لتقليص النفوذ الفرنسي من بلاده، شهدت ساحة الاستقلال المالية ظهيرة جمعة جانفي 2022 مسيرة فوق المليونية، استجابة لدعوة المجلس العسكري الحاكم، واحتجاجا على عقوبات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والضغط الدولي الذي فُرض على المجلس الانتقالي لنقل السلطة إلى مدنيين منتخبين.[2]

هتف المتظاهرون بطرد فرنسا تحت شعارات "مالي ستكون مقبرة فرنسا"، "نفضل العيش بكرامة تحت حصار عملاء فرنسا، على الحياة تحت رحمتها برخاء". يكمن وجه الشبه بين التظاهرات الحاشدة التي شهدتها التشاد وتلك التي سبقتها شوارع مالي، هتاف المتظاهرين بشعارات تنادي فرنسا بالرحيل عن بلادهم بل تعمدوا الكيد لها برفع أعلام دول أخرى مثل روسيا نكايةً فيها.

كان انقلاب **بوركينا فاسو** بعد مالي هو الرابع في دول الساحل الإفريقي الخمس الذي مثَّل مشكلة عويصة لباريس، لأنها وجدت نفسها أمام أربعة أنظمة انقلابية، من أصل مجموعة الخمسة يقودها عسكريون لا يتوافقون مع سياساتها في المنطقة ..

لذا أزعجها بشدة مظاهرات التشاد ضدها، و لأن المجلس العسكري هناك هو الوحيد الذي يتوافق معها من بين خمسة مجالس عسكرية تحكم دول الساحل الإفريقي (بوركينا فاسو، التشاد، مالي، موريتانيا والنيجر).[3]

---

[1] صالح عمر، مرجع سابق.

2 سكاي نيوز عربية، "مظاهرات ضد فرنسا في مالي.. .وأفريكوم تؤكد وجود فاغنر"، تاريخ النشر :23 يناير 2022،تاريخ الاطلاع/ (2022/06/09). في :https://bit.ly/3ztVsKG

3 صحيفة الاستقلال، "خمسة أسباب ...سر تزامن التظاهرات ضد فرنسا في ثلاث دول أفريقية"، تاريخ النشر: 2022/05/22، (2022/06/09). في :https://www.alestiklal.net/ar/print/13587/C7،

المطلب الثاني: قرارات المسؤولين الرسميين وتصريحاتهم

1/طرد السفير الفرنسي من مالي: في خطوة أولى من نوعها تطرد الحكومة المالية السفير الفرنسي جوييل مير بعد أن قرَّر كبير الدبلوماسية المالية عبد الله ديوب إبلاغ السفير الفرنسي القرار بشكل مباشر وطلب منه تجهيز حقائبه لمغادرة مالي خلال 72 ساعة، ردًّا على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي قال فيها أن المجلس العسكري في مالي غير شرعي ويتخذ إجراءات غير شرعية، وتصريحات أخرى لوزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي أكَّدت أن الوجود العسكري الفرنسي في مالي لا يمكن أن يستمر تحت أي ظرف".

وللمرة الأولى يتفوق صوت الشعب المالي وإرادته الصارمة على الاستعلاء الأوروبي، القرار جاء وسط تذمر وغضب سياسي وشعبي تجاه فرنسا التي تتحمل المسؤولية التامة عن الأوضاع التي آلت إليها بلادهم. كانت ولا زالت حكومة باريس حسب ما قاله الكثير من المحللين الأفارقة الداعمَ الأساسي لاستمرار الأنظمة التسلطية، والغطاءَ الحامي للانقلابات العسكرية التي أعاقت مسار التداول السلمي على السلطة[1].

2/ تصريح رئيس وزراء الحكومة الانتقالية شويغل مايغا بخصوص الدعم الفرنسي للحركات الإرهابية وخططها في تقسيم البلاد: في تصريح شويغل مايغا قال بأن فرنسا تقف وراء تدريب الجماعات الإرهابية الناشطة في البلاد، وأضاف أن حكومته تمتلك أدلة على ذلك،أضاف أن القوات الفرنسية أنشأت جيشا في كيدال وسلمته إلى حركة "أنصار الدين" المتعاونة مع أنصار القاعدة. وأضاف أن فرنسا منعت حكومته من الوصول إلى كيدال بعد حررتها من الجماعات المتمردة ، ولديها مجموعات مسلحة هناك درَّبها ضباط فرنسيون . كما صرَّح بأنه منذ سنتين لم تتحصل مالي على مساعدات خارجية وبالرغم من الصعوبات استطاعت أن تحقق الكثير، من الحفاظ على الأجور المالية للمواطنين وتقديم دعم للجيش، ولاسيما بعد هجومات 28 ديسمبر، استطاع الجيش المالي تدمير الكثير من القاعدات الإرهابية، كما تم تحرير العديد من القرى في غضون ستة أشهر مقابل الوجود الفرنسي دام ما يقارب عشر سنوات لكنه لم يحقق أي تقدم، وللعلم أن القوات الفرنسية تسعى لاحتواء الإرهاب وليس تدميره.[2]

---

1 أمين حبلا، "طردت سفيرها وانخرطت في مواجهة معها. مالي تخرج عن الطوق الفرنسي فكيف ستثأر باريس؟"الجزيرة، تاؤيخ النشر : 2022/02/04 09، تاريخ الاطلاع : 2022/06/09).

2 رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا فرنسا كانت لديها "خطة" للانقلاب على الحكومة المالية، فرانس 24، تاريخ النشر : 32 فيفري 2022، تاريخ الاطلاع :2022/06/09 في :https://www.youtube.com/watch?v=IN5qzuwgxC4

استنادا على تصريح رئيس الوزراء شويغل مايغا ، كيف لقوة من المفترض أنها حليفة في مكافحة الجماعات المسلحة أن تتصرف وفق سلوكات مناقضة لمبادئها وشعاراتها؟ مثل هذه سلوكيات تدل على أن فرنسا تريد الحفاظ على الأوضاع متدهورة ،ولايهمها لا قانون ولا حركات إرهابية ، استثمارتها واقتصادياتها أولى من استقرار دولة .وبالتالي لمالي كل الحق في التوجه نحو شركاء قادرين على تزويدها باستجابات عملية لمشاكل عاجلة وملحة .

3/إغلاق قنوات فرانس 24/ RFI: علّقت السلطات الانتقالية المالية يوم 17 مارس الجاري قناة فرانس وإذاعة فرنسا الدولية RFI بعد نقلها لادعاءات كاذبة بشأن تجاوزات ارتكبها الجيش مؤخرًا، كما أكّدت الصحف المالية ومحطاتها الوطنية للإذاعة والتلفزيون أنها ستُمنع جميعها من إعادة بث أو نشر البرامج والتقارير الإخبارية التي تنشرها المحطتين.[1]

ونظرا لأن الغرب هو أب الديمقراطية ومالك الترسانة الإعلامية الإمبريالية في العالم، فإنه يوظفها لشيطنة الحكومة الانتقالية واتهام جيوشها بانتهاكات لحقوق الإنسان، علاوةً على وصفها بغير الشرعية حتى يستميل الرأي العام الأفريقي إلى جانبه ويعارض هو كذلك الثورة المالية التحررية، لكن المسيرة الشعبية الفوق مليونية أثبتت أن المجلس العسكري الانتقالي المالي أكثر شعبية من أي حكومة في الساحل الأفريقي،ففرنسا تسعى لتضليل الرأي العام الأفريقي والعالمي حتى تبرر هجموها على الدول المتمردة عليها.

[1] فرانس 24، "المجلس العسكري في مالي يأمر بوقف بث إذاعة فرنسا الدولية وفرانس 24"، تاريخ النشر:2022/03/17،تاريخ الاطلاع: (2022/06/10). في :https://bit.ly/3QtRrfp

المبحث الثاني: التنافس الأجنبي ودوره في تآكل النفوذ الفرنسي في الساحل

المطلب الأول: القوى الثلاثية ودورها في انتكاس الدور الفرنسي

1/النفوذ الروسي: في سياق التنافس الدولي المشحون، تسعى روسيا لاستغلال إخفاقات الدور الفرنسي في الساحل في تنفيذ ما وعد به من القضاء على الإرهاب، استغلّت تراجع الشعبية الفرنسية داخل البلدان الأفريقية إلى جانب تضاؤل المساندة الأوروبية. يَمَّمت حكومة موسكو وجهها نحو دول الساحل لملء الفراغ،وخوض الرهان الجيوسياسي عبر تنويع أدواتها على كافة الأصعدة ،وتقديم نفسها كبديل مناهض للغرب الإمبريالي، بَنت خطابات وسياسات بعيدة كل البعد عما اعتاده الأفارقة من شعارات رنّانة عن الديمقراطيات الشكلية، وحقوق الإنسان ، ناصرت روسيا الساحل الأفريقي في قضاياه الأمنية والسياسية والاقتصادية المختلفة.

كما أكّدت في جل مواقفها على أهمية السيادة الدولية الأفريقية، ورفض إخضاعها تحت أي ضغط ولا تحت أي ظرف، والنظر إلى هذه الدول كمسرح للشراكات العادلة التي تنعكس إيجابا على تطلعات الدول والشعوب الأفريقية، بما يسهم في تقدمها من خلال تقديم قروض غير مشروطة لا تتصل بالشؤون الداخلية المتزعزعة التي استغلتها فرنسا كل ما سنحت لها الفرصة.[1]

كل ما تبنته الحكومة الروسية مكّنها من تحقيق وجود مؤثر ومقبول، يمكن إيجازه فيما يلي: تظهر سياسات الكرملين الصاعد في تقوية شبكة الاتصالات والصفقات ولاسيما في المجال العسكري،تجارة الأسلحة،وتوفير الأجهزة الاستخباراتية،[2] تعد هذه المجالات الثلاث المحدد الرئيسي الذي يمتن قوة العلاقة بين روسيا والدول الأفريقية، حيث وقّع الطرفان على أزيد من 30 اتفاق أمني وعسكري في كل من مالي،التشاد ،بوركينافاسو، غانا، نيجيريا، أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال يعتمد الجيش التشادي في تسليحه على الصناعات العسكرية الروسية بنسبة (90%) في حين تحتل روسيا نسبة (49%) من إجمالي صادرات السلاح لأفريقيا. وفي سياقٍ متصل أبرمت شركة روس أوبورون إكسبورت خلال عام 2019 عددًا كبيرًا من اتفاقيات التسلح مع دول مثل مالي ونيجيريا وبوركينافاسو، وفي ديسمبر (كانون الأول) 2020

---

[1] محمد حسب الرسول، "روسيا في أفريقيا... تمدد في مساحات الأطلسي"، ميادين ، تاريخ النشر :28 أذار ، تاريخ الاطلاع :(2022/06/11). في:https://bit.ly/3tsTM06 ،

[2] Maxim Matusrvich, « Russia in africa : a searh for continuinty in a post -cold war », in : https://bit.ly/39cvcd7, (11/06 /2022).

أبرمت موسكو مع السودان اتفاقية بمقتضاها شرعت روسيا في تدشين قاعدة عسكرية خاصة بها، وهناك مشاريع تدرس لبناء قاعدة عسكرية روسية أيضا في أفريقيا الوسطى.

سياسيا: عملت روسيا على توفير التكنولوجيا السياسية في تنظيم الحملات الانتخابية،وتطوير الاستراتيجيات للسياسيين والقادة الأفارقة للتغلب على منافسيهم ومعارضيه، كما أن روسيا تفطّنت إلى أن توطيد علاقاتها بدول الأفريقية سيعمل لصالحها على المستوى الدولي نظرًا لعدد وحضور الدول الأفريقية التي تمتلك رُبع الأصوات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومثال ذلك المساندة التي حصلت عليها في حربها ضد أوكرانيا.[1]

دبلوماسيًا: اتجهت روسيا لتعزيز علاقاتها عبر التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات المشتركة مع دول الساحل، ابتداء من دعم النخب والفصائل السياسية المعارضة للوجود الفرنسي، كما حدث في دعمها للانقلاب الذي جرى بمالي، وأطاح بالرئيس أبو بكر كيتا الموالي لفرنسا، كذلك دعمها للرئيس الغيني ألفا كوند ي، بعد إجرائه تعديلات دستورية تسمح له بالاستمرار في السلطة، بالرغم من التحذيرات الفرنسية الموجهة له بعدم إجراء تلك التعديلات. بالإضافة إلى دعمها للمعارضة التشادية الرافضة لفرنسا، وهو ما أدى إلى اتهامها -المعارضة-بأنها متعاونة مع شركة فاغنر الأمنية في مقتل الرئيس إدريس ديبي الصديق المفضل لدى فرنسا في الساحل الأفريقي.[2]

كما حملت القمة الروسية الأفريقية التي تم عقدها لأول مرة في سوتشي بحضور (43) رئيسا أفريقيًا دلالات عدة، أبرزها الرغبة الملحة التي أظهرها القادة الأفارقة في تغيير نمط العلاقات الاستعمارية القائمة على التبعية والهيمنة الغربية و اختاروا التوجه ناحية موسكو، حيث تم خلال تلك القمة التوقيع على عدة مذكرات تفاهم، بلغ عددها أكثر من 50 وثيقة، بما في ذلك مذكرة تفاهم بين روسيا والاتحاد الأفريقي، كما دعا رئيس بوركينافاسو مارك كريستيان كابوري في تلك القمة روسيا للمشاركة في قمة المنظمة الإقليمية لتجمع دول الساحل لمواجهة الإرهاب، بينما دعا الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني إلى تشكيل تكتل روسي-أفريقي لمواجهة التدخلات الخارجية[3].

---

[1] حكيم ألادي نجم الدين، النفوذ الروسي في أفريقيا مزاحمة الصين ...ومواجهة الغرب، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ص 07.

[2] حسب الرسول، مرجع سابق.

[3] نهال أحمد السيد، "الأزمة الروسية الأوكرانية.. هل تؤثر على توجه موسكو لملء الفراغ الغربي في أفريقيا؟"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، تاريخ النشر : 06 مارس 2022،تاريخ الاطلاع : (2022/06/11). في: https://bit.ly/3HdB9D8

قوات فاغنر في خدمة المصالح الروسية: كشفت العديد من الأقمار الصناعية والأدوات الاستخباراتية الفرنسية التي عجزت عن إلتقاط مواقع التجمعات الإرهابية عن حضور متنامي لقوات روسية غير رسمية،أبرزهم فاغنر التي أسّسها ضابط الاستخبارات العسكرية ديمتري أوتكين، ثم ارتبط اسمها فيما بعد بيفغيني بريغوجين الذراع الأيمن للرئيس بوتين.

تشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 3600 وخمسة آلاف عنصر، يرتبط نشاطهم بالانزلاقات الأمنية والتمردات المسلحة،حسب تقرير لوكالة بلومبيرغ تنشط هذه القوات في كل من السودان، أفريقيا الوسطى، مالي، ليبيا، غينيا وغينيا بيساو. يتعدى نشاطها المجال العسكري والأمني إلى المجال الاقتصادي حيث تقوم بحماية مناجم الذهب والماس مقابل نسبة من الإيرادات.

تكمن الدوافع روسيا وراء نشر هذه القوات بدلًا من القوات النظامية في تكلفتها الرخيسة،لكونها تعتمد على التمويل الذاتي والامتيازات الاقتصادية التي تحصل عليها من الدول المعنية، كما توظفها موسكو لتحقيق مصالحا الوطنية حتى لا تنخرط الدولة بنفسها في مأزق الصراع وبالتالي تتنصل من مسؤولية أنشطتها.[1]

والظاهر أن روسيا استوعبت الدرس جيدًا واستفادت من الأخطاء الفرنسية، ولا تريد تكرارها حتى لاتسلك مآل فرنسا وينتهي وجودها بالطرد من الأراضي الأفريقية.

[1] عبد القادر محمد علي، "الحضور العسكري الروسي في أفريقيا ودلالاته"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2021/05/29، تاريخ الاطلاع:(2022/06/11)، في :https://studies.aljazeera.net/ar/article/5001

الحضور الروسي في أفريقيا وفي دول الساحل الأفريقي[1]

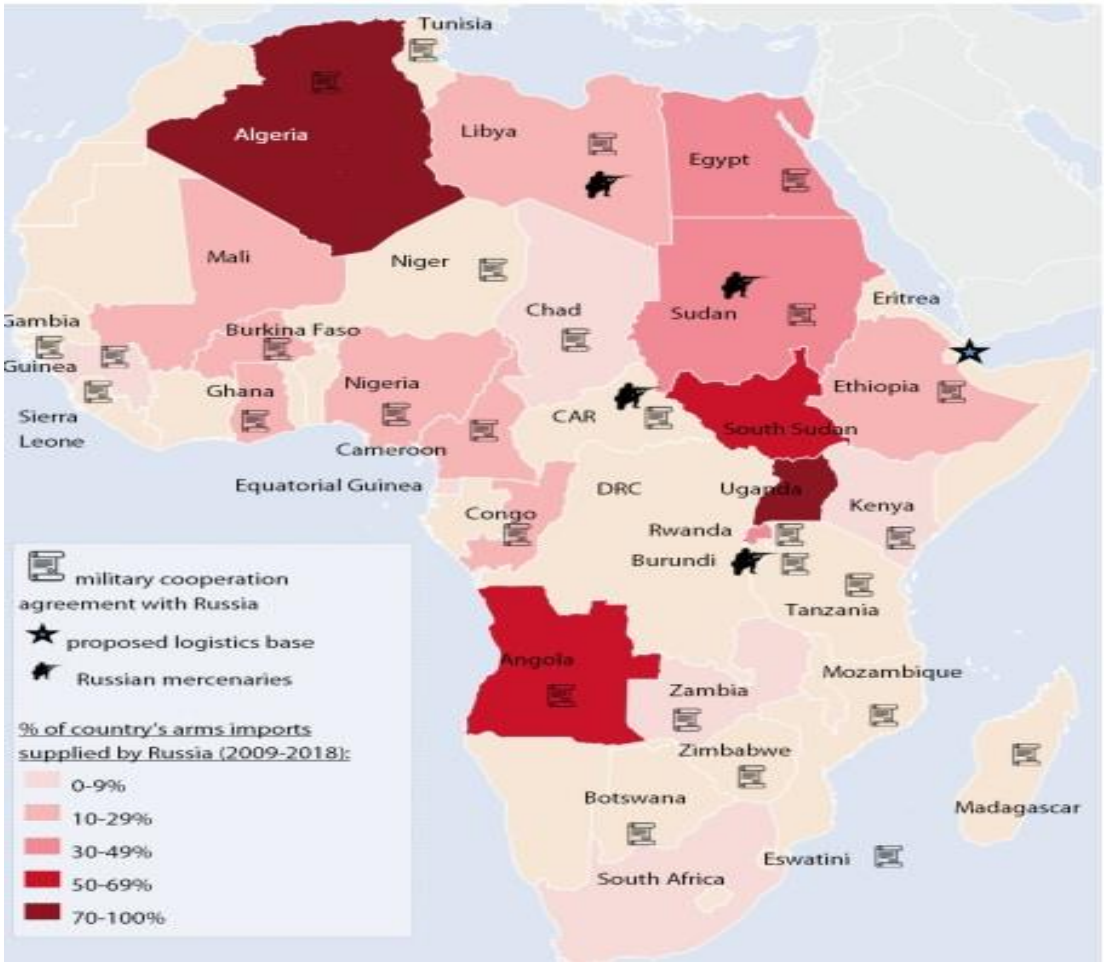

المصدر: https://bit.ly/3zw8jvT

2/النفوذ الصيني: يعد وزن الصين أثقل نوعا ما من وزن روسيا في أغلب الدول الأفريقية بالعموم ودول الساحل بالخصوص، يرجع حجم المكانة الصينية إلى ميزة تقديم المساعدات الاقتصادية، والبنى التحتية والاستثمارات التي وفرتها حكومة بكين .فضلًا عن مسح الديون. تبوّأت المكانة الثالثة كأكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، معتمدة في تفعيل علاقاتها على المؤتمرات والمنتديات كطريقة للتعاون، مثال ذلك منتدى التعاون الصيني -الأفريقي FOCACالذي أُسّس لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الأفريقية في القطاعين العام والخاص.

[1] Russia in africa

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات بتكلفة 25 بالمئة أقل من تكلفة شركات الدول الأخرى، وكل ما تحتاجه الصين هو ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي هي وقود الاقتصاد الصيني.

ناهيك عن دبلوماسية اللقاح التي وظفتها الصين لتعزيز مكانتها، انتشرت سَرديّات مفادها أن الدول الأوروبية تخلّت عن الدول الأفريقية في عزّ الجائحة بينما الصين التي لا يربطها بدول الساحل سوى الشراكة الاقتصادية ،أنقذت الأفارقة بمساعداتها الطبية، بالتالي هذه السردية لاقت صدًى كبيرا في توجهات الرأي العام الأفريقي أكثر من الفعل بحد ذاته.[1]

أما عن الأسباب التي جعلت الصين وروسيا تحظى بقبول أفريقي شعبي وحكومي هي:

-**العامل التاريخي:** ترجع العلاقات الوطيدة التي تربط الصين وروسيا بالحكومات الأفريقية إلى المساندة التي قدمتها الحكومتان للحركات التحررية بغية التخلص من القوى الأوربية الاستعمارية.

-**التعامل وفق المنظور النفعي بعيدا عن المستلزمات الأخلاقية والمعايير المزدوجة:** يكمن التوافق الاستراتيجي بين الحكومات الأفريقية والحكومة الصينو-الروسية في الابتعاد عن التورط في النزاعات الداخلية، أو فرض شروط سياسية باسم المبادئ الليبرالية، لم يسبق للصين أن رهنت استثماراتها أو استمرار علاقاتها التجارية بتحقيق قدر من الديمقراطية، كل ما يهمها تفعيل الشراكة النفعية للطرفين.

-**مبدأ السيادة الكاملة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** تعمل الصين وروسيا جاهدة على إغتنام كل فرصة تأتيها حتى تُذكر الأفارقة بأنها لم تمارس عليهم يوما ما سياسة استعمارية مثل التي مارستها فرنسا، ولافرض ضغوطات أو عقوبات على أي مشكل داخلي، بل إنها تشجع منطلق حلولا أفريقية لأزمات أفريقية.[2]

فالأسباب التي تثير غضب فرنسا ليس أن الصين وروسيا تدعمان الأنظمة الأوتوقراطية مثل ما تدعي عبر وسائل الإعلام، بل إن الأخيرتين ركزتا أنظارها على نفوذها الحيوي، وفقدان مكانتها في الإقليم يعني فقدان

[1] عبد النور بن عنتر، "فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل"، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر :08/تموز/2021،تاريخ الاطلاع (2022/06/08). في :https://bit.ly/39sKZV5

[2] مراد بن قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، العدد الخامس، جامعة عنابة، ص 222-225.

وزنها على الساحة الدولية العالمية. بما فيها عائداتها التي ستتراجع باعتماد الدول الأفريقية على الأسلحة الروسية بدلا من الأسلحة الفرنسية.[1]

المطلب الثاني: قوة ومحدودية النفوذ الروسي بالساحل الأفريقي في ظل الأزمة الأوكرانية -الروسية

شهد النظام الدولي الآونة الخيرة غوغائية مليئة بالمشاحنات تشبه فترة الحرب الباردة ،تصاعدت فوضى النظام بعد أن أرادت روسيا إعادة تموضعها مرة أخرى كقطب جديد منافس للولايات المتحدة.كقوى متطلعة أن تكون عظمى ، وهو التنافس الذي سيكون له تبعات تؤثر على العالم ككل، لا سيما الدول الأفريقية التي شهدت علاقاتها مع روسيا تطورا كبيرا على كامل المستويات .

بالرغم من البعد الجغرافي إلا أنه يمكن القول إلى حد ما أن التوافق الاستراتيجي بين روسيا وبين دول غرب ووسط أفريقيا هو رهينة الانتصار أو الهزيمة في هذه الحرب التي ستصنع الفارق في سلوكات روسيا اتجاه حلفائها الجدد في الساحل الأفريقي .

1/الفوز الروسي على أوكرانيا والتقدم نحو توسيع النفوذ: تسعى روسيا من خلال حربها على أوكرانيا إلى إعادة ضبط توازن النظام الدولي الذي كان يميل نحو الكفة الغربية، حتى يومنا هذا استطاعت روسيا تعزيز حدودها الشرقية والحفاظ على أمنها القومي المخترق، توازى هذا النجاح بالتوسع العسكري في الساحل الأفريقي واستقطاب للأنظمة الأفريقية المعادية للمعسكر الغربي عبر تفعيل العديد من الآليات ورسم خطط تتناسب مع التطورات التي يعيشها الإقليم.

عزّزت الحرب الروسية الأوكرانية غضب الأفارقة من النفاق الدولي الذي ينتهجه الغرب في تكييفه لمصطلحات العلاقات الدولية حسب مقاسهم، بادعائهم أن الدول الأوروبية بما فيهم أوكرانيا مهد الحضارة التي لم تعرف حربا يوما ما، بينما الأراضي الأفريقية والأراضي العربية هي بؤر الصراع والنزاع، متناسين الحرب العالمية الأولى والثانية التي كانت أوروبا ساحة لها. تفطّن الأفارقة لهذه المتناقضات عندما أرادت دول من أفريقيا مساعدة نفسها في عز جائحة كورونا، فطلب القادة الأفارقة رفع الملكية الفكرية كي تنتج أفريقيا هي كذلك لقاحتها داخل مخابرها لمكافحة الوباء، لكن لم يستجاب لطلبها وانتظرت إلى غاية أن وصلتها لقاحات روسية وصينية. بالتالي هذه الخطابات المزدوجة جعلت الحكومات الأفريقية وشعوبها يسئمون من الغرب ومن ممارسته المخادعة، وكانت الفرصة المنتظَرة لروسيا حتى تقوي شبكة علاقتها وتكسب إلى جانبها القادة الأفارقة.

[1] نجم الدين، النفوذ الروسي في إفريقيا، مرجع سابق.

أما من الجانب الأفريقي، تتوقع روسيا من دول الأفريقية التي تمتلك أصوات كثيرة في العديد من المنظمات،الوقوف إلى جانبها ضد نصوص وقوانين المنظمات الدولية التي يبثها الغرب، و الذي يرى في دفاع روسيا عن أمنها القومي عملا عدوانيا ينتهك القانون، وبالتالي إذ ما استمر الموقف الأفريقي مؤيدا أو محايدا فقد يُنظر إلى الجهود الروسية أنها أنتجت ثمارها ضد الغرب، ومن المرشح أن يتمدد النفوذ الروسي أكثر اتجاه شمال، شرق، غرب وجنوب أفريقيا خاصة في حالة ما استطاعت روسيا وضع حد لتوسع القوات الأوروأطلسية.

2/الفشل في الحرب الأوكرانية وتراجع النفوذ الروسي في الساحل نحو الوراء: هذا الطرح يُحتمل حدوثه في حال ما تأثرت روسيا بالهجمات العسكرية وضُيق عليها بالعقوبات الغربية الشديدة. وبالعودة إلى مفهوم السياسة الخارجية الذي تبنته روسيا عام 2016 نجد فيه أن موسكو لم تضع استراتيجية بعيدة المدى بخصوص علاقاتها مع الدول الأفريقية.

كما أن تاريخيًا عمق العلاقات الأفريقية الغربية ثقيل جدا و ليس من السهل تفكيكه، ربما العلاقات الحالية تعكس تشنجات مؤقتة إلى غاية التوصل 'لمساومة معينة مع المعسكر الغربي ، يُستدل على ذلك من الاتفاق الموقع بين موسكو والسلطات السودانية عام 2020، والمعني بإنشاء قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان، فبعد عام من هذا الاتفاق و بعد رفع العقوبات الاقتصادية وعودة العلاقات مجددًا مع الغرب، أعلنت الخرطوم مراجعة الاتفاق مع روسيا مجددًا، لذا فالعلاقات القوية بين أفريقيا وموسكو ربما تكون مجرد علاقات ظرفية لحين التفاوض مع الغرب[1].

[1] نهال أحمد السيد، "الأزمة الروسية الأوكرانية ...هل تؤثر على توجه موسكو لملء الفراغ الغربي في أفريقيا؟"، نفس المرجع سبق ذكره ،

الفصل الثالث :

تراجع النفوذ الفرنسي في مالي: بين الو اقع والمأمول !

لم تتوانى فرنسا عن ترك مستعمراتها حتى بعد الاستقلال، واصلت الوصاية والنفوذ على الكثير منها باستحداث أطر بديلة تتوافق مع التطورات الدولية الجديدة، تمكنت من خلالها التأثير والتدخل في العديد من المواقف والنزاعات الداخلية العرقية، الإثنية، والتاريخية بحجج ملفوفة باستعادة الأمن والاستقرار على طول الساحل الأفريقي، غير أن حججها أصبحت بالية ولم تعد تلقى استجابة وصدى لدى الحكومات الأفريقية وشعوبها.

تعيش حكومة باريس مؤخرًا علاقات جد متوترة مع مستعمراتها التقليدية في أفريقيا، من بين هذه المستعمرات جمهورية مالي التي تمثل دراسة حالة في موضوعنا إذ لم تكن بمنأى عن هذه الظاهرة، بالرغم من التدخل العسكري والمساعدات التي قدمتها فرنسا لهذا البلد على إثر أزمته في 2012، من تدخلات عسكرية لاستعادة الأمن المفقود الذي كاد أن يؤدي بدولة مالي إلى تفكك والمساعدات المالية والفنية للنهوض بالتنمية الاقتصادية ،إلا أن الانقلاب العسكري الذي حدث بمالي في أغسطس 2020 أقلق فرنسا بشدة وهو ما جعلها تعيد حساباتها، في محاولة منها لإعادة العلاقات التقليدية إلى طبيعتها بتغير الاستراتيجيات، لكن التغيرات المستجدة في الساحل، وبروز فواعل منافسة أخلَّ بميزان القوى الذي كان لصالح فرنسا وأزَّم العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، مما دفع بها إلى سحب قواتها العسكرية من البلد و التمركز في دول أخرى ..

المبحث الأول: الانسحاب الفرنسي من مالي وظروف تدهور العلاقات

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية المالية من 2012 إلى 2022

يعود التواجد الفرنسي في مالي إلى أواخر 2012 بحجة استرجاع الأمن في مدن شمال مالي التي وقعت في يد الجماعات المسلحة، وبناءا على طلب الرئيس ديانكوندا تراوري[1] استجابت فرنسا للدعوة ،حرصت على حشد الدعم الأممي الأفريقي يمنحها الضوء الأخضر لإرسال قواتها، عملت على تدويل الأزمة وأصدر بشأنها قرار مجلس الأمن رقم 2085 القاضي بإنشاء قوة دولية تدعم مالي، كما دفعت بالمنظمة الإقليمية "الإيكواس" للمشاركة والمساندة في العمل العسكري لاستعادة الاستقرار الإقليمي واستنادًا إلى هذا القرار وإلى دور الإعلام الفرنسي والعالمي الذي ضخّم من صورة الجماعات المسلحة أُضْفِيَت الشرعية الدولية على تواجد القوات العسكرية الفرنسية، وبقرار من الرئيس فرنسوا هولاند تدخلت فرنسا في إطار عمليات عسكرية متعددة وهي: سرفال، برخان، وتاكوبا فيما بعد لدرء الهجومات الإرهابية[2]. وبالرجوع قليلًا إلى الوراء بالضبط عام 1997 نجد أن هذا التدخل يجد جذوره في أجندات الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي عُرف باسم **"مشروع أفريقيا"**، الغاية منه كانت إعادة نشر القوات الفرنسية تضم خبراء ومستشارين أكثر من وحدات عاملة في القارة السمراء ككل والساحل الأفريقي بالخصوص.[3]

وقد مر التدخل الفرنسي في مالي بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقديم الدعم اللوجيستي من تدريب، تنظيم، تسليح للقوات الحكومية بهدف منع الجماعات الإرهابية من الوصول إلى الجنوب.

المرحلة الثانية: بدأت القوات الفرنسية بالسيطرة على الأقاليم التي تنشط فيها الفصائل الجهادية بكثرة،فضلًا عن الإطاحة بأخطر القادة لهذه الجماعات والاستيلاء على مخازن أسلحتهم.

---

[1] علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات، **مجلة الحقوق والحريات"**، م.08، ع.03، (2020/ 10/21)، ص ص. 127-143.

[2] إسماعيل حمودي، "الانسحاب الفرنسي من مالي، تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة". مركز الجزيرة للدراست ، تاريخ النشر: 07 مارس / 2022، (2022/06/01). في : ي: https://bit.ly/3Q8CeQS

[3] مدوني، مرجع سابق، ص135.

المرحلة الثالثة: تعزيز أمن عاصمة باماكو بقوات فرنسية مرابطية في الدول الجوار كالساحل العاج والتشاد، وذلك لتوفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والمصالح الفرنسية. وفي أثناء هذه المراحل تلقّت فرنسا العديد من المساعدات دوليًا وإقليميًا[1].

وبعد أشهر قليلة حققت القوات الفرنسية الأهداف التي وُجدت من أجلها، وتمكنت من استعادة المدن التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية وهي كونا ودونتزا، غاو، تومبوكتو وكيدال، بعد تهدئة الأوضاع لم تسحب فرنسا قواعدها التي أنهت مهمتها، بل وجدت الفرصة المناسبة للتقدم والانتشار أكثر زعمًا منها باستعادة المزيد من الأراضي المالية التي وقعت تحت سلطة الجهاديين[2]، وفي هذا الصدد صرّح الرئيس السابق فرنسوا هولاند في زيارته إلى أفريقيا احتفالًا بالنصر الذي حققته قواته ،بأن" القواعد العسكرية ستستمر في إكمال المهمة الموكلة لها وهي طرد الجماعات المسلحة خارج حدود المدن المحررة".[3]

وُضعت ثلاثة قواعد عسكرية في مالي، تمركزت القاعدة الأولى في غاو وزُودت بوحدات يطلق عليها "وحدات جي تي دي " أو مجموعة معارك الصحراء، بالإضافة إلى القوات العسكرية الأوروبية المكونة من 800 جندي المقدمة من بلجيكا، البرتغال، السويد، الدنمارك، إستوانيا، إيطاليا كما عُزّزت هذه القوات فيما بعد بمروحيات بريطانية، زيادة عن قاعدتين عسكريتين تتواجدتا في شمال مالي، الأولى في مدينة ميناكا بالإضافة إلى الوحدة التكتيكية المنتشرة في مدينة غوسي، ووحدة عسكرية للاستطلاع تابعة لقوات تاكوب.[4]

تميزت فترة من 2013 إلى 2018 بهدوء نسبي بوجود الحضور الفرنسي إلى غاية انقلاب أغسطس 2020 الذي قلب الموازين تمامًا ،وأظهر تباينا كبيرا بين القادة الجدد وحلفاء فرنسا السابقين، وضعت التغييرات التي تبعت هذا الانقلاب مكانة فرنسا في مالي على المحك، ودفعت بإيمانويل ماكرون إلى سحب قواته من مالي ووقف التعاون العسكري مع الحكومة غير القانونية كما وصفها. مع البقاء في منطقة الساحل، وقدم سببين أساسين كدوافع للانسحاب:

---

[1] السياسة الفرنسية اتجاه الساحل.

[2] مدوني، مرجع سابق، ص. 137.

[3] حمودي، مرجع سابق.

[4] دافيد غورميزانو، "برخان وتاكوبا زسابر أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوربية بمنطقة الساحل"، في:https://bit.ly/3mj1shx ، (2022/06/02).

1-فرنسا لا يمكنها البقاء منخرطة مع سلطات انتقالية لا تتشارك معها نفس الاستراتيجية والأهداف.[1]

2-وجود قوات فاغنر على الأراضي المالية، ووفقا لما أبانه البيان الفرنسي أن هذه الأخيرة لا تمتلك أي سلطة للتدخل في النزاع، كما فتحت تحقيقات معها بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كانت قد مارستها.[2]

استنادًا إلى عدم تضافر الشروط القانونية للوجود الفرنسي اتّخذ ماكرون تدابير جديدة ضمن حساباته،أولها تقليص عدد القوات الفرنسية من 5100 جندي إلى أقل من 2500 جندي في عام 2023،والتخطيط للتمركز في مناطق أخرى تشهد انزلاقات أمنية أكثر مثل المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، وفي مناطق تفتح أبوابها للقوات الفرنسية. ففي لقاء خاص مع رئيس النيجر محمد بازوم قال: بأن بلده جاهزة لاستقبال القواعد العسكرية إذا ما أرادت فرنسا العمل معها، وستتحول النيجر إلى مركز لمكافحة الإرهاب، كما أكّد على العلاقات الوطيدة التي تجمع البلدين، وأعرب عن تأسفه لما واجهته فرنسا في مالي حيال الحكومة الانتقالية والشعب المالي، مُنددًا بالإنجازات التي حققتها فرنسا في دحض أزيد من 2800 إرهابي[3].

وفي سياق متصل مع المناطق المرشحة لاستقبال القواعد العسكرية الفرنسية ،قام الرئيس الفرنسي في الساحل العاج بمبادرة عام 2019 ،تمثلت في بناء أكاديمية لمكافحة الإرهاب بالقرب من أبيدجان، تضم معهد لتكوين والتدريب كوادر في غرب أفريقيا[4]. وكذلك دول خليج غينيا بما فيها البنين، كوت ديفوار، غانا،غينيا، توغو، الساحل العاج، وتعد البنين و توغو الحلقة الأضعف من حيث التعداد في الجيوش، هذه القدرات المتواضعة ستجعلهما مركزًا للجماعات الإرهابية في المنطقة، وإذا أخذنا بمنطق نظرية المؤامرة،وقبل أن تعلن فرنسا انسحاب قواتها وقع هجومين في البنين قُتل فيهما أكثر من جنديين، سبق ذلك

---

[1] الأناضول، "فرنسا تعتزم الانسحاب من مالي والبقاء عسكريا غربا إفريقيا"، تاريخ النشر :2022/02/17 ، تاريخ الاطلاع: (2022/05/31). في في: https://bit.ly/3aqZM2R

[2] عربي بوست، "هل يؤدي الانسحاب الفرنسي من مالي لكارثة أمنية بغرب أفريقيا أم يدفع دول المنطقة للاعتماد على الذات؟"، تاريخ النشر :2022/02/23، تاريخ الاطلاع: (2022/05/30). في : : https://bit.ly/3MRSjau

[3] الجزيرة، هاشم أهل برا، محمد بازوم، موقف النيجر من قرار فرنسا سحب قواتها من مالي، في:

.https://www.youtube.com/watch?v=ClNZyspv6So

[4] فرانس 24، "إيمانويل ماكرون يطلق في أبيدجان مشروع بناء أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب"،تاريخ النشر:2019/12/21 في: تاريخ الاطلاع :(2022/06/03) ،في: https://bit.ly/3NuOGIW ،

اختطاف سائحين فرنسيين من قبل المسلحين. [1] والظاهر أن هذه الأحداث مدبرة ومرتبة ضمن الأجندات الفرنسية حتى تعطي لنفسها مسوغات للتوسع في المنطقة.

هذا التوسع يكشف الأوراق بأن فرنسا ربما ستنسحب من مالي، لكنها ستعزز قواعدها العسكرية في كل من وسط وغرب أفريقيا، كخطوة استباقية لمكافحة الإرهاب. و يتأكد هذا الطرح في تصريح لرئيس الشؤون الخارجية" جوزيب بوريل " قال: **نحن لا نتخلى عن الساحل ولا نتخلى عن مالي، نحن فقط نعيد هيكلة وجودنا لمواجهة الوضع السياسي الجديد**"[2]. ومستقبلا سيتكرر السيناريو المالي في كل من البنين وتوغو والسنغال وغيرهم، ويبدو أن الهدف الخفي من وراء الزحف الفرنسي نحو خليج غينيا إضافة إلى المصالح الاقتصادية التي تكون دائما ضمن قائمة الأولويات الفرنسية في مستعمراتها ،تسعى فرنسا إلى محاصرة القوات الروسية وحلفائها، ومثال ذلك "مالي" تحاول تطويقها من خلال وضع قواعدها العسكرية ضمن خطة إعادة التمركز في الساحل العاج والسنغال والنيجر باعتبار هذه الحكومات موالية للاستراتيجيات الفرنسية.

المطلب الثاني: خلفيات قرار الانسحاب العسكري الفرنسي من مالي

1/الانقلابات العسكرية: بعد تهدئة الأوضاع نظمت مالي في صيفية 2013 انتخابات رئاسية أوصلت فرنسا من خلالها حليفها بو بكر كيتا للحكم، بعد سبع سنوات من المكوث في السلطة تم انتخابه مرة ثانية عام 2018، ما أثار غضب الأحزاب المعارضة والقوى المدنية الراغبة في التداول على السلطة، تأزمت الأوضاع بهجمات شنتها الجماعات الإرهابية المسلحة على العاصمة المالية باماكو، فضلًا عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجةً للأوضاع الأمنية الغير مستقرة. تضافرت كل العوامل السلبية، وهو ما دفع بالمعارضة إلى إنشاء حركة5 يونيو،[3] التي قادت الاحتجاجات عام 2019 فطالبت بحل البرلمان ومغادرة الرئيس للسلطة بعد الانتخابات التشريعية لعام 2020، عُزّز فيما بعد مسار هذه المظاهرات بتمرد الجيش الذي أدى الى انقلاب عسكري على كيتا. في هذه الأثناء وقفت فرنسا عاجزةً عن اختراق الانقلاب الذي دُعم بمباركة شعبية مشحونة بالكره والاستياء ضد هذا الأخير وضد الوجود الفرنسي على أراضيه، تولّى فيما

---

[1] الأناضول،" القاعدة مخطط توسعي نحو خليج غينيا (تحليل)"، تاريخ النشر :2022/01/13، تاريخ الاطلاع:(2022/06/03). في :: https://bit.ly/3NVr3sx

[2] حكيم نجم الدين، "قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.. أحلام ووعود"، ريم أفريك، تاريخ النشر :2022/20/02 تاريخ الاطلاع:(2022/06/03). في :https://rimafric.info/node/9377

[3] تجمع القوى الوطنية

بعد المجلس العسكري المرحلة الانتقالية غير أنه تعرض لضغوطات ثقيلة من قبل الحكومة الفرنسية والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لكي يتراجع عن السلطة لصالح القيادة المدنية والتي ينتمي أغلب أعضائها لرموز النظام المخلوع. تم مقابلة هذا القرار بالرفض من قبل حركة 5 يونيو التي رفضت تمديد الفترة الانتقالية إلى 18 شهر، كما عارضت القرارات التي جاء بها هذا المجلس واعتبرتها بأنها لاتعكس لا مطالب ولا تطلعات الشعب المالي. تصاعدت حدة الأزمة بضغط المعارضة على الحكومة الانتقالية وانتهت بانقلاب ثاني في 24 ماي 2021، قاده القائد العسكري أسيمي غويتا المتحالف مع حركة يونيو ضد المكون المدني باه نداو، فكان هذا الانقلاب نهاية الحلقة في العلاقة الفرنسية المالية.

بعد تعيين حكومة جديدة جاء القرار الفرنسي القاضي بسحب القوات العسكرية وتقليص عددها من 5100 جندي إلى 2500 في أفق عام 2023، والاتجاه نحو المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو للتمركز فيه.[1]

2/ تحولات القوى في مالي: أهم ما ميز الانقلاب الأخير الذي حدث في مالي هو بروز جيل مناهض للرؤساء السابقين المؤيدين للتدخل العسكري الفرنسي، يتبنون مقاربات مغايرة تماما مع المقاربات الأمنية والعسكرية الفرنسية في المنطقة، مثلا داخل المؤسسة العسكرية ترأس مراكز القرارات العسكرية مجموعة من الشباب على رأسهم الكولونيل أسيمي غويتا، أما داخل المؤسسة المدنية سيطرت حركة ائتلاف 5 يونيو على الساحة السياسية والمدنية ،وعلى رأسهم الإمام محمود ديكو رمز الإسلام المعتدل في مالي، والذي تجمعه علاقات وطيدة مع قائد المرحلة الانتقالية الحالية، يعود تاريخ العلاقات الجيدة بينهم إلى الوساطة التي قام بها الإمام ديكو للإفراج عن غويتا حين تم احتجازه من قبل الجماعات المسلحة في شمال مالي[2].
السبب الأساسي في هذا الطرح الجديد الذي انتهجته النخب الحالية الحاكمة في مالي هو الحقائق التي كشفت عن الأهداف الحقيقية وراء التواجد الفرنسي، أولها الخيانة في الاتفاق الذي عقد بين الحكومة المالية والفرنسية في أذار 2012، فمالي لم تطلب قوات برية من فرنسا بل طلبت دعم استخباراتي وتغطية جوية. كما أن هناك قادة في البرلمان وشيوخ ونواب فرنسيين-حسب ما قاله قادة الانفصالين-أعطوا أمل ووعود للطوارق بإعطائهم الحكم الذاتي والحصول على دولة مستقلة، وفي تصريحات أخرى أكّدت أن فرنسا أرادت فصل الشمال عن الجنوب، ودعم هذا التقسيم بحجة وردت في حوارٍ لوزير الدفاع الفرنسي

[1] حمودي، (الانسحاب الفرنسي من مالي..)، مرجع سابق.

[2] حمودي، المرجع نفسه.

لودريو قدّمه لقناة الإذاعة الفرنسية الدولية: " **الماليون لا يمكنهم أن يعيشوا شمالًا جنوبًا مع بعض**". كما أنه عندما طُردت الجماعات المسلحة من المدن التي كانت تحت سيطرتها نسبت فرنسا النصر لها دون ذكرٍ للجهود المبذولة من قبل الجيوش المالية والقيادات المدنية المشاركة بما فيها أسيمي غويتا. كل هذه الأحداث غيّرت موازين القوى وأعادت ترتيب الأولويات وفتحت المجال للنُخب لمناهضة الوجود الفرنسي.[1]

3/ الانتقادات اللاذعة في الأداء الفرنسي : لقد واجهت فرنسا انتقادات عديدة، وبعد أن كانت هذه الأخيرة تأتي من غير الحكوميين، مؤخرًا مع تدهور الأوضاع وجَّه المسؤولون الرسميون انتقادات قوية لهذه القوة المتواجدة منذ ثمان سنوات في المنطقة، ولم تُحقّق أقصى حد من الاستقرار، بل إن العنف الممارس من قبل الجماعات المتطرفة تصاعد، وبالرغم من الإنفاقات المضاعفة المخصصة للقوات الفرنسية والمتجاهلة للمشاريع التنموية التي تراجعت من 431 مليون إلى 325 مليون يورو، لم تترجم الزيادات في النفقات العسكرية إلى نتائج إيجابية في الضاء على الإرهاب ، فحسب تقرير باريس قُدّر حجم الإنفاق على الدول الخمس الموبوءة بالتهديدات الإرهابية (تشاد، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا والنيجر) بمليار يورو سنة 2019 مقارنة بعام 2012 كان نصف مليار أورو. وهو ما يدفعنا إلى طرح العديد من التساؤلات عن حقيقة الوجود الفرنسي وهي: كيف لدولة بحجم فرنسا وبحجم المبالغ المخصصة للعمليات العسكرية لم تحرز أي تقدم يذكر طيلة ثمان سنوات في مواجهتها للجماعات الموسومة بالإرهاب أو كما تعج بها وسائلها الإعلامية حرب فرنسا الأبدية؟

4/عقدة ماكرون من صعود الإسلاميين: يولي الكثير من المحللين حصة أكبر للتراجع الفرنسي في مالي إلى الحساسية المفرطة لدى ماكرون تجاه الإسلام. وهو متخوف من سير مالي نحو تأسيس دولةإسلامية راديكالية، خاصة بعد تصريح وزير المصالحة في جمهورية مالي إسماعيل واغي الذي قال فيه أن تطبيق الشريعة الإسلامية في القضايا الاجتماعية كالزواج والميراث يتوافق مع الدستور العلماني لجمهورية مالي،وهو ما تمّ تفسيره من قبل المحللين الفرنسين بأن الحكومة المالية عازمة على التفاوض مع الجماعات المسلحة التي من الصعب احتوائها أو حسم الحرب معها في الميدان، ومن أجل فرض الأمن واستعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم يُتوقع من مالي أنها ستقدم لهم تنازلات، وبالتالي ستؤثر معتقدات هؤلاء الجماعات على العلمانية المالية.[2] وما زاد من القلق الفرنسي الالتفاف الذي لاقته حملة الثقافة العربية

---

[1] فرانس 24، رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا: فرنسا كانت لديها خطة للانقلاب على الحكومة المالية، تاريخ النشر :2022/02/23 تاريخ الاطلاع :(2022/02/23)، في: https://www.youtube.com/watch?v=IN5qzuwgxC4.

[2] إدريس آيات: "ماكرون يخشى الحكم الإسلامي في مالي ويرفض التفاوض مع الجماعات المسلحة"، جريدة الأمة،تاريخ النشر:10 يونيو 2021 **تاريخ الاطلاع:** (2022 /06/01).في : **https://bit.ly/3HpfEiH**،

والإسلامية حولها في الحراك الشعبي الذي سبق الانقلاب، والكثير يوجه أصابع الاتهام إلى هذا التيار بأنه هو المخطط الأول لهذه المظاهرات مع الدور البارز الذي لعبه الإمام محمود ديكو المدعوم من داخل المؤسسة العسكرية، وقدرته على الظهور بالزي المدني ،وذلك بتبنيه للمقاربات القائمة على استيعاب جميع القوى السياسية والوطنية في طرح الإشكاليات الوطنية والهموم التي يعانيها المواطن المالي.[1] ويكمن جوهر القصة في أن فرنسا ليست متخوفة من الجماعات الجهادية المسلحة، خوفها الحقيقي يكمن في تنامي نفوذ الإسلاميين المقاومين الوطنيين حركة" 5 يونيو"، إذ أصبحوا يشكلون هاجسًا لدى صُنَّاع القرار الفرنسيين.

5/ رفض الشعب المالي للوجود الفرنسي: شهدت ساحات الساحل الأفريقي مؤخرًا موجات من المظاهرات والاحتجاجات بمشاركة منظمات من المجتمع المدني، نقابات طلابية، مناضلون مستقلون من الشباب وقوى سياسية معارضة، تطالب برحيل فرنسا، ولم تكن مالي بمنأى عن هذه الحشود التي ظهرت فيها حركات شبابية بانافريكانية مالية والتي يقودها تحالف يربولو الذي له وزن إقليمي ودولي من قبل التيارات التي تشاركه نفس التوجه. اجتمعوا كلهم على هدف خروج فرنسا والتخلص من العباءة الفرنسية الاستعمارية فضلًا عن كسر إرث الامبريالية الذي دام إلى ما يقارب 4 عقود في المنطقة.

و بالرغم من الترحيب الشعبي لها في بداية الأزمة إلا أنه مع مرور الزمن تغيّر رأي الشعب المالي وبدأ ينظر إليها ككولونيالية ثانية[2] هي ومفوضيها في الساحل الأفريقي، لذلك أرادوا إصلاح الأزمة من جذورها وتتويج الرحيل الفرنسي بإبعاد حلفائه من الحكم، طالبوا بإسقاط نظام أبيكا الحاكم الذي لم يقدم أي إصلاحات حقيقية لمالي، ظهر هذا الكره في لافتات التي حملها المتظاهرون أثناء الحراك " إن نظام أبيكا أخطر من فيروس كورونا على شعب مالي"[3].

زاد الامتعاض الشعبي تجاه فرنسا مع تصاعد أعمال العنف ضد المدنيين والجيوش المحلية المالية، كان الدافع وراء الكره هو التقارير التي كشفت الدعم اللوجيستي الذي قدمته فرنسا للجهاديين الموالين لتنظيم داعش والقاعدة حتى تستمر الأوضاع كما هي، تمَّت تعبئة هذه المشاعر عبر مواقع التواصل الاجتماعي

---

[1] سيدي ولد عبد المالك، "الانسحاب العسكري التدريجي من مالي: الخلفيات والتداعيات"، تاريخ النشر :26 حزيران 2021،تاريخ الإطلاع: (06/01/ 2022). في ": في https://bit.ly/3ay2lQE،

[2] عبد الرحمن سيبي، "العلاقات الفرنسية المالية إلى أين؟"، الأفريقي للمعرفة،تاريخ النشر:29 مارس 2022 ، تاريخ الاطلاع: (06/02/ 2022).في: في: https://bit.ly/3zk25yY،

[3] محمد الجزار، "الحراك الثوري في مالي. دراسة تحليلية لحراك 05 يونيو 2020"، في: https://bit.ly/3Nt29k، (06/02/ 2022).

وتوجيه الأصابع نحو فرنسا بأنها متورطة في هذه المؤمراة وخاصة بعد الأخبار التي نشرت عن الهجوم الفرنسي على قاعدة ديفا النيجرية عام 2019.[1]

وفي هذا الخصوص لابد من تدعيم الإدراك المتنامي لدن الشعوب الأفريقية التي أصبحت تعي مصالحها جيدا، كما أنها باتت تُشجع وتفضل الأوتوقراطيات المقاومة للمعايير الغربية المزدوجة على الديمقراطيات الشكلية الخاضعة لإنجاح السياسات الغربية على حساب المصالح الوطنية الأفريقية.

6/ تغيرات في بنية النظام الدولي: يشهد النظام الدولي مؤخرًا بروز قوى دولية صاعدة تسعى إلى إعادة ترتيب بنيته، للانتقال من نظام أحادي القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب، تَطلَّب هذا الترتيب توسعًا في النفوذ بالإضافة إلى إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية، وكالعادة الدول الأفريقية هي رقعة الشطرنج التي تحرك فيها القوى المتنافسة بيادقها. من بين أهم الفاعلين الحاليين على الساحة الأفريقية روسيا، الصين، تركيا، عزّزت هذه الدول مكانها عن طريق الاستثمارات وعقد شركات عسكرية واقتصادية،[2] كما أنها اكتسبت قبولا ورضى تاما من قبل الشعب الأفريقي الذي سئم من استراتيجيات القوى الاستعمارية التقليدية.

[1] عبد المالك، (الانسحاب العسكري التدريجي..)، مرجع سابق.

[2] نهال أحمد السيد، "الأزمة الروسية الأوكرانية. هل تؤثر على توجه موسكو لملء الفراغ الغربي في أفريقيا؟ نفس المرجع السابق .

المبحث الثاني: تحولات ميزان القوى وتنامي النفوذ الخارجي في مالي

المطلب الأول: الثلاثية التنافسية (روسيا، تركيا، الصين) ودورها في إضعاف النفوذ الفرنسي:

لا تنحصر المتاعب التي تعيشها فرنسا فقط على فشلها في التعامل مع مستعمراتها التقليدية بل يضاف إلى ذلك القصور بروز قوى دولية تنافسها على السيطرة والنفوذ، تمثلت هذه القوى في أقطاب دولية تقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأقطاب صاعدة مثل تركيا وروسيا.

1/ الدور الروسي في تعثر الدور الفرنسي: بعد أن كان إقليم الساحل الأفريقي حكرًا على فرنسا اكتسحت روسيا الساحة في السنوات الأخيرة أكثر من أي لاعب آخر في القارة ككل وفي الساحل بالخصوص خاصة بعد أن أصبح ينظر إليها كبديل للإمبريالية الغربية.

كما يبدو أن هناك مساع في المجال الاقتصادي، بالرغم من أن حجم التبادلات التجارية بينها وبين أفريقيا أيضا هي حجم هذه الأخيرة في تبادلاتها مع الصين[1] ،إلا أن وجودها يخيف القوى الغربية، وعلى هذا الأساس كان التحذير الفرنسي الأورو أطلسي للسلطات المالية بتقبل كل شيء ماعدا الوجود الروسي في المجال الحيوي الفرنسي. وهذا التخوف الغربي بالنسبة لروسيا يعد ورقة رابحة[2] تجعلها تبذل كل ما بوسعها حتى توسع نفوذها. تعمل حكومة موسكو على توطيد العلاقات وتقوية شبكة التعاون في المجال العسكري الأمني، وذلك بهدف تكوين تحالفات جديدة تسهل لها توقيع اتفاقيات تتمكن من خلالها الشركات الروسية من الاستحواذ على الثروات الأفريقية.

وتُظهر العلاقات المالية الروسية مؤخرًا عمق التعاون الذي يجمعهما في الوقت الذي يثير هذا التعاون استياء فرنسا وترى فيه تأجيجا لمشاعر الكره اتجاهها.[3]

تعارض باريس وجود مجموعة فاغنر على الأراضي المالية، بينما تصر حكومة باماكو ومن خلفها موسكو على هذا التواجد، الذي سيعزز مكانة روسيا في الساحل ويربطها بحلقتها في كل من أفريقيا الوسطى والتشاد وليبيا. وجدت روسيا فرصة لتعميق وجودها بعد قرارات فرنسا بسحب قواتها هي وشركائها المنخرطين في أنشطة القتال ضد الجماعات المسلحة، عُزّز هذا الانسحاب بالدعم الشعبي لروسيا والاتهامات الموجهة

---

[1] محمد عبد الكريم أحمد،" الدور الروسي في أفريقيا: معضلات التحدي والاستجابة، في: https://bit.ly/3Qvp7JE، (2022/06/04).

[2] حكيم ألادي نجم الدين، (النفوذ الروسي في أفريقيا..)، مرجع سابق.

[3] محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب: أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا؟ "، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5188، (2022/06/04).

لفرنسا بخصوص تعقيد الوضع الأمني واستغلاله لتحقيق مصالحه بعد الأخبار التي نُشرت عن الدعم الذي تقدمه فرنسا للحركات الإرهابية.

النفوذ العسكري والأمني: لقد لقي التواجد الروسي في مالي صدًى كبيرا لدى الحكومات الأفريقية ولدى الشعب المالي باعتباره يتقاطع مع سياساتها من منطلق السيادة الكاملة، كما يحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي تأتي روسيا كبديل يدعم الأوتوقراطيات المتداخلة معها عن طريق اتفاقيات أحرزت من خلالها تقدما في المجال العسكري والأمني، جاء هذا التقدم تماشيا مع الانفلات الأمني والعنف المتصاعد، علاوةً عن الإخفاق الفرنسي في القضاء على الجماعات المسلحة وفي مواجهة هذه الأخيرة. وفرت الشركات الأمنية الروسية" قوات فاغنر" خدمات جمّة للمسؤولين الماليين من حماية وتدريب للقوات المحلية بالإضافة إلى المعدات العسكرية، فضلًا عن الخدمات التي تُوفرها في المجال السيبراني[1]. كما أبرمت شركة روس أوبورون إكسبورت الروسية في عام 2019 عددا من صفقات الأسلحة مع مالي وبوركينافاسو وأنجولا.

ففي الوقت الذي قرّر فيه ماكرون تقليص العمليات العسكرية في مالي والشروع في الانسحاب عقد المجلس العسكري بقيادة أسمي غويتا اتفاقيات مع مجموعة فاغنر لملء الفراغ الذي تركته فرنسا والذي اعتبرته القوات المالية تخلّي عنها في نصف المعركة أسمتها بالخيانة[2]. تم طلب نحو 400 عنصر من هذه القوات لمساعدة القوات المالية، نُشرت بجنوب بماكو وفي موبتي بالوسط وتمبكتو بالشمال وهذا بهدف استعادة ثلثي الأراضي الواقعة في يد الميليشيات المسلحة. وحسب ما ذُكر في وسائل الإعلام الغربية أن فاغنر طلبت امتيازات لاستغلال مناجم الذهب واليورانيوم[3]، وردًا على هذا قال الوزير الأول شوغال كوكال ميغا الذي فنّد وجود مجموعة فاغنر واتهم بأن فرنسا هي المهووسة بهذه المجموعة وأكّد على أن الحكومة المالية تتعاون مع الحكومة الروسية التي هي حليف استراتيجي منذ 1960 وقال: "نحن نسدد المساعدات التي تقدمها القوات الروسية بأموال الماليين. وحتى إن أعطيناهم منجما فهو ملكنا، مالي دولة كاملة السيادة ولها الحق

[1] محمد عبد الكريم أحمد،" الدور الروسي في أفريقيا: معضلات التحدي والاستجابة، في: https://bit.ly/3Qvp7JE، (2022/06/04).

[2] فرانس 24، رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا: فرنسا كانت لديها خطة للانقلاب على الحكومة المالية، (2022/02/23)، في: https://www.youtube.com/watch?v=IN5qzuwgxC4.

[3] أفريقي دولي ، "فاغنر في مالي بؤرة صراع جديدة بين روسيا والغرب"، تاريخ النشر :2022/01/18، تاريخ الاطلاع(2022/06/03). في : https://bit.ly/3tlkg3u،

الكامل في تنويع شركائها ".[1] الأمر الذي عزّزه بوتين أن بلاده لن تشارك في إعادة تقسيم جديد لثروة القارة، بل إننا مستعدون للانخراط في منافسة على التعاون مع أفريقيا".

ليس هذا فقط، ردًا على العقوبات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) على مالي، ففي الوقت الذي وقفت فيه الدول الأفريقية الفرنكوفونية المفترض أنها الشقيقة مع النص الذي قدمته فرنسا لتمرير العقوبات وتأسفت لعدم قوته، وهو ما صرح به السفير الكيني للصحافيين: "نشعر بخيبة أمل عن ضعف النص نسبيا " مشيرا إلى الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس (كينيا، الغابون، غانا)[2].

صوّتت الكتلة الصينو-روسية انطلاقا من التحالف الجيو سياسي الذي يجمعهما بصوتين معارضين عن نص القرار الداعم للعقوبات والمسرع للانتخابات _ والذي فرنسا من ورائه -في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أما على المستوى الاقتصادي تسعى موسكو إلى إيجاد شركات اقتصادية تجارية، تشمل المشاريع الطاقوية وتطوير الأسلحة النووية، وبيع الأسلحة، تعمل شركة NORDGOLDعلى الاستثمار في القطاعات المعدنية مثل الذهب في مالي باعتبارها تحتل المرتبة الخامسة أفريقيا والمرتبة 19 عالميا[3].

حرب النفوذ الإعلامية بين فرنسا وروسيا على مالي: وفي سياق الصراع الروسي الفرنسي على مالي دخل الطرفان في حرب إعلامية معلوماتية تضليلية، تشنّ هجماتها على الأرضية الإلكترونية معبأة بالشائعات والمعلومات المغلوطة لتشويه صورة الأخرى لدى الرأي العام الأفريقي، حسب تقرير الشركة الاجتماعية فيسبوك هناك العديد من الصفحات الفيسبوكية مزيفة ومحلية ممولة ناطقة بالفرنسية والعربية تهدف إلى تزيين سمعة فرنسا وتدافع عن عملياتها العسكرية، ففي هذا الصدد أزالت شركة فيسبوك حوالي 84 حسابا على الفيسبوك، ست صفحات وتسع مجموعات وأربعة عشر حسابا على الأنستغرام، كانت موجهة نحو أفريقيا مستهدفةً كل من مالي، أفريقيا الوسطى وليبيا، تظاهر أصحابها بأنهم مواطنون محليون ينشرون المحتويات الداعمة لسياسات فرنسا ويُسئّمون من ضعف جيوشهم المحلية حتى يُعزّزون مكانة فرنسا، كما يقدمون انتقادات للتدخلات الروسية ، يظهرون الرفض لتواجدها.

---

[1] فرانس 24، رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا: فرنسا كانت لديها خطة للانقلاب على الحكومة المالية، (2022/02/23)، في: https://www.youtube.com/watch?v=IN5qzuwgxC4.

[2] فرانس 24، "روسيا والصين تعرقلان نصا في مجلس الأمن يدعم عقوبات "إيكواس" على مالي"، تاريخ النشر: 2022/01/12، تاريخ الاطلاع: (2022/06/04). في: https://bit.ly/3zqxPCK،

[3] أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"،مركز الأهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية ، تاريخ النشر: 2021/04/08، تاريخ الاطلاع: 2022/06/05). في:https://bit.ly/39HpU9z

وعلى نفس المنوال تقوم روسيا بتسليط الأضواء الإعلامية على فشل الفرنسي في الجزء الجنوبي للصحراء الذي تُعد مالي جزءً منه، حيث أزالت فرق التحري لدى شركة فيسبوك حوالي 61 حسابا على فيسبوك وتسع وعشرون صفحة وسبع مجموعات مزيفة، اعتمدت روسيا على تلميع نفسها عن طريق جدوى اللقاح الروسي ضد كوفيد 19. أما من حيث متابعيها فلقد تفوقت كثيرا عن الصفحات الفرنسية حيث بلغ عدد متابعيها 263.000 متابع مقابل الشبكات الفرنسية التي وصلت 4.700 متابع، وهذا الفارق يكون إما نتيجةً للدفع الذي قدمته الحكومات الروسية للإعلانات والدعاية حتى تروج لها، وإما لقدرة الحسابات الفرنسية على التخفي وعدم القدرة على الوصول إليها[1].

ولا شك أن البروباغندا لها دور كبير في التأثير على توجه الرأي العام الأفريقي، خاصةً أن هذا الميدان صعب ومتشعب، يعتمد على أساليب تكنولوجية حديثة ومن ميزاته صعوبة التعرف على فاعليه ناهيك عن الأوضاع التي تعيشها دول العالم الثالث والتي تفتقر إلى أدنى حد من متطلبات الأساسية للحياة ما بالك المعارف والمهارات المتعلقة بهذا النشاط[2]. المتضرر الوحيد من هذه الحرب هو الحكومة المالية وشعبها، والمنظور الواقعي يقول لا فرنسا ولا روسيا يسعيان لتحقيق الأمن والاستقرار المالي، بقدر ما يحاولان الحصول على رخص وامتيازات للسيطرة على المناجم الذهب واليورانيوم وحقول النفط والغاز.

2/ النفوذ التركي (soft engagement [3])في دائرة النفوذ الفرنسي: لقد ازدادت شراسة المنافسة على فرنسا في مجالاتها الحيوية، إضافة إلى دور الروسي برز الدور التركي وأصبح طرفا مؤثرا بوضوح في ساحة الساحل الأفريقي .

ارتكزت شراكتها مع الدول الأفريقية على المنظور القيمي وذلك بترسيخ صورتها الجاذبة في العقل الجمعي الأفريقي بأنها المنقذ من التبعية الخارجية، ولتجسيد هذا اعتمدت على الخطاب الما بعد كولونيالي القائم على احترام حقوق الإنسان، وتبني مقاربة الشراكة الأخلاقية باعتبارها شريك خير benevolent partener الذي يهتم بالمساعدات الإنسانية لأشقائه الأفارقة. ما أثار قلق الحكومات الغربية بما فيهم فرنسا التي تعثّر دورها.[4] وإلى غاية الآن تبدو دوافع تركيا اقتصادية.

---

1 محمد زكريا، "الصراع الفرنسي الروسي حرب الجيل الرابع وتضليل الرأي العام"، الأفريقي للمعرفة ، تاريخ النشر :13 فيفري 2022 تاريخ الاطلاع :(2022/06/04). في : https://bit.ly/3MmEkcv،

[2] محمد زكريا، "الصراع الفرنسي الروسي حرب الجيل الرابع وتضليل الرأي العام ، نفس المرجع السابق

[3] فائق مرعي، (**خارطة التنافس الدولي ..**)، **مرجع سابق**، ص. 302.

[4] **المرجع نفسه، ص. 307.**

ازداد حجم التجارة بين تركيا ومالي بأكثر من عشرة أضعاف، وصلت إلى 57 مليون دولار في 2019 بعدما كانت 57 مليون دولار عام 2005. ولتعزيز شبكة التجارة أطلقت رحلات خطوط جوية تربط بين أنقرة وباماكو مباشرة. كما وقّعت اتفاقية مبدئية عام 2019 لإنشاء نظام نقل حضري. أما عن حضورها العسكري فقد استغلّت فرصة الاستثمارات التجارية وضرورة توفير الحماية لها، كما قدّمت تدريبات للضباط الماليين في تركيا، وزوّدت الجيش المالي بالأسلحة الخفيفة والذخيرة.

تبنت تركيا كذلك نهج دبلوماسيا تعاونيا، تمثل في تقديم الدعم للجهود الدولية متعددة الأطراف لإنجاح مسار الجزائر للسلام في مالي والذي تم بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة الموالية لها. قدمت أيضا ما يقارب 5 ملايين دولار لدول الساحل الخمس في موجهاتها لهذه الجماعات.

إضافة إلى التوترات التي كانت قائمة بين مالي وتركيا في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، أثار التغلغل التركي في مالي قلق فرنسا، هذا التصعيد بين الطرفين دفع بالمحللين الفرنسين اتهام تركيا بأنها من وراء الهجمات التي يتعرض لها الجنود الفرنسيين بالعبوات الناسفة[1].

3/ النفوذ الصيني: بالإضافة إلى الدور الروسي والتركي في مالي، تبرز الصين كمنافس آخر قوي يقف عائقا أمام فرنسا. أدركت الصين أن المشاريع التنموية والاهتمام بالبنى التحتية لم يعد كافيا لضمان وجودها خاصة بوجود قوى عالمية أخرى صاعدة، تبنّت فكرة أن الأدوار الاقتصادية وتحقيق التنمية لا يمكن تحقيقه دون استقرار الأوضاع ودحض الجماعات المسلحة.[2]

كما عزّزت جائحة كورونا الدور الصيني عن طريق دبلوماسية اللقاح التي مهدت الطريق أكثر، حيث كونت سردية مفادها أن الصين تبرعت بكميات كافية للدول الأفريقية عكس الدول الغربية [3]التي وقفت هي في حد ذاتها عاجزة عن إيجاد حلول لنفسها.

---

[1] قضايا، "تركيا في دول الساحل الأفريقية. ترحيب شعبي وقلق إمارتي وذعر فرنسي"، تاريخ النشر : 28 يوليو 2021،تاريخ الاطلاع : 2022/06/06). في: https://bit.ly/3aqI3bO ،

[2] حكيم ألاي نجم الدين، "عقوبات الإيكواس على مالي وثلاثية التنافس الفرنسي الروسي الصيني"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5256، (2022/06/06).

[3] بن عنتر، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، نفس المرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: أفاق العلاقات الفرنسية المالية

1/ السيناريو المتشائم: من المستبعد أن ينهار النفوذ الفرنسي في مالي بهذه السرعة وهذا راجع لعدة أسباب هي:

-العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين: تعد فرنسا اللاعب رقم واحد في مالي من حيث شركاتها الخاصة واستثماراتها، تنشط ماي قارب 16 شركة فرنسية كبرى في مالي، أهمها شركة أورنج للاتصالات، شركة توتال للوقود، بولوري للوجستيات، وباريس للخدمات البنكية، يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يعادل 370 مليون يورو، كما تعد أكبر مساهم أجنبي في إيرادات الدولة بنسبة 20 بالمئة، فمثلا تنشط الوكالة الفرنسية في مالي في أربعين شركة بمبلغ 600 يورو وبالتالي هذه الأعداد الهائلة باستطاعتها أن توظفها كورقة ضاغطة.

-الأوراق التي تمتلكها باريس للضغط على حكومة باماكو: للتدخل الفرنسي في مالي أبعاد جيو-سياسية ومصالح-جيو اقتصادية وأمنية، والتخلي عن هذه المصالح لن يكون بسهولة خاصة ، كل الوسائل والأوراق متاحة لها للضغط على مالي. أولا؛ لها القدرة على عدم الاعتراف بالحكومة التي سيتم انتخابها بعد 18 شهر خاصة إذا كان أعضاء الحزب الحاكم ينتمون إلى دائرة المرحلة الانتقالية، كما لها القدرة على تمويل أحزاب ومنظمات في صفوف المعارضة تطالب بالرفض للوجود الروسي كما تراهن عليهم لدعم مرشحها في الانتخابات القادمة. علاوةً على ترأس فرنسا للاتحاد في الدورة الحالية سيعطيها الضوء الأخضر لتجميد الأصول المالية في أوروبا، ونفس العمل كانت قامت به من قبل عن طريق الإيكواس القاضي بفرض حصار شديد على الحكومة المالية المتمردة على أوامرها.

كما أن خيار الانقلاب العسكري محتمل جدا وقوعه، كونه البديل المفضل لدى الساسة الفرنسيين في إزاحة وإيصال من يرغبون.[1]بالتالي استعادة نفوذها بشكل سريع.

-الولاء الثقافي لدى النخب الأفريقية (العسكرية والسياسية): لازالت فرنسا لدى بعض الماليين-حكومة وشعبا-النموذج الأفضل الذي يجب الاحتذاء به والتوجه نحوه. هذا الولاء هو نتيجة للمخططات الفرنسية الاستعمارية بعيدة المدى بما فيها الثقافة الفرنكوفونية وكنا قد تحدثنا عنها في الفصل الأول.

-التأثير والضغط من خلال دول الجوار: حسب تصريحات رؤساء الجوار عن الاحتجاجات المالية وعن ضرورة إجراء انتخابات محلية بالإضافة إلى تأييدهم لقرارات الإيكواس، مالي لا يمكنها الصمود طويلا ولا

[1] عبد الرحمن سيبي، "العلاقات الفرنسية المالية إلى أين؟"، نفس المرجع سبق ذكره

تحقيق النصر في معركتها التحررية بوجود نخب أفريقية تسعى لإرضاء حكومة باريس بمن فيهم رئيس النيجر، رئيس التشاد، ورئيس الساحل العاج...

2/ السيناريو المتفائل: لقد أتاحت البدائل العديدة المتاحة أمام صانع القرار في مالي فرصة المناورة وتنويع الشركاء عكس ما كانت عليه في العهود الكولونيالية، إن ظهور لاعبين جدد على الساحة المالية غيَّر من موازين القوى كما فتح الأفاق للحكومة المالية حتى تتخلص من المقاربة الاستعمارية الموروثة.

نتج تآكل النفوذ الفرنسي في مالي عن عدة أسباب:

- إخفاق البعثات العسكرية الفرنسية في تحقيق الاستقرار والأمن مقابل توسع موجات الحركات الإرهابية.
- فقدان فرنسا لشركائها الرئيسيين (حلفائها) الذين شغلوا المناصب في مراكز صنع القرار مثل أبو بكر كيتا.
- المنافسة الدولية الشرسة، خصوصًا مع دخول لاعبين جدد تتعارض مصالحهم مع المصالح الفرنسية، في حين تتشارك مع الحكومة المالية نفس التوجه ضد الإمبريالية الغربية.[1]
- انكشاف السياسيات الفرنسية الممجدة لحقوق الإنسان والديمقراطية الشكلية التي تظهر أثناء تمرد الشعوب الأفريقية عليها في حين تختفي أثناء تعاظم مصالحها[2]، بالتالي سهلت فرنسا على الماليين وصفها بالشريك المنافق المصلحي.
- تسرب بعض التقارير عن الدعم الفرنسي للجماعات المتمردة.

في الأخير، وكما هو معروف الطبيعة لا تحتمل الفراغ، التراجع الفرنسي سيزيد من احتدام التنافس الدولي على مالي فالصين الصاعدة وروسيا العائدة تنافسان فرنسا في نفوذها الاستراتيجي[3]، وإن كان هذا الانجذاب نحو مالي منقذا من التبعية الفرنسية لكنه سيجعلها رهينة لقوى أخرى ولا يمكننا الجزم ولا ثقة بنوايا هاته الأخيرة فالدول الكبرى تعمل وفق المنظور الواقعي القائم على تعظيم المصالح، والحكومة المالية إلى حد الآن تسير وفق منطق عدو عدوي صديقي. وإن كان الطريق طويلًا أمام القيادة المالية حتى تتحرر نهائيا من فرنسا إلا أنها أوصلت رسالة مفادها مالي دولة كاملة السيادة وليست ممتلكا فرنسيا.

---

[1] محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب: أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا"، فمركز الجزيرة لدراسات، تاريخ النشر 14 نوفمبر 2021، تاريخ الاطلاع: (2022/06/05).في https://studies.aljazeera.net/ar/article/5188

[2] سالم ولد محمد، مرجع سابق.

[3] عبد النور بن عنتر، "فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل"، نفس المرجع سبق ذكره، في: https://bit.ly/391vALt،

الخاتمة

وفي الختام يمكننا القول أن الساحل الأفريقي بالرغم من أنه إقليم غني بالموارد والثروات التي كان من الممكن أن يكون بها قوة اقتصادية، لم تعرف دوله استغلالها وذلك يعود لأسباب عديدة تعد فرنسا سببا رئيسيا للأوضاع السيئة التي تسوده، حيث استغلته تحت غطاء نشر الأمن والسلم متخذة آليات مختلفة لتعظم مصالحها في كل مجاله وبعد عشر سنوات من الاستغلال المفرط باءت استراتيجياتها بالفشل ،طالبت الحكومات و الشعوب بفسخ عقد شركاتهما ، ووجدت الحكومات الأفريقية في النفوذ الروسي بدرجة كبيرة والنفوذ الصيني وحتى التركي سندا معيلا على السير في محاولات لتفكيك العلاقة الاستعمارية بداية من مالي.

وللإجابة على فرضياتنا وأخذا بالحسبان الحيثيات السابقة التي تطرقنا إليها في كل فصل ، يمكننا الجزم بصدق فرضيتنا الأولى إذ أن الأنظمة المحلية السلطوية والحكومة الفرنسية وجهان لعملة التخلف والتبعية الأفريقية ، فالأنظمة الديكتاتورية تتكأ على الحكومة الفرنسية في توفير الحماية والاستمرار في الحكم، والأخيرة تنهب وتستنزف بكل ما أوتيت من قوة جزاءا عن الخدمة المقدمة .(حكومة محمد بازوم، حكومة إدريس ديبي، حكومة حسن وتارا والقائمة طويلة .

أما عن الفرضية الثانية القائلة بأن كلما تزايد نفوذ النخب المناوئة لفرنسا بالدول الأفريقية كلما كان ذلك على حساب النخب الموالية لها ، وقوض في النهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا،لحد الآن هي محققة وبالتحديد في " مالي"، صعود نخبة محلية مستأة من سياسات فرنسا المصلحية ، صفع فرنسا وجعلها في موقف محرج أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ، وإن استمر صعود نخب من هذا القبيل متشبعة بالمصلحة الوطنية الأفريقية حتما وليس ربما سيتقهقر النفوذ الغربي الذي لم يجد جلاده .

وبخصوص الفرضية الثالثة ، صعود قوى جديدة على الساحة الدولية تسعى للانتقال من الدور الإقليمي إلى العالمي كان له حصة70 % من محاصرة فرنسا عن دورها التقليدي .

اعتمادا على المؤشرات المعمول بها: يستنتج من استقراء التراجع النسبي لفرنسا من الساحل وقراءة التحديات التي تواجهه في سياق التنافس الدولي على جنوب الصحراء الكبرى، أنه من المرجح أن يسحب قواته من مالي لكنها ستنخرط بعمق في وسط وغرب الإقليم وسيفضي إلى مزيد من القواعد والمنشآت العسكرية، بالرغم من الرفض الشعبي المندد بطرد فرنسا لكنها شددت العلاقة مع الحكومات بما فيها التشاد والساحل العاج والنيجر التي ستأخذ ربما منها قاعدة خلفية على الحدود لزعزعة محاولات مالي.

- مالي ستشهد الكثير من الضغوطات سواء إقليميا وحتى دوليا حتى يتم إرهاقها عن مواصلة مكافحة الإرهاب، وكي لا تغدو مثال ملهما لحكومات الجوار.

- توجه الحكومات الإفريقية المتفرق بين روسيا وفرنسا سيعرقل G5 من تحقيق نتائج فاعلة.

- سياسات فرنسا أصبحت مكشوفة فمن السذاجة تصديقها فيما يخص طروحاتها القائلة بالتعاون والشراكة. ففرنسا لن تغير استراتيجيتها الأحادية المنفعة.

- ومن مخرجات دراستنا أن اهتمام روسيا المتجدد بالساحل أصبح يشكل هاجس كبير للغرب، ومن المحتمل أن هذا القلق سيعيد صراع القوى الدولية الجيوسياسية في منطقة الساحل الأفريقي، إذا قد يحاول الحلفاء التقليديون للساحل إعاقة جهود روسيا بينما ترد الأخيرة بالمثل وتعمل على تثبيت تغلغلها.

- الوجود الروسي في الساحل سيجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة الحسابات والكشف عن استراتيجيات جديدة مكيفة مع الأوضاع الحالية، الأمر الذي ربما سيوفر الفرصة للدول الأفريقية للاستفادة من تنافس الطرفين.

- حجز مكان لروسيا بالساحل مرهون بنجاحها في كسب دول أفريقية موالية لها حتى يتم إزاحة الحلفاء التقليديين من المنطقة ويحتاج هذا الكثير منها لأن ما قدمه الغرب -فرنسا والاتحاد الأوروبي-من مساعدات واستثمارات يفوق ما تقدمه روسيا.

- وحتى لا تخرج الدول الأفريقية من عباءة وتدخل في أخرى لابد أن تتعامل الحكومات الأفريقية مع شركائها الجدد كأنداد وليس كعبد تحت سلطة السيد مثلما ألفنا، وهذا يتحقق بوجود إرادة سياسية قوية وغلابة لدى الشعوب والحكومات الأفريقية حتى يتم إعداد وتنفيذ برامج تنموية طموحة ومرضية، بالإضافة إلى بناء شراكة سياسية واقتصادية وأمنية فاعلة وقوية بين الدول الأفريقية.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. مثنى فائق مرعى وآخرون، خارطة التنافس الدولي في إفريقيا: متطلبات المصالح واختلاف الأهداف، (العراق: المركز العراقي-الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2021).

2. المقالات في المجلات:

1. جبير علي سعدي، " الاستعمار الفرنسي في موريتانيا"، المجلة التاريخية الجزائرية، ع2(ديسمبر 2020) ص ص. 172-187.
2. سعيد ملاح، "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع5 (05 جوان 2013)،ص ص. 237-256.
3. سمية صحراوي، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية النموذجية."، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع2 (ديسمبر 2021) ص ص. 462-482.
4. عبد القيوم الحسن، ندوة بعنوان الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، قاعة الصداقة، الخرطوم، السودان، 01-03، مارس، 2004.
5. **عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، مجلة قراءات أفريقية، ع28 (أفريل-يونيو 2016)، ص ص. 22-31.**
6. علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الاستعمار الفرنسي في موريتانيا"، المجلة التاريخية الجزائرية، م. 4، ع.2 (ديسمبر 2020)، ص ص. 172-185.
7. علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات، **مجلة الحقوق والحريات"**، م.08، ع.03، (10/21 /2020)، ص ص. 127-143.
8. علي مدوني، "التدخل العسكري في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، ع3(أكتوبر 2020) ص ص. 127-143.
9. يوسف موسى عيسى إدريس، "جمهورية التشاد (الماضي والحاضر والمستقبل)"، مجلة قراءات أفريقية، ع1 (أكتوبر 2004)، ص ص. 192 ،211.

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. تينهينان باي وفاطمة شاعو، أثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا على استقرار منطقة الساحل (مالي نموذجا)، رسالة منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 36.
2. حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات المنية في إقليم الساحل الأفريقي(1991-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017) ص 99، 100.

3. عشور قشي، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ص 22.

4. المقالات على مو اقع الأنترنت:

1. أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، في: https://bit.ly/3zpP6fs، (2022/06/05).

2. أحمد محمد عمر ساعد، " الكابوس الفرنسي في التشاد"، في: https://bit.ly/39tNI0x، (12/ 04 / 2022).

3. أحمد محمد عمر ساعد، " الكابوس الفرنسي في التشاد"، في: https://bit.ly/39tNI0x، (12/ 04 / 2022).

4. إدريس آيات: "ماكرون يخشى الحكم الإسلامي في مالي ويرفض التفاوض مع الجماعات المسلحة"، في: https://bit.ly/3HpfEiH، (2022 /06/01).

5. إدريس آيات، "المعادن الإفريقية في التنافس الدولي.. الرهانات والمآلات"، في: https://bit.ly/39p4Vbz، (2022/05/10).

6. إسماعيل حمودي، "الانسحاب الفرنسي من مالي، تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة". في: https://bit.ly/3Q8CeQS، (2022/06/01).

7. أمين حبلا، "طردت سفيرها وانخرطت في مواجهة معها. مالي تخرج عن الطوق الفرنسي فكيف ستثأر باريس؟"، في: https://bit.ly/3mudaGl، (2022/06/09).

8. الأناضول، "فرنسا تعتزم الانسحاب من مالي والبقاء عسكريا غربا إفريقيا"، في: https://bit.ly/3aqZM2R، (2022/05/31).

9. الأناضول،" القاعدة مخطط توسعي نحو خليج غينيا (تحليل)"، في: https://bit.ly/3NVr3sx، (2022/06/03).

10. إيهاب نافع، "الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا بين تنامي ظاهرة الإرهاب وصراع النفوذ بين أوروبا وروسيا"، في: https://trendsresearch.org/ar/insight/military-coups-west-africa-russia-europe/ ، (2022/05/04).

11. إيهاب نافع، "الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا بين تنامي ظاهرة الإرهاب وصراع النفوذ بين أوروبا وروسيا"، في: https://trendsresearch.org/ar/insight/military-coups-west-africa-russia-europe/ ، (2022/05/04).

12. حكيم ألاي نجم الدين، "عقوبات الإيكواس على مالي وثلاثية التنافس الفرنسي الروسي الصيني"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5256، (2022/06/06).

13. حكيم نجم الدين، "قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.. أحلام ووعود"، في: https://rimafric.info/node/9377، (2022/06/03).

14. حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا العودة لأفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: https://annabaa.org/arabic/strategicissues/4357، (2022/05/10).

15. حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا العودة لأفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: https://annabaa.org/arabic/strategicissues/4357، (2022/05/10).

16. الخضر عبد الباقي محمد، "منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام" في: https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel-africa-22-2/ (2022/05/10).

17. خوسيه لويس مانسيا، "الاتجار بالأسلحة في أفريقيا: ظاهرة مستحيل إيقافها"، في: https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon، (11/ 2022/05).

18. خير الدين الجابري، "هل يبحث ماكرون عن جيل جديد من المؤيدين لفرنسا بأفريقيا؟ ما وراء القمة التي أقصي منها زعماء القارة السمراء"، في: https://bit.ly/3xV5pQl، (2022/05/25).

19. دافيد غورميزانو، "برخان وتاكوبا زسابر أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوربية بمنطقة الساحل"، في: https://bit.ly/3mj1shx، (2022/06/02).

20. سكاي نيوز عربية، "مظاهرات ضد فرنسا في مالي.. .وأفريكوم تؤكد وجود فاغنر"، في: https://bit.ly/3ztVsKG ، (2022/06/09).

21. سهام خولي، "عملية برخان نهاية فشل عسكري كلف فرنسا خسائر ضخمة"، في: https://bit.ly/3mlms1q، (2022/06/01).

22. سيدي ولد عبد المالك، "الانسحاب العسكري التدريجي من مالي: الخلفيات والتداعيات"، في https://bit.ly/3ay2lQE، (01/06/2022).

23. صحيفة الاستقلال، "خمسة أسباب ...سر تزامن التظاهرات ضد فرنسا في ثلاث دول أفريقية"، في: https://www.alestiklal.net/ar/print/13587/C7، (2022/06/09).

24. صحيفة الاستقلال، "مقارنة بباقي دول الساحل الأفريقي.. لماذا تحظى التشاد باهتمام فرنسي كبير؟"، في: https://bit.ly/3QiQeYe، (2022/05/04)..

25. عبد الرحمن سيبي، "العلاقات الفرنسية المالية إلى أين؟"، في: https://bit.ly/3zk25yY، (02/06/ 2022).

26. عبد الرحمن سيبي، "العلاقات الفرنسية المالية إلى أين؟"، في: https://bit.ly/3zk25yY، (05/06/ 2022).

27. عبد القادر محمد علي، "الحضور العسكري الروسي في أفريقيا ودلالاته"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5001، (2022/06/11)

28. عبد النور بن عنتر، "فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل"، في: https://bit.ly/39sKZV5، (2022/06/08).

29. العربي الجديد، "فرنسا تنسحب من مالي: نهاية مهمة فاشلة لبرخان"، في: https://bit.ly/3MPUawL، (2022/06/01).

30. عربي بوست، "هل يؤدي الانسحاب الفرنسي من مالي لكارثة أمنية بغرب أفريقيا أم يدفع دول المنطقة للاعتماد على الذات؟"،في: https://bit.ly/3MRSjau، (2022/05/30).

31. عمر التيس، " فرنسا تتبنى منهجا جديدا في تقديم المساعدات التنموية لدول أفريقيا"، في: https://bit.ly/3aLYBLt، (2022/05/27).

32. فرانس 24، "المجلس العسكري في مالي يأمر بوقف بث إذاعة فرنسا الدولية وفرانس 24"، في: https://bit.ly/3H8TUYr ، (2022/06/10).

33. فرانس 24، "إيمانويل ماكرون يطلق في أبيدجان مشروع بناء أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب"، في: https://bit.ly/3NuOGIW، (2022/06/03).

34. فرانس 24، "روسيا والصين تعرقلان نصا في مجلس الأمن يدعم عقوبات "إيكواس" على مالي"، في: https://bit.ly/3zqxPCK، (2022/06/04).

35. لخضر عبد الباقي محمد، "منطقة الساحل الأفريقي والساحل الأفريقي: نحو منظور أمني مستدام"، في:https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon، (2022/05/09).

36. محمد الجزار، "الحراك الثوري في مالي. دراسة تحليلية لحراك 05 يونيو 2020"، في: https://bit.ly/3Nt29k، (2022/ 06/02).

37. محمد حسب الرسول، "روسيا في أفريقيا... تمدد في مساحات الأطلسي"، في: https://bit.ly/3tsTM06 ، (2022/06/11).

38. محمد زكريا، "الصراع الفرنسي الروسي حرب الجيل الرابع وتضليل الرأي العام"، في: https://bit.ly/3MmEkcv، (2022/06/04).

39. محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا؟"، في: https://bit.ly/3tzrvFi، (2022/05/03).

40. محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب: أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا؟ "، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5188، (2022/06/04).

41. محمد سالم ولد محمد، "بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب: أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في أفريقيا"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5188 ، (2022/06/05).

42. محمد صالح عمر، "احتجاجات تشاد. هل تواجه فرنسا مرحلة جديدة في أفريقيا؟"، في: https://2u.pw/okpfZ، (2022/06/08).

43. نهال أحمد السيد، "الأزمة الروسية الأوكرانية ...هل تؤثر على توجه موسكو لملء الفراغ الغربي في أفريقيا؟"، في: https://bit.ly/3Ody749، (2022/06/11).

44. وكالة الأناضول، "فاغنر في مالي بؤرة صراع جديدة بين روسيا والغرب"، في: https://bit.ly/3tlkg3u، (2022/06/03).

4 المحاضرات:

1. د. محمد كريم خيذر، محاضرات خاصة بالتحليل الجيوسياسي الطاقوي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، بن عكنون، (16 ماي 2021).

2. فرانس 24، رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا: فرنسا كانت لديها خطة للانقلاب على الحكومة المالية، (2022/02/23)، في: https://www.youtube.com/watch?v=IN5qzuwgxC4.

قائمة المراجع

1. Corruption percptions index2021, global highlight P.
2. Martin Russel, Eric Pichon, Russia in Africa, European Parliamentary Reasearch Service, november, 2019.
3. Maxim Matusrvich, « Russia in africa : a searh for continuinty in a post -cold war », in : https://bit.ly/39cvcd7, (11/06 /2022).
4. People and politidcs by mohammed haruna playingt politics dangerous politics with boko haram.
5. Héni Nsaibia, « Persistent, expanding, and escalating instability », in https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sahel, (10/05/2022).